# الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

## مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة السابعة والثلاثون | 37 | الخميس 27 فيفري 2025


## المحتوى


1- افتتاح الجلسة..... 3102
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3102
3- عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم..... 3102
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي..... 3125
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي..... 3145
6- استئناف الجلسة وتدخلات السيدة والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي..... 3152
7- رفع الجلسة..... 3158

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة رقابية على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الخميس 27 فيفري 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون الأساسي آنف الذكر.

## افتتاح الجلسة

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير.

في مستهل هذه الجلسة العامة وباسمكم جميعا، يسعدني أن أتوجه بعبارات التحية والترحيب إلى السيد خالد النوري وزير الداخلية وكافة أعضاء الوفد المرافق له تحت قبة مجلس نواب الشعب.

وبهذه المناسبة لا يفوتنا أن نتوجه إلى كافة مكونات وزارة الداخلية وجميع أعوانها وإطاراتها الساهرين على حسن سير المؤسسة الأمنية، بمختلف أسلحتها بأسمى عبارات الشكر وبالغ التقدير على ما يبذلونه من مجهودات يومية وما يتمتعون به من يقظة ومثابرة وعزيمة في المحافظة على سلامة وأمن الأفراد والمؤسسات وفي مواجهة كل التحديات وكل المخاطر، لا سيما تلك المتعلقة بمجابهة الجريمة ومكافحة التهريب ودحر الإرهاب وتعزيز مقومات السلم الاجتماعية.

كما نترحم على الأرواح الزكية لشهداء المؤسسة الأمنية الذين ضحوا بأنفسهم فداء للوطن وفي سبيل عزة تونس وكرامة جميع بناتها وأبنائها.

وفي البداية وقبل الانطلاق في أشغالنا، أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

الحضور 111، النصاب متوفر.

قبل الشروع في جدول أعمالنا:

السيدات والسادة النواب، باسمكم جميعا أرحب بوفد من تلاميذ المعهد النموذجي بنابل الذي يؤدي زيارة دراسية إلى مجلس نواب الشعب ويحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم. (تصفيق)

## الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الزميلات والزملاء الأعزاء،

يتضمن جدول الأعمال لهذه الجلسة العامة، الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 20 فيفري 2025، النظر في مشروع قانون أساسي يتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم عدد 88 لسنة 2024.

وتجدر الإشارة إلى أن مكتب المجلس كان قد أحال مشروع هذا القانون الأساسي مع طلب استعجال النظر فيه على أنظار كل من لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية ليتم إعداد تقرير مشترك حوله.

ويخضع نظرنا في مشروع هذا القانون الأساسي إلى جميع الترتيبات الجاري بها العمل في جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

وفيما يتعلق بمقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب، فإن باب تقديمها يغلق بانتهاء النقاش العام وذلك وفقا لمقتضيات الفصل 75 من النظام الداخلي.

وتبقى لجهة المبادرة إمكانية تقديم مقترحات التعديل في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب بالجلسة وتعرض هذه التعديلات على التصويت دون نقاش، عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

يكتسي مشروع هذا القانون الأساسي أهمية بالغة لكونه يندرج في إطار التنزيل التشريعي لدستور 25 جويلية 2022 ولفلسفته ولمبادئه من جهة ولأنه يضع اللبنة الأبرز للبناء المؤسساتي الذي كرسه الدستور ولاستكمال خارطة الطريق لمسار الإصلاح وإنقاذ الدولة الذي انطلق منذ 25 جويلية 2021 والذي بعث الطمأنينة والأمل في نفوس التونسيات والتونسيين في مختلف ربوع البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنظومة الجديدة التي تنبع من فكر جديد، فكر يولي جميع المناطق بالبلاد العناية اللازمة، لا سيما الجهات التي تعرضت للإقصاء والتهميش على مدى عقود، حيث يعد العنصر البشري في هذا الصدد غاية العملية التنموية ومنتهاها، وهو ما يتطلب استبطان المواطن لهذه الخيارات وانخراطهم فعليا في عملية البناء والتشييد من خلال تمثيليتهم التي تمكنهم من تبليغ صوتهم الذي ينطلق في المستوى المحلي ليمر بالجهوي ثم بالإقليمي وصولا إلى الوطني، أين يتم التأليف بين جميع البرامج والمخططات، لكي ينتهي بها المطاف إلى أخذ الطابع القانوني الملزم لجميع الأطراف.

هذا ولئن تتمثل الغاية الفضلى لهذا البناء الجديد في بلوغ أفضل درجات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل ووضع حد لاختلال التوازن بين الجهات، فإن ذلك لا يكون متاحا دون أن تتحقق المشاركة الفاعلة والناجزة في مختلف المستويات ولجميع الأطراف المتداخلة ودون أن تتكاتف الجهود من أجل إنجاح هذا المسار وضمان أفضل الظروف لذلك، من خلال تكريس مبادئ التكامل والتعاون والتناغم بين وظائف الدولة ومؤسساتها الرسمية وتأكيد الحرص الجامع والمشترك على وحدة الدولة ومتانة وصلابة هذا البناء الذي من شأنه أن يفتح آفاقا رحبة للتطوير وسبلا مختلفة لتلبية حاجات المواطنين وتطلعاتهم إلى غد أفضل.

## عرض ومناقشة

## مشروع قانون أساسي يتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

قبل أن أحيل الكلمة إلى كل من لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية لكي تستعرضا تقريرهما المشترك حول مشروع القانون الأساسي عدد 88 لسنة 2024، لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضاء اللجنتين بالشكر على العمل الهام والقيم الذي قاموا به وعلى الجهد المبذول، والشكر أيضا إلى الطاقم الإداري المرافق للجنتين.

والآن نمر إلى تلاوة التقرير المشترك بين اللجنتين والمصدح للجنتين تفضل.

**السيد ياسر قوراري، رئيس لجنة التشريع العام**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية،

مرحبا بالوفد المرافق له،

مرحبا بالسيدات والسادة النواب وبكل الطاقم الإداري لمجلس نواب الشعب.

طبعا كما تعلمون زميلاتي زملائي، أن مشروع القانون الذي ورد على مجلس نواب الشعب بتاريخ 31 ديسمبر 2024، كان قد أحاله مكتب مجلس النواب بتاريخ 2 جانفي 2025 لكل من لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية، مع طلب استعجال النظر.

ونظرا لكثافة اهتمامات ومحاور مشاريع القوانين المعروضة على اللجنة، وتذكروا زميلاتي زملائي أنه كان بين أيدينا مشروع قانون لا يقل أهمية، المتعلق بمؤسسة فداء، والذي استوفت اللجنة خلال شهر جانفي العمل المتعلق به وأحالته إلى الجلسة العامة.

حال الانتهاء من مشروع القانون، باشرنا مع زملائنا كلجنة تشريع عام ولجنة النظام الداخلي جلسات عمل حول المشروع المعروض على أنظارنا والمتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، ليتم عقد سلسلة من جلسات الاستماع:

أولى هذه الجلسات كانت بتاريخ 31 جانفي 2025، وخصصت للاستماع إلى السيد وزير الداخلية، لتليها جلسة ثانية بتاريخ 3 فيفري 2025، خصصت للاستماع إلى السيدة وزيرة المالية، ثم تعقبتها جلسة ثالثة بتاريخ 4 فيفري 2025، خصصت للاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط.

ولم تكتفِ لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي بهذه الاستماعات، بل قررت أيضا على أهمية الاستماعات وعلى أهمية ما ورد في جلسات الاستماع أن تعمق نظرها عبر طلب عقد يوم دراسي بالتنسيق مع الأكاديمية البرلمانية وتحت إشراف السيد رئيس مجلس نواب الشعب، لينعقد يوم دراسي بتاريخ 12 فيفري 2025، دعيت إليه مختلف الأطراف المتداخلة والفاعلة، بما فيها ممثلون عن المجالس المذكورة، بغاية -كما أكدت- توسيع وتعميق النظر.

هذا كله ساهم في تعميق نظر مجلس نواب الشعب واللجنتين وكل السادة النواب الذين شاركوا في أعمال اللجنة في مشروع القانون المعروض.

كما وردت علينا مقترحات سواء من أعضاء مجالس محلية أو مجالس جهوية أو مجالس أقاليم وتم أخذها كلها بعين الاعتبار، كل المقترحات التي وردت قبل الجلسات المخصصة للشروع في النقاش تم عرضها أمام اللجنة وتم إدارة نقاش حولها من طرف السيدات والسادة أعضاء اللجنة وأعضاء مجلس نواب الشعب عامة، لنمر إلى مناقشة الفصول والتصويت عليها في جلستين: جلسة أولى بتاريخ 6 فيفري 2025، ثم جلسة ثانية لمواصلة النظر والتصويت على مشروع القانون بتاريخ 12 فيفري 2025، لننتهي إلى إعداد تقرير اللجنة والتصويت عليه بتاريخ 17 فيفري 2025.

وبذلك تكون كل من لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي قد أنهت أعمالها في خصوص مشروع القانون المعروض على أنظارها، وأحالت تقريرها إلى مكتب مجلس نواب الشعب الذي بدوره أحاله إلى جلستنا العامة المنعقدة اليوم.

هذا الجهد يجعلنا نثمن عمل السيدات والسادة أعضاء لجنة التشريع العام وأعضاء لجنة النظام الداخلي وكل السادة والسيدات النواب الذين شاركوا في الأعمال.

كما لا يفوتني أن أشكر السيدات والسادة المستشارين الذين رافقونا طيلة أعمال لجنتنا وممثلي وزارة الداخلية، فقد كان هناك عمل تنسيقي بيننا في إطار التشاور المتواصل من أجل الوصول إلى الصيغة المعروضة على مجلس نواب الشعب.

شكرا لكم جميعا، وأحيل الكلمة إلى الزميل مقرر لجنة النظام الداخلي ليستعرض التقرير، تفضل الزميل المقرر.

**السيد يوسف الطرشون، مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية**

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد وزير الداخلية وبأعضاده الميامين وأتلو على مسامعكم:

## التقرير المشترك للجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية حول مشروع القانون الأساسي عدد 88 لسنة 2024 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه،

السيد وزير الداخلية،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تتشرف لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية بأن تعرض على أنظاركم تقريرهما حول مشروع القانون الأساسي عدد 88 لسنة 2024 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.

وفيما يلي ملخص لمجمل أعمال اللجنتين حوله:

**I-التقديم العام :**

يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى ضبط صلاحيات المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وذلك في إطار تطبيق مقتضيات الدستور المتعلّقة بالجماعات المحلية وخاصة منها الفصل 133 من الباب السابع منه الذي ينصّ على أن "تُمارس المجالس البلدية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلية المصالح المحلية والجهوية حسب ما يضبطه القانون".

كما نصّ الفصل 75 من الدستور على أن تتّخذ شكل قانون أساسي المسائل المتعلّقة بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والهياكل التي يُمكن أن تتمتّع بصفة الجماعة المحلية.

وفي هذا الإطار، ينصّ الفصل الأوّل على منح المجالس المحلية صفة الجماعة المحلية مع التذكير بتمتّع المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم بصفة الجماعة المحلية بمقتضى نصّ الدستور.

ويتمثّل الهدف الأساسي من عمل المجالس المذكورة في تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وذلك بدمج مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وتمكينها من إعداد التصوّرات والمقترحات والتداول بشأنها على أن ينطلق ذلك من المجلس المحلي ويمرّ إلى المجلس الجهوي ثمّ إلى مجلس الإقليم ويتمّ التأليف بين مختلف التصوّرات والمقترحات لينتهي المسار بعرضها على المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي يُقرّر ما يراه بشأنها من خلال المصادقة على المخطط التنموي.

وبناء عليه، فإنّ دور المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم يقتصر فقط على التداول، وتكون سلطة القرار بيد المجلس الوطني للجهات والأقاليم المُنبثق عن تلك المجالس عن طريق التصعيد التدريجي من مجلس إلى آخر.

وحرصا على تحقيق المعادلة المنشودة بين تمكين الجهات المهمّشة في مستوى المحلّيات من المشاركة في اتخاذ القرار وبين المحافظة على وحدة الدولة، فقد نصّ المشروع على أن تعمل هذه المجالس على تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل وتتداول في مشاريع مخطّطات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية في إطار وحدة الدولة.

وبغرض تمكين المجالس المذكورة من حُسن أداء مهامها، فقد نصّ المشروع على واجب السلطات العمومية في مُرافقة المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في أداء مهامها وتوفير الوسائل الضرورية للقيام بمهامها. ونصّ، في هذا الإطار، على أن يكون مقر المعتمدية مقرا للمجلس المحلّي ومقر الولاية مقرا للمجلس الجهوي ولمجلس الإقليم.

وحرصا على تفعيل دور المجالس، قد نصّ المشروع على ضرورة أن تُعقد وجوبا دورة كلّ شهر على الأقل، مع تمكين الأعضاء المنتخبين من منحة شهرية مُجزية سيتمّ ضبط مقدارها وشروط إسنادها بمقتضى أمر.

كما وضع المشروع أحكاما لفائدة الأعضاء من شأنها تسهيل حضورهم في اجتماعات المجالس والمشاركة في دورات التكوين من خلال التنصيص على واجب المؤجّرين تمكينهم من تسهيلات في الغرض، مع التنصيص على أنّه لا يُمكن أن يكون تغيّب الأعوان والأجراء لحضور جلسات أو دورات سببا في الطرد أو في فسخ عقد الشغل، كما لا يُمكن أن ينجرّ عن الغيابات لحضور جلسات أو دورات أي إجراء تأديبي أو تعطيل ترقية مهنية أو الحرمان من الانتفاع بأيّ امتياز اجتماعي.

واعتبارا أنّه بدخول مشروع القانون حيّز النفاذ، سيتمّ إلغاء جميع الأحكام السابقة المخالفة له وخاصة منها القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرّخ في 4 فيفري 1989 المتعلّق بالمجالس الجهوية، فقد نصّ المشروع على إحالة الممتلكات والمكاسب والمساهمات والاعتمادات المرصودة للمجلس الجهوي على معنى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرّخ في 4 فيفري 1989 المتعلّق بالمجالس الجهوية إلى الدولة وتُوضع تحت تصرّف الوالي.

**II-أشغال اللجنتين :**

تَعهّدت لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية بالنظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2024/88 المتعلّق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم بموجب إحالة من السيد رئيس مجلس نواب الشعب وذلك بناء على قرار مكتب المجلس المنعقد بتاريخ 02 جانفي2025، مع التوصية باستعجال النظر.

هذا، واستهلت اللّجنتان أشغالهما بعقد سلسلة من جلسات الاستماع إلى جهة المبادرة ممثلة في كلّ من وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط وذلك بغاية تعميق النظر حول مشروع القانون الأساسي المعروض عليهما. كما قرّرتا بهدف مزيد الإلمام ببعض الجوانب المتعلقة بالمشروع المعروض عليهما والانفتاح على مختلف الآراء والمقترحات المقدمة من الأطراف المتداخلة، الاطلاع على فحوى المراسلات المحالة عليهما من المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والتداول في شأنها.

من جانب آخر، وقصد إثراء وتوسيع دائرة النقاشات والحوار وتقديم التوصيات، تمّ تنظيم يوم دراسي برلماني حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وذلك يوم 12 فيفري 2025.

**أوّلا- الاستماع إلى ممثلي جهة المبادرة:**

في إطار النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2024/88 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، عَقدت لجنتا التشريع العام والنظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية بتاريخ 31 جانفي 2024 جلسة استماع إلى السيد وزير الداخلية. كما عقدتا لذات الغرض وعلى التوالي بتاريخ 3 و4 فيفري جلستين استمعتا خلالهما إلى كلّ من السيدة وزيرة المالية والسيد وزير الاقتصاد والتخطيط.

استعرض ممثّلو جهة المبادرة الإطار القانوني والخيار السياسي الذي يتنزّل ضمنه مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم عدد (2024/88) وبيّنوا في هذا الخصوص أنّ المشروع المعروض يأتي بغرض تنزيل أحكام الفصل 133 من الدستور الذي ينصّ على أنّه "تُمارس المجالس البلديّة والمجالس الجهويّة ومجالس الأقاليم والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلّية المصالح المحلّية والجهويّة حسبما يضبطه القانون".

ومن حيث الشكل القانوني للمبادرة التشريعية موضوع النظر، فقد أفادوا أنّه استنادا إلى مقتضيات الفصل 75 من الدستور الذي ينصّ على أن تتّخذ شكل قانون أساسيّ النصوص المتعلّقة بالمجالس المحلّية والمجالس الجهويّة ومجالس الأقاليم والهياكل التي يُمكن أن تتمتّع بصفة الجماعة المحلّية، فإنّ المبادرة المعروضة تتّخذ شكل قانون أساسي.

ويندرج مشروع القانون ضمن الخيارات السياسية المضمّنة بالدستور الجديد في إطار تكريس الديمقراطية المباشرة والحقيقية النابعة من إرادة الشعب والتي تضمن للمواطن الاختيار الحرّ والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، كما يرمي المشروع إلى مزيد دعم الدور الاجتماعي للدولة بما يسمح بتحقيق الاندماج الاقتصادي

والاجتماعي الشامل والعادل لكافة الفئات والجهات وضمان التوازن بين الجهات والأقاليم وتعزيز نجاعة وفاعلية السياسات العمومية.

ولتجسيم هذه الخيارات الوطنية وضمان سبل نجاحها جاء مشروع هذا القانون لتجسيد دور المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم بما يتوافق والسعي إلى استحثاث حركية التنمية وتحقيق أهدافها وتأطير عملها بصفتها جماعات محلية وذلك إثر استكمال مسارها الانتخابي كيفما ضبطته أحكام المرسوم عدد 10 لسنة 2023 المؤرخ في 8 مارس 2023 المتعلق بتنظيم انتخابات المجالس المحلّية وتركيبة المجالس الجهويّة ومجالس الأقاليم. على أن يتم لاحقا تنظيم أعمال هذه المجالس وطرق تسيرها بمقتضى أمر.

كما أوضحت جهة المبادرة أنّه اعتبارا لتصنيف هذه المجالس كجماعة محلية، تمّ ضمن المشروع المعروض تمتيع المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية بحيث يكون لهذه المجالس ميزانيات مستقلة ويتمّ تحميل نفقات تسييرها على ميزانية الدولة، كما تخضع قواعد وصيغ إعداد ميزانياتها والمصادقة عليها إلى القانون الأساسي عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلّق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية وذلك ما لم تتعارض مع أحكام المشروع المعروض.

وفي هذا الإطار، تضطلع المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم بدور أساسي في تجسيم الأحكام الدستورية ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية والبناء القاعدي عبر المشاركة في صنع القرار في المجال التنموي وذلك بالتداول والتصعيد التدريجي وفقا لمقاربة تشاركية من المحلي إلى الجهوي فالإقليمي وصولا إلى الوطني في المجلس الوطني للجهات والأقاليم بحيث يكون المتداول على المستوى المحلي هو المنطلق للتأليف بين مختلف المخططات التنموية ليمرّ إلى المجلس الجهوي ثم إلى مجلس الإقليم حيث يتمّ التأليف بين مختلف التصورات والمقترحات، وبذلك تُصبح مشاريع مخططات التنمية نابعة من إرادة الشعب بما يُمكّن من تحقيق مطالبه في العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والاندماج الفعلي وتكريس حقه في التوزيع العادل للثروات الوطنية.

كما بيّنوا أنّ إعداد المخططات التنموية المحلية والجهوية والإقليمية يتمّ وفق منهجية مُحدّدة وذلك بالاستناد إلى مبادئ ومعايير تراعي الأولويات الاستراتيجية للدولة وتوازناتها المالية مع الالتزام بالمقاربة التشاركية لضمان مساهمة فعلية للمواطنين في مختلف مراحل إعداد هذه المخططات.

وفي ذات السياق، أكّد ممثلو جهة المبادرة على أهمية دور هذه المجالس بصفتها جماعة محلية في تحقيق التنمية الشاملة والعادلة القائمة على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال دمج مختلف الفئات الاجتماعية في المجتمع عبر تمكينها من إعداد التصورات والمقترحات والتداول بشأنها بما يكفل مشاركة الجهات المهمّشة في اتخاذ القرار في المجال التنموي وذلك في كنف احترام وحدة الدولة وضمان التوازن بين الجهات والأقاليم طبقا لمقتضيات الدستور وأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 التي صادقت عليها بلادنا وتعهّدت بتحقيق غاياتها.

من جانب آخر وقصد دعم عمل المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وتيسير ممارستها لصلاحياتها المتعلّقة بالتداول في مشاريع مخططات التنمية على أحسن وجه، أشار ممثلو جهة المبادرة إلى أنّ المشروع المعروض قد أوجب عددا من التسهيلات على غرار مرافقة السلطات العمومية لأعضاء هذه المجالس في أداء مهامهم وتوفير الوسائل الضرورية حتى يضطلعوا بالوظيفة المنوطة بعهدتهم، فضلا عن تسهيل حضورهم اجتماعات المجالس والمشاركة في الدورات التكوينية مع تمكينهم من منحة شهرية يتمّ ضبط مقدارها وشروط إسنادها بمقتضى نص ترتيبي.

هذا، وتفاعلا مع ما أفاد به ممثلو جهة المبادرة من توضيحات بخصوص مشروع القانون الأساسي المعروض، دارت نقاشات مستفيضة، حيث ثمّن السادة النواب المبادرة التشريعية المقدّمة باعتبارها تُعدّ تأصيلا فكريا لنظام البناء القاعدي الذي ينبني على مشاركة الشعب عبر ممثليه بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وصولا إلى المؤسسة التشريعية في صياغة القرار وتحديد الأولويات التنموية والاقتصادية، مما يجعل من هذه المبادرة ترجمة لمرحلة تاريخية هامة تمر بها البلاد تتمثل في بناء سياسي ومجتمعي جديد يقطع مع الممارسات القديمة ويقوم على المشاركة الفعلية والحقيقية للمواطن بما يصطلح عليه بالديمقراطية المباشرة وذلك في كنف احترام وحدة الدولة.

كما اعتبر عدد آخر من النواب أنّ هذا البناء القاعدي الجديد تميّز بأسبقية الوعي المواطني على إصدار النصوص القانونية، حيث أنّه يُعتبر بناء هرميا عكسيا يتمّ ضمنه إيلاء المكانة الأولى للمواطن كشريك فعلي ومواطن مراقب ومقرّر.

وفي علاقة بمضمون المبادرة التشريعية موضوع الدرس، تقدّم السادة النواب ببعض الملاحظات والاستفسارات تمحورت إجمالا حول صلاحيات المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق تسييرها وآليات تكريس استقلاليتها الإدارية والمالية وعلاقة هذه المجالس بالسلط العمومية والمجالس النيابية، فضلا عن مفهوم مرافقة السلطات العمومية لهذه المجالس والصعوبات التي يُمكن أن يطرحها تطبيق مقتضيات النص المعروض في الجانب المتعلّق بكون رئيس المجلس هو آمر قبض وصرف الميزانية سيما وأنّه يتمّ عملا بأحكام المرسوم عدد 10 لسنة 2023 آنف الذكر اعتماد التداول على الرئاسة كل ثلاثة أشهر وكذلك معايير ضبط المنح الشهرية التي ستُسند للأعضاء المنتخبين بها. هذا إلى جانب بعض الملاحظات الشكلية، وفيما يلي أهم ما تمّ التداول حوله:

**1-1 من حيث الصيغة المقترحة لمشروع القانون الأساسي المعروض:**

من الناحية الشكلية، أشار عدد من الأعضاء إلى أنّ المشروع موضوع النظر ورد في صيغة مُقتضبة لم تتجاوز 10 فصول، فيما أحال في فصله الأول تنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها إلى أمر ترتيبي. كما تضمّن المشروع بعض العبارات والمصطلحات الفضفاضة حيث ورد في نفس الفصل أنّ هذه المجالس "تعمل على تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل وتتداول في مشاريع ومخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية في إطار وحدة الدولة" وهي صياغة تبدو عامة، الأمر الذي من شأنه أن يفتح المجال

إلى التأويل سيما فيما يتعلّق بمهام وصلاحيات المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.

**2-1 بخصوص صلاحيات ومهام المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم:**

أكّد بعض السادة النواب على ضرورة ضبط صلاحيات ومهام المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم بكلّ دقة تفاديا لأيّ تنازع في الاختصاصات سيما بين المجالس المحلية والمجالس البلدية لتقاسمهما في الغالب ذات الرقعة الجغرافية والمجال الترابي والاهتمامات التنموية، مُشيرين في هذا السياق إلى الأهمية البالغة التي تكتسيها مسألة تحديد الاختصاص بالنسبة إلى عضو المجلس المعني وللمواطن على حد السواء.

وفي علاقة بالصلاحيات، تعرّض عدد من السادة النواب إلى جملة الإشكاليات التي أفرزها الواقع والممارسة منذ تركيز هذه المجالس في غياب نصّ يُنظّم أعمالها ويُحدّد علاقتها ببقية السلط.

من جانب آخر، أشار عدد من النواب إلى أنّ المشروع المعروض لم يمنح المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم بصفتها جماعة محلية أي صلاحيات تقريرية حيث سيقتصر دورها على التداول حول مخططات التنمية، فيما اقترح عدد آخر من النواب أن يتمّ منح هذه المجالس صلاحية القيام بالتقييم والرقابة على تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية.

وفي تدخّلهم، بيّن ممثلو جهة المبادرة أنّ المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم ستلعب دورا أساسيا في تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال إعداد التصوّرات والمقترحات المتعلّقة بمخططات التنمية والتداول في شأنها وفق منهجية تشاركية تصعيدية تنطلق من المجالس المحلية ثم المجالس الجهوية ثم مجالس الأقاليم بحيث تكون قوة اقتراح مما سيُمكّن من تحسين نجاعة العمل التنموي وجعله أكثر التصاقا بمشاغل المواطنين عبر ممثليه.

وأوضحوا في هذا الصدد أنّ منهجية إعداد المخطط التنموي تمرّ عبر مراحل، حيث يتمّ الإعداد الفني لمختلف مشاريع المخططات في إطار لجان فنية يتمّ إحداثها من قِبل المجالس المحلية وتضمّ مختلف المتدخّلين بما في ذلك الإدارة ويتمّ على ضوء ذلك إعداد مشروع المخطط من طرف المجلس بعد التداول فيه وتصعيده إلى المستوى الجهوي ثمّ الإقليمي. كما أشاروا إلى أنّ إعداد المخططات والمصادقة عليها يتمّ في إطار وحدة الدولة وذلك وفق الأولويات الوطنية وبمراعاة التوازنات المالية، مُضيفين أنّه سيتمّ توضيح مختلف التفاصيل في إطار نصوص تطبيقية لضبط مراحل منهجية إعداد المخطط ودور الأطراف ذات الصلة.

هذا، وبيّنوا أنّ اعتماد هذه المقاربة الجديدة للتخطيط ستُمكّن من تحقيق استجابة أفضل للحاجيات الضرورية للمواطنين والانصهار في إطار وحدة الدولة باعتبارها ستُوفّق بين مختلف الأبعاد التنموية بما يضمن تحقيق النجاعة والديمومة سواء على مستوى البعد الترابي من خلال تحليل الخصوصيات لكل جهة وتثمين الفرص المتاحة بها، أو على مستوى البعد الإدماجي من خلال الأخذ بعين الاعتبار حاجيات جميع الفئات وخاصة الفئات الهشة، أو على مستوى البعد التشاركي من خلال تشريك كافة المتدخّلين في كامل مسار التخطيط للتنمية. كما أبرزت جهة المبادرة البعد الاستشرافي لهذه المنهجية من خلال فهم الديناميكيات وتوقّع التحوّلات والمتغيّرات وتحديد الفُرص المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية بهدف ضمان التناسق بين مختلف الرؤى والسياسات والبرامج القطاعية والجهوية.

وفي سياق متّصل، استعرض ممثلو جهة المبادرة المراحل الرئيسية لإعداد المخطط التنموي 2026-2030 حيث أنّ إعداده يمرّ عبر مرحلة تمهيدية، ثمّ مرحلة التقييم والتشخيص وتحديد الأولويات، تليها مرحلة اقتراح السياسات والبرامج والمشاريع فمرحلة التنسيق بين المخططات والتأليف والمصادقة، كما تمت الإشارة إلى أنّ الحكومة قد شرعت في تنفيذ الأشغال التمهيدية لانطلاق المخطط (إنجاز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، الشروع في تحيين رؤية تونس 2035، الانطلاق في تحديد قائمة المشاريع العمومية المتواصلة، ضبط المعايير الموضوعية لاختيار المشاريع وترتيبها).

**3-1 مفهوم المرافقة وآلياتها:**

تساءل عدد من الأعضاء حول مفهوم المرافقة الواردة بمطلع الفصل الثاني من مشروع القانون وآليات تطبيقها مُوكّدين في ذات الوقت على ضرورة تخطّي الصعوبات التي يُمكن أن تُواجه عمل هذه المجالس كهياكل جديدة وذلك حتى يتسنى لها القيام بالوظيفة التي أُحدثت من أجلها.

وفي تفاعلهم، أفاد ممثلو جهة المبادرة أنّ التنصيص على المرافقة ضمن المشروع المعروض يُجسّد التزام السلطات العمومية بمرافقة المجالس في أداء مهامها وتوفير الوسائل الضرورية طبقا لتوجهات سيادة رئيس الجمهورية خاصة من خلال توفير المساندة الفنية للمجالس المنتخبة في كامل مسار إعداد المخططات ومواكبة وتنشيط أشغال اللجان. كما ستتولّى السلط العمومية توفير الدراسات والتحاليل والإحصائيات، فضلا عن تنظيم دورات تكوينية لفائدة المنتخبين في مختلف المجالس وتوفير أدلة منهجية للتخطيط التنموي على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي. كما أفادوا أنّ تركيز هياكل جديدة يتطلّب تظافر جهود مختلف الأطراف سيما وأنّه من المنتظر أن تواجهه بعض الصعوبات العملية في بداية مباشرتها لمهامها وهو ما يُبرّر حرص والتزام السلطات العمومية بمرافقة هذه المجالس.

كما تساءل عدد من النواب عن الدور الذي ستلعبه وزارة الاقتصاد والتخطيط في وضع وصياغة مخططات التنمية قبل عرضها على مجلس نواب الشعب ثمّ المجلس الوطني للجهات والأقاليم وهل سيكون تداول المجالس المحلية انطلاقا من المشاريع التي تُعدّها الوزارة أي بالصيغة المعمول بها سابقا أم سيتمّ ذلك في استقلالية وظيفية لهذه المجالس.

وجوابا على هذا التساؤل، بيّنت جهة المبادرة أنّ مشروع القانون قد أسند دور التداول للمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في تناغم مع دور وزارة الاقتصاد والتخطيط فيما يتعلّق بمخططات التنمية حيث ستتولّى الوزارة من خلال تمثيلياتها الجهوية القيام بالإحاطة الفنية لهذه المجالس في مستوى التشخيص وضبط الحاجيات وكيفية تبويب الأوليات واقتراح المشاريع، بالإضافة إلى توفير كل المعطيات والدراسات والإحصائيات وتحليلها والمساعدة على التناسق بين مختلف المخططات في مختلف

المستويات سواء الجهوية أو على مستوى الإقليم أو الوطنية وانصهارها في إطار وحدة الدولة. وأضافت جهة المبادرة أنّ الوزارة المعنية ستقوم بالتنسيق مع الوزارات القطاعية للتعريف بصبغة المشاريع ذات البعد المحلي والجهوي والإقليمي وتحديد المعايير اللازمة وتوفير أدلة فنية في منهجية التخطيط وإعداد المخططات لضمان النجاعة لهذه العملية.

**4-1 الاستقلالية الإدارية والمالية للمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم:**

باعتبار إسناد نصّ مشروع القانون صفة آمر قبض وصرف الميزانية لرؤساء المجالس المحلية ورؤساء المجالس الجهوية ورؤساء مجالس الأقاليم، نبّه عدد من النواب إلى الصعوبات التي يُمكن أن تعترض تطبيق تنفيذ ميزانية هذه المجالس والرقابة عليها في ظلّ التداول على رئاسة المجالس كلّ ثلاثة أشهر وهو ما قد لا يُساعد على استمرارية المشاريع المتداول في شأنها وإنجاحها.

وفي تفاعلهم، أشار ممثلو جهة المبادرة أنّه سيتمّ منح هذه المجالس ميزانيات خاصة لتغطية نفقات التسيير والتأجير حسب ما يقتضيه حُسن سير هذه المجالس. هذا، وسيتمّ تنظيم طرق سيرها وعملها ضمن الأوامر التطبيقية التي سيتم إصدارها في الغرض وترسيم ميزانياتها ضمن النفقات المخصّصة للجماعات المحلية صُلب مهمة وزارة الداخلية. كما أنها ستخضع لأحكام القانون الأساسي عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975والمتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية وإلى أحكام مجلة المحاسبة العمومية.

استوضح عدد من النواب حول كيفية تطبيق مبدأ الاستقلالية الإدارية والمالية للمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم والحال أنّ هذه الأخيرة ستكون لها تبعية للسلط المحلية والجهوية من حيث استغلال نفس المقرّات والموارد البشرية، علاوة على أنّه تبعا للمشروع المعروض ستتمّ إحالة كلّ ممتلكات ومكاسب المجالس الجهوية إلى الدولة ووضعها تحت تصرّف الوالي.

وأفاد ممثّلو جهة المبادرة أنّ المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم تتمتّع وفقا لما ورد بالمشروع المعروض بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية بحيث ستكون لهذه المجالس ميزانيات مستقلة غير أنّها لن تتمتّع بموارد ذاتية. وحول الإشكاليات التي يُمكن أن يطرحها التداول على رئاسة هذه المجالس كلّ ثلاثة أشهر طبقا لما جاء بالقانون الانتخابي بالنظر إلى أنّ رئيس كلّ مجلس هو آمر بالصرف والقبض، أوضحوا أنّ إعداد الميزانية والمصادقة عليها يتمّ بعد تداول كافة أعضاء المجلس حول الميزانية وأولويات الإنفاق والتوصيات التي يتمّ إقرارها بصفة جماعية خلال جلسة المصادقة على الميزانية والتي لا تضمّ نفقات تنمية، وترتيبا على ذلك فإنّ مسألة التداول على الرئاسة لا تُثير أي إشكال، سيما وأنّ تسيير المرافق العمومية يخضع لمبدأ الاستمرارية.

**5-1 المنحة الشهرية المسندة إلى أعضاء المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.**

حرصا على تفعيل دور المجالس، نصّ المشروع على ضرورة أن تعقد وجوبا دورة كلّ شهر على الأقل، مع تمكين الأعضاء المنتخبين من منحة مجزية سيتمّ ضبط مقدارها وشروط إسنادها بمقتضى أمر.

وقد تساءل أحد النواب حول إمكانية سحب مفعول هذه المنحة بأثر رجعي وذلك بداية من مباشرة أعضاء هذه المجالس لمهامهم وأشار نائب آخر في مقارنة مع المجالس البلدية بصفتها جماعة محلية منتخبة في مستوى ترابي متقارب مع المجالس المحلية إلى أنّ أعضاء هذه المجلس كانوا يُباشرون مهامهم بصفة تطوعية على الرغم من الصلاحيات الهامة الموكلة إليهم بمقتضى مجلة الجماعات المحلية، كما تساءل حول تأثير إسناد هذه المنحة على التوازنات المالية للدولة، وفي نفس السياق، استفسر أحد النواب عن شرعية الجمع بين منحتين شهريتين بالنسبة إلى الأعضاء الخاضعين للتأجير العمومي.

**6-1 الأحكام الختامية:**

في إشارة إلى ما تضمّنه الفصل 10 من مشروع القانون الأساسي المعروض والذي نصّ على أن "تُلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون خاصة منها الأحكام المتعلّقة بالجهة والاقليم الواردة بالقانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلّق بمجلة الجماعات المحلية والقانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 المتعلّق بالمجالس الجهوية والقانون عدد 87 لسنة 1994 المؤرخ في 26 جويلية 1994 المتعلّق بإحداث المجالس المحلية للتنمية"، دعا عدد من النواب إلى ضرورة التنصيص بدقة ضمن الفصل المذكور على الأحكام أو الفصول التي قد تتعارض والمشروع المعروض وفق مبادئ الصياغة التشريعية الدقيقة.

**ثانيا-الاطلاع على المراسلات الواردة بخصوص المشروع المعروض:**

تمّ استعراض المراسلات الواردة عن عدد من المجالس المحلية والمجالس الجهوية وكذلك عن مجالس الأقاليم، والتداول بشأنها. وتراوحت مواضيع هذه المراسلات بين طلبات حضور مناقشات مشروع القانون صُلب اللجنة وبين مقترحات لتعديل بعض فصول مشروع القانون في علاقة بصلاحيات المجالس، إلى جانب المطالبة بتوفير الآليات اللوجستية والتسييرية اللازمة لحسن سير المجالس المذكورة.

وتمحورت هذه المطالب أساسا حول:

- إقرار التفرّغ لأعضاء المجالس،
- التمتّع بالحصانة البرلمانية،
- إسناد دور رقابي لهذه المجالس،
- أداء اليمين الدستورية،
- توفير الدعم المالي واللوجستي (لتغطية نفقات التنقّل والهندام اللائق، ...)،
- إعطاء أولوية التشغيل لأعضاء هذه المجالس،
- إنشاء توأمات وشرَاكات مع منظمات وأطراف أجنبية،
- توضيح العلاقة بين هذه المجالس وبين المجالس البلدية،
- التمديد في فترة التداول على خطة رئاسة المجالس المحلية والجهوية لتُصبح ستة أشهر على الأقل،
- تمكين المجالس المحلية والجهوية من حضور أعمال المجالس البلدية المتعلّقة بالتنمية.

وفي تعقيبهم على جملة هذه المقترحات، اعتبر السادة النواب أنّ بعضها تتعارض مع أحكام الدستور على غرار التمتّع بالحصانة وأداء اليمين فيما لا تتوافق في جزء منها وأحكام التشريع الانتخابي وخاصة الفصلين 31 و32 من المرسوم عدد 10 لسنة 2023 المؤرّخ في 8 مارس 2023 المتعلّق بتنظيم انتخابات المجالس المحلّية وتركيبة المجالس الجهويّة ومجالس الأقاليم.

**السيد مليك كمون، مقرر لجنة التشريع العام**

**III- مناقشة فصول مشروع القانون الأساسي المعروض والتصويت عليها :**

استهلّت اللجنتان أعمالهما بالمصادقة على عنوان مشروع القانون الأساسي المعروض المتمثّل في **"مشروع قانون أساسي يتعلّق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم"** لتنتقلا إلى التداول فصلا فصلا.

**الفصل الأول:**

جدّد ممثّلو جهة المبادرة التذكير بأنّ مشروع القانون المعروض جاء تكريسا لأحكام الفصل 133 من الدستور الذي نظّم الجماعات المحلية وحدّد أصنافها وأنّه طبقا للمعايير الموضوعية لإحداث أي جماعة محلية فإنّه من الضروري أن يقع إصدار نص قانوني يُحدّد مهام واختصاصات هذه الجماعات لضمان عدم تداخلها مع أي جماعة محلية أخرى قد تُحدث لاحقا.

كما أنّه وطبقا للمبادئ العامة التي تحكم هذه الذوات المعنوية فإنّه يقع إسنادها الشخصية القانونية المستقلة عن الشخصية القانونية للدولة مع ضرورة التنصيص على الاستقلالية المالية والإدارية باعتبار وجود اختلافات في الأنظمة المقارنة التي تُسند للبعض من هذه المجالس الاستقلالية المالية دون الإدارية أو العكس لتَخلُص إلى القول بأنّ مشروع القانون المعروض يُعتبر سبّاقا من هذه الناحية في إسناد الاستقلالية الإدارية والمالية لهذه الجماعات المحلية.

كما أوضحوا أنّ مهمّة هذه الجماعات المحلية ستكون مُرتبطة عضويا ووظيفيا بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم باعتباره الغرفة التشريعية الثانية مما يجعلها بالأساس هيكل تداول وهذا الهيكل المنتخب يقتضي بالضرورة إصدار نصّ تطبيقي يُنظّم عمل هذه الهياكل وجلساتها وطرق تداولها.

وتعقيبا على ملاحظات بعض السادة النواب بخصوص تأخّر إصدار مشروع القانون الأساسي المعروض، أوضح ممثلو جهة المبادرة أنّ إرساء تنظيم إداري جديد استوجب في مرحلة أولى تركيز الوظائف الأساسية للدولة وذلك باستكمال إرساء الغرفة التشريعية الثانية ثمّ وفي مرحلة ثانية، تمّ الانتقال إلى تفعيل الدور الجديد لهذه الجماعات المحلية.

وأضافوا أنّه يتمّ العمل حاليا مع كافة الأطراف المتداخلة لإصدار الأوامر الترتيبية التي سوف تكون مُنسجمة مع ما جاء بوثيقة شرح الأسباب المرفقة بمشروع القانون المعروض وكذلك تستجيب للضوابط التي أقرّها سيادة رئيس الجمهورية فيما يتعلّق بحُسن سير هذه المجالس ومتطلبات عملها.

وردّا على تساؤل عدد من النواب عن فحوى النصوص والأوامر الترتيبية المُزمع إصدارها ومدى استيعابها للإشكاليات التطبيقية التي تولّدت منذ مباشرة أعضاء المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم لمهامهم وخاصة فيما يتعلّق بضبط الاختصاصات وعلاقة هذه المجالس فيما بينها وكذلك مع السلط المحلية والجهوية الأخرى، أوضح ممثّلو جهة المبادرة أنّ مهام هذه المجالس تكتسي أهمية بالغة تتمحور أساسا في التداول بشأن مخططات التنمية المحلية والجهوية وذلك بهدف القطع مع القرارات المسقطة والتخطيط المركزي المنفرد ليتمّ الإعداد والتخطيط عبر آلية التصعيد من المحلي إلى الجهوي فالإقليمي فالوطني، ذلك أنّ الأمر لا يتعلّق بمجرد تداول وإنّما بفلسفة مجتمعية جديدة تقوم على المساهمة الحقيقية للمواطن من خلال تقديم التصوّرات والاقتراحات التي تتحوّل بعد التداول والدراسة إلى قوانين من قوانين الدولة الواجب تطبيقها وهو بناء جديد يقطع كذلك مع كل الأحكام والتشريعات القديمة التي تتعارض مع فلسفة ومتطلبات البناء الإداري والسياسي الجديد.

كما أضاف ممثّلو جهة المبادرة واعتبارا إلى أنّ مشروع القانون الأساسي المعروض هو نصّ قانوني إطاري يتضمّن القواعد العامة والخطوط الكبرى فإنّه من الضروري إصدار النصوص التطبيقية والتي ستتعرّض إلى ضبط جميع الإجراءات والآليات الكفيلة بتطبيق مشروع القانون المعروض من خلال ضبط طُرق سير وعمل هذه المجالس وتنظيم تواريخ اجتماعاتها وتحديد النصاب القانوني لعقد جلساتها بما يُمكّن من ضمان التنسيق والانسجام بين هذه المجالس ذلك أنّ العمل التنموي يتطلّب بالضرورة التنسيق والانسجام بين الأطراف المتداخلة، كما ستتضمّن الأوامر التطبيقية طرق التسيير الإداري والمالي لهذه المجالس وستكون أيضا قاطرة لنصوص تطبيقية أخرى كمقررات لتحديد التوجّهات العامة لإعداد المخططات التنموية الدامجة بما تمثّله من إطار تشاوري بامتياز وما تضمنه من توزيع عادل للثروات.

من جهة أخرى، اعتبر عدد من النواب أنّ بعض العبارات الواردة بهذا الفصل جاءت عامة ومُطلقة وأسندت بذلك صلاحيات موسّعة لأعضاء المجالس يمكن أن ينجرّ عن تقييدها ضمن النص الترتيبي إشكاليات على مستوى الملاءمة بين القانون والأمر. ومن جهة أخرى، استفسر عدد من النواب عن المهام المسندة لهذه المجالس خارج مجال إعداد المخططات والتي تكون مُحدّدة بآجال.

وفي تعقيبها على تساؤلات وملاحظات السادة النواب، بيّن ممثّلو جهة المبادرة أنّه فيما يتعلّق بمهام واختصاصات المجالس المحلية والتخوّف من تداخلها فيما بينها دون وجود لضوابط لتحديد مجال عمل كل منها، فإنّ المشرّع حدّد من خلال الدستور مجالات تدخّل هذه المجالس بشكل واضح وصريح عندما صنّف المخططات التنموية إلى مخططات تنمية محلية ومخططات تنمية جهوية ومخططات تنمية إقليمية ومخططات تنمية وطنية مُشيرين إلى أنّ مخطط التنمية المحلي يُعتبر النواة الأولى لهذه المخططات التنموية بما يجعل المواطن قوة اقتراح فعّالة ووازنة، هذا إلى جانب ما سوف تتضمّنه المنهجية التفصيلية من إجراءات وبيانات تُساهم في مزيد توضيح وتدقيق آليات وطرق إعداد هذه المخططات التنموية مما يُساهم في تفادي إشكاليات التداخل بين هذه المجالس.

وفي ردّهم على مسألة وحدة الدولة والمقصود منها التي تمّ طرحها من قِبل عدد من النواب، بيّن ممثّلو جهة المبادرة أنّ ضمان وحدة الدولة هو التزام محمول على كلّ أجهزة الدولة وهو مفهوم واجب التنصيص عليه بكل وضوح ضمن جميع النصوص

التشريعية المتعلقة بإحداث وتنظيم الجماعات المحلية التي تتمتّع بدور محوري في المجال التنموي تمّ إسناده إليها لأوّل مرة في بلادنا في إطار البناء السياسي الجديد القائم على المشاركة الفعلية للمواطن بغاية التوزيع العادل للثروات والقضاء على التفاوت بين الجهات لذلك كان من الضروري تقنين المسألة بكلّ دقة ووضوح لضمان وحدة الدولة.

وهذا الدور لا يُختزل في التداول ذلك أنّ المساهمة في تحقيق التنمية مسؤولية تتطلّب الحرفية والجدّية من خلال التشخيص الواقعي لخصوصية وحاجيات الجهة أو المنطقة المعنية بغاية تحقيق وإنجاز المخططات الدامجة التي تُمكّن من المشاركة والحوار، وبالتالي فإنّ صياغة الفصل الأول من مشروع القانون الأساسي المعروض تمّ تضمينها تماشيا مع هذه التوجّهات والأهداف المتمثّلة خاصة في تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل من خلال التداول في مشاريع التنمية التي تمّت صياغتها في إطار تشاركي مواطني فعلي مختلف تمام الاختلاف مع طرق التصرف والتسيير السابقة القائمة على التخطيط المركزي البعيد كل البعد عن الواقع المحلي والجهوي وتطلعات ومشاغل المواطن.

وبعد التداول والنقاش، تمّ التصويت على الفصل الأول في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين.

**الفصل 2:**

أُثير بمناسبة التداول بخصوص الفصل 2 نقاش مستفيض أُستهِّل بتوضيح من ممثلي جهة المبادرة الذين بيّنوا أنّ مرافقة الدولة لهذه المجالس شُرع فيه قبل إعداد مشروع القانون المعروض حيث حرصت وزارة الداخلية على توجيه منشور إلى الولايات ينصّ على ضرورة توفير الوسائل الضرورية لممارسة هذه المجالس لمهامها كما قامت بتخصيص مركز تكوين لفائدة أعضاء هذه المجالس مما ينمّ على الالتزام الكامل من قِبل الدولة على معاضدة ومساندة المجالس المذكورة في القيام بمهامها وممارسة صلاحياتها.

وخلال النقاش، تقدّم عدد من النواب بمقترح تعديل يتمثّل فيما يلي: **"يترأس الأعضاء المنتخبون والأعضاء ذوي الإعاقة المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وعلى السلط المحلية والجهوية توفير الوسائل الضرورية لأداء مهامهم"** وذلك حتى لا يتمّ ترأس هذه المجالس من غير أعضائه على غرار المعتمد. وفي تفاعلهم، أوضح عدد من النواب أنّه استنادا إلى مقتضيات المرسوم عدد 10 لسنة 2023 المؤرخ في 8 مارس 2023 المتعلّق بتنظيم انتخابات المجالس المحلية وتركيبة المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، يتمّ التداول على رئاسة المجالس المحلية والجهوية لمدّة ثلاثة أشهر وبالقرعة، وترتيبا على ذلك، فإنّ التخوّف من ترؤس المجالس المذكورة من غير أعضائها يغدو في غير محلّه.

كما تقدّم عدد آخر من النواب بمقترح تعديل ثان تمثّل في **إضافة فقرة ثانية للفصل 2** تتضمّن ما يلي: **"وتسعى السلطات العمومية إلى توفير آليات ووسائل العمل المناسبة لأعضاء المجالس المنتخبة من ذوي الإعاقة"**، وبرّر أصحاب المقترح هذا التعديل بكونه يسعى إلى مراعاة الوضعيات الخصوصية لأعضاء هذه المجالس من خلال تمكينهم من الوسائل الضرورية لممارسة أعمالهم في أحسن الظروف الممكنة على غرار توفير مسالك وممرات تنقّل مهيأة خاصة بهم داخل مقرات المجالس المعنية وتوفير مرافقين ومختصين في لغة الإشارة وغير ذلك من وسائل الدعم والمساندة طبقا لأحكام الفصل 54 من الدستور الذي ينصّ على أنّه "تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كلّ تمييز وتتّخذ كلّ التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع" إضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تمّ إمضاؤها من قِبل الدولة التونسية في الغرض. كما ينصّ القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلّق بالجماعات المحلية ضمن الفصل 10 على أنّه "تسعى الجماعة المحلية إلى توفير آليات ووسائل العمل المناسبة لأعضاء المجالس المنتخبة من ذوي الإعاقة".

وبعرضه على النقاش، اعتبر عدد من النواب أنّ هذا المقترح لا يُمكن أن يُدرج ضمن الفصل 2 نظرا لأنّ مرافقة السلط العمومية تخصّ المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم كهياكل ولا تتعلّق بمرافقة أعضاء هذه المجالس كأفراد.

وفي ذات السياق، اعتبر عدد آخر من النواب أنّ مشروع القانون المعروض يُعتبر نصا قانونيا إطاريا لا يُمكنه أن يتضمّن مسائل تفصيلية من المفترض إدراجها ضمن نصوص تطبيقية بالإضافة إلى أنّ هذا التعديل سيزيد في تضخيم الترسانة القانونية التي تتضمن عديد الأحكام المتعلقة بهذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي تفاعلهم، اعتبر ممثّلو جهة المبادرة أنّ الفكرة الأساسية للفصل الثاني تقوم على مرافقة المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم على القيام بمهامها كهياكل ولا يتعلّق الأمر بمرافقة أعضاء المجالس، ومن ناحية أخرى، فإنّ الدستور ضمِن حقوق هذه الفئة من المواطنين وكذلك الاتفاقيات الدولية المُصادق عليها من قِبل الدولة التونسية وأنّ هذه الحماية تُعتبر التزاما محمولا على كافة أجهزة الدولة، مُشيرين إلى أنّه سيتمّ الحرص على تضمين هذه المسائل ضمن الأوامر التطبيقية المزمع إصدارها ودعوة رؤساء المجالس المعنية بما لديهم من ميزانيات خاصة بهم إلى توفير كافة الوسائل والتدابير الضرورية لفائدة الأعضاء من ذوي الإعاقة التي تُمكّنهم القيام بمهامهم.

وفي ردهم على هذه التحفظات والملاحظات، اعتبر النواب أصحاب مقترح التعديل أنّ عبارات الفصل 2 وردت مطلقة وتخصّ كلّ من المجالس كهيئات وأعضاء، إضافة إلى أنّ هذا المقترح قد أبقى على الفصل 2، فيما أضاف فقرة ثانية تتعلّق بالأعضاء من ذوي الإعاقة بحيث لم يتمّ إدخال أي تغيير على مضمون الفصل المذكور.

كما بيّنوا، من جانب آخر، أنّه لا ضرر من إعادة تضمين أحكام تتعلّق بذوي الإعاقة صُلب مشروع هذا القانون تكريسا للأحكام المضمّنة بالدستور والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها والمبرمة في الغرض إضافة إلى أنّ العناية والاهتمام بذوي الإعاقة تنسجم مع التوجّهات العامة للدولة واهتمامات سيادة رئيس الجمهورية بهذه الفئة من المواطنين.

وبعد التداول والنقاش، ارتأى أعضاء اللجنتين تعديل الفصل المذكور في اتجاه تمكين أعضاء المجالس من ذوي الإعاقة من الآليات والوسائل المناسبة والضرورية لأداء مهامهم في أحسن الظروف.

**الفصل 3:**

أكّد ممثّلو جهة المبادرة على أهمية هذا الفصل باعتباره يُنظّم جلسات المجالس المتعلّقة بالتداول في مخططات التنمية والذي

يجب تقييده بآجال وإجراءات مضبوطة لارتباطه ببقية المجالات القطاعية ذات العلاقة بالتنمية على غرار دورية الاجتماعات التي تنعقد وجوبا على الأقل كلّ شهر مع إمكانية عقد دورات استثنائية عند الحاجة، مُشيرين إلى أنّ النصوص التطبيقية ستتولّى تنظيم تواريخ هذه الجلسات بكلّ دقة لتفادي برمجة دورات في نفس التاريخ بما يُخوّل الانسجام والتناسق بين مختلف أصناف هذه المجالس وتدعيم العلاقات التشاورية والحوارية بينها.

كما أضاف ممثّلو جهة المبادرة أنّه تمّ اعتماد الأغلبية المطلقة لانعقاد جلسات هذه المجالس بما يضمن حسن سيرها ونجاحها كما ستقع دعوة رؤساء المجالس المعنية إلى ضرورة التقيّد بهذه الآجال والإجراءات.

وفي تداولهم، لم يُثر هذا الفصل جدلا أو إشكاليات تُذكر وتمّ التصويت عليه بإجماع الأعضاء الحاضرين في صيغته الأصلية.

**الفصل 4:**

تمحورت تساؤلات ومقترحات النواب أساسا حول:

- مسألة جمع العضو المنتخب بين مُرتّبه الذي يتقاضاه بعنوان مهنته الأصلية والمنحة المسندة إليه بعنوان عضويته بالمجالس المعنية خاصة بالنسبة إلى الموظف العمومي الذي يُحجّر عليه القانون الأساسي للوظيفة العمومية الجمع بين نشاطين بمقابل.

-إمكانية خضوع هذه المنحة للحجز بعنوان جراية التقاعد.

- اقتراح التنصيص على الأثر الرجعي للمنحة الشهرية المسندة لأعضاء المجالس المعنية بداية من تاريخ مباشرتهم لوظائفهم.

- اقتراح تعديل الفصل 4 بإضافة عبارة **"ومن ذوي الإعاقة"** لضمان حقوق هذه الفئة المهنية باعتبار أنّ الفصل اقتصر على إسناد المنحة الشهرية إلى الأعضاء المنتخبين.

وفي المقابل، رأى عدد آخر من النواب عدم جدوى تضمين عبارة **"ومن ذوي الإعاقة"** باعتبار أنّ عبارة الأعضاء المنتخبين تشمل أيضا الأعضاء من ذوي الإعاقة حيث ينصّ المرسوم عدد 10 لسنة 2023 المؤرّخ في 8 مارس 2023 المتعلّق بتنظيم انتخابات المجالس المحلّية وتركيبة المجالس الجهويّة ومجالس الأقاليم على أنّه يتمّ اعتماد عملية القرعة بين المترشحين من ذوي الإعاقة لعضوية المجالس المحلية كما تُنظّم عملية القرعة لاختيار ممثلين عن المجلس المحلي بالمجلس الجهوي وتُشكّل القرعة تبعا لذلك أحد أشكال الانتخابات وبالتالي فإنّ العضو الحامل لإعاقة المعيّن بالقرعة يُعتبر عضوا منتخبا.

وبخصوص مقترح التعديل الثاني المتمثّل في ضرورة التنصيص على المنحة الشهرية بأثر رجعي، فقد اعتبر عدد من النواب أنّه لا يُمكن التنصيص على هذه المسألة صُلب مشروع القانون المعروض باعتباره نصّ قانوني اطاري يَسنّ قواعد قانونية عامة وأنّ مثل هذه الوضعيات الخاصة تتعلّق بمسائل تفصيلية يتمّ تنظيمها بنصوص ترتيبية.

وفي تعقيبهم وردّهم على تساؤلات النواب، بيّن ممثلو جهة المبادرة أنّ الفصل الرابع لم ينصّ على شرط التفرّغ وأوجب على أعضاء المجالس في المقابل حضور جميع جلسات المجالس المعنية مع اسنادهم منحة شهرية سيقع ضبط مقدارها وشروط وإجراءات إسنادها بمقتضى أمر ترتيبي مُؤكّدين في ذات السياق أنّ للنص القانوني مجاله التشريعي العام وأنّ كل المسائل التنظيمية والتفصيلية سيقع تضمينها بالأوامر الترتيبية التي ستصدر في الغرض مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع ملاحظات واقتراحات السادة النواب.

وبعد التداول والنقاش، تمّ التصويت على الفصل 4 في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين.

**الفصل 5:**

ينّص الفصل 5 على أن: **"تخضع المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم لأحكام القانون الأساسي المتعلّق بميزانية المجالس المذكورة والقانون المتعلّق بالمحاسبة العمومية.**

**يُعتبر رئيس المجلس آمر قبض وصرف الميزانية وفقا لمقتضيات التشريع والتراتيب الجاري بها العمل."**

تبعا للنقاشات التي تمّت مع السادة الوزراء خلال جلسات الاستماع، لم يتقدّم الأعضاء الحاضرون بمقترحات تعديل وتمّ التصويت على الفصل 5 بإجماع الأعضاء الحاضرين في صيغته الأصلية.

**الفصل 6:**

أوضح ممثّلو جهة المبادرة أنّ الغاية من هذا الفصل هو إقرار الحق، بمقتضى القانون، للأعضاء لحضور الاجتماعات الرسمية ودورات التكوين التي تُنظّمها المجالس، وأُشتُرط لذلك الإعلام بتاريخ الاجتماع قبل 3 أيام على الأقل، وهو من جهة أجل معقول لتمكين المؤجّر من أخذ الاحتياطات والترتيبات اللازمة لتعويض العون المتغيّب، كما يُمثّل من جهة أخرى حماية للأجير وخاصة العامل في القطاع الخاص، في صورة تمسّك المؤجّر بقاعدة العمل المنجز واستحقاق الأجر ويُمكن اعتمادها كمؤيّدات عند الاقتضاء.

هذا ولدى تناولهم بالنقاش ما ورد بالفصل المذكور، اقترح عدد من النواب استبدال عبارة **"تسهيلات"** التي قد لا تؤدّي المعنى المقصود منها والذي هو السماح لعضو المجلس بحضور اجتماعات المجالس والدورات التكوينية وتعويضها بعبارة **"ترخيص"** لإضفاء الشرعية على تغيب العضو عن عمله لحضور اجتماعات المجلس حتى لا تكون ذريعة للمؤجّر لطرد أو تسليط عقوبات تأديبية على العضو المعني.

وبعد نقاش مستفيض، أفاد ممثّلو جهة المبادرة أنّه لا مانع من إدخال تعديلات على الفصل المذكور بما يكفل حقوق أعضاء هذه المجالس. وتمّ اقتراح التعديل التالي: "على المؤجّرين أن **يُرخّصوا** للأعوان العموميين والأجراء أعضاء المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم للحضور والمشاركة في اجتماعات المجالس ودورات التكوين.

باستثناء حالات التأكّد يتعيّن على عضو المجلس المعني إعلام مؤجّره بتاريخ الاجتماعات ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقاد الجلسات أو تنظيم الدورات، وإيداع نظير من الدعوة إليها.

في صورة التقيّد بأحكام الفقرة الثانية من هذا الفصل من قِبل عضو المجلس المعني، لا يُمكن أن يكون تغيّب الأعوان والأجراء لحضور جلسات أو دورات سببا في الطرد أو في فسخ عقد الشغل. كما لا يُمكن أن ينجرّ عن الغيابات لحضور جلسات أو دورات أي إجراء تأديبي أو تعطيل ترقية مهنية أو الحرمان من الانتفاع بأيّ امتياز اجتماعي".

وبعد التداول والنقاش، تمّ التصويت على الفصل 6 في صيغته المعدّلة بإجماع الأعضاء الحاضرين.

**الفصل 7:**

استأثرت مسألة مقرّات المجالس المحلية والجهوية بحيّز من النقاش خاصة في علاقة بالاستقلالية الفعلية لهذه المجالس واقترح على إثره عدد من النواب تعديل الفصل بإضافة ما يلي: **"يكون المقر تحت تصرّف المجلس المحلي أو الجهوي كامل أيام الأسبوع وخارج التوقيت الإداري وإن تعذر ذلك ففي مكان آخر".**

وقد ساند عدد من النواب هذا التوجّه باعتبار أنّ النص في صيغته الأصلية يُمكن أن يُفهم منه أنّ مقر المعتمدية أو مقر الولاية أصبح مقرا خاصا بالمجلس المحلي أو الجهوي، لذا وجب توضيح هذه المسألة حتى يقع تخصيص مقر للمجالس المعنية صُلب المعتمدية أو الولاية يُوضع تحت تصرّف هذه المجالس بما يُتيح لهم فرصة الاجتماع كلّما دعت الضرورة ذلك ودون الالتزام بالتوقيت الإداري.

وجوابا على كل هذه التساؤلات، أفاد ممثلو جهة المبادرة أنّه وباعتبار أنّ الذوات العمومية تتمتّع بالشخصية القانونية، وأنّ التوجه الذي تمّ اعتماده منذ إحداث الأقاليم هو وجود ارتباط ترابي وهيكلي بالمعتمدية بالنسبة إلى المجلس المحلي، وبالولاية بالنسبة للمجلس الجهوي والأقاليم، وتبعا لذلك اعتبر مشروع القانون المعروض المقرات المذكورة كمقرات رسمية حتى تكون محلّ مخابرتها ومقر انعقاد اجتماعاتها وأنّ كل ما سيترتب عن ذلك من مرافقة وتوفير مستلزمات أدائها لمهامها سيتمّ تفصيله ضمن النصوص التطبيقية التي ستصدر في الغرض.

وفي مواصلة للنقاش، تقدّم عدد من النواب بمقترح تعديل ينصّ على أن: **"يكون للمجلس المحلي مقر داخل المعتمدية وللمجلس الجهوي ومجلس الأقاليم مقر داخل الولاية".**

وتفاعلا مع هذا المقترح، أفادت جهة المبادرة أنّ هذا التعديل قد يُوحي بأنّ لكل مجلس مقرين اثنين والحال أنّ النص التشريعي تحدّث عن مقر واحد رسمي والذي هو إما المعتمدية أو الولاية.

وبعد التداول والنقاش، لم يتمّ اعتماد مقترحي التعديل وتمّ المرور إلى التصويت على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين.

**الفصل 8:**

نصّ هذا الفصل على أن: **"تخضع قواعد وصيغ إعداد ميزانية المجلس المحلي والمجلس الجهوي ومجلس الإقليم والمصادقة عليها لأحكام القانون الأساسي عدد 35 لسنة 1975 المؤرّخ في 14 ماي 1975 المتعلّق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية ما لم تتعارض مع أحكام هذا القانون."**

لم يُثر هذا الفصل إشكاليات أو ملاحظات من قِبل النواب، حيث تمّ التصويت عليه بإجماع الأعضاء الحاضرين في صيغته الأصلية.

**الفصل 9:**

نصّ هذا الفصل على أن: **"تُحال الممتلكات والمكاسب والمساهمات والاعتمادات المرصودة للمجلس الجهوي على معنى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرّخ في 4 فيفري 1989 المتعلّق بالمجالس الجهوية إلى الدولة وتُوضع تحت تصرّف الوالي."**

لم يُثر هذا الفصل إشكاليات أو ملاحظات من قِبل النواب، حيث تمّ التصويت عليه بأغلبية الأعضاء الحاضرين مع رفض عضو وحيد في صيغته الأصلية دون تعديل.

**الفصل 10:**

اعتبر عدد من النواب أنّ إلغاء جميع الأحكام السابقة والمخالفة لمشروع القانون المعروض وخاصة منها الأحكام المتعلّقة بمجلة الجماعات المحلية جاء بشكل غير واضح ولم يُحدّد فصولا بذاتها.

وجوابا على ذلك، أفادت جهة المبادرة أنّه باعتبار حصر صلاحيات هذه المجلس في التداول في مخططات التنمية دون المهام التنفيذية المنصوص عليها بمجلة الجماعات المحلية، فإنّ أحكام المجلة المذكورة ستبقى سارية فقط على البلديات باعتبار إلغاء الفصول المتعلّقة بالجهات والأقاليم.

وردا على عدم تحديد الفصول والنصوص التي سيتمّ إلغاؤها، أفادت جهة المبادرة أنّ الخيار تمثّل في اعتماد صياغة عامة اعتبارا لوجود أحكام عامة تنطبق على الجماعات المحلية ككل.

وتبعا للتوضيحات التي قدّمتها جهة المبادرة، تمّ التصويت على الفصل 10 في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين مع احتفاظ عضو وحيد.

## السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

## IV. مخرجات اليوم الدراسى البرلمانى حول مشروع القانون الأساسي عدد 2024/88:

فى مفتتح أشغال اليوم الدراسى البرلمانى، بيّن السيد رئيس مجلس نواب الشعب أنّ دستور 25 جويلية 2022 نصّ على أنّ الوظيفة التشريعية تتكوّن من مجلس نواب الشعب الذى انطلقت أشغاله فى 13 مارس 2023 يُمارس الصلاحيات التشريعية والرقابية والديبلوماسية البرلمانية والمجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي جاء فى إطار فلسفة كاملة ترمى إلى تذليل الفوارق التى كانت بين مختلف الجهات وذلك عبر تشريكها فى صناعة القرار. وأضاف أنّ أهمية هذا المجلس تتمثّل بالنسبة للمستقبل فى إعداد المقترحات والتصوّرات بخصوص المخطط الذى ستقدّمه الحكومة للسنوات 2026-2030، وبيّن أنّ كل العمادات ستُشارك لأوّل مرّة فى تاريخ البلاد فى هذا المخطط التنموي باعتبار أنّ المجالس المحلية تُمثّلها، وتُقدّم مقترحاتها التى تُرفع إلى المجالس الجهوية فمجالس الأقاليم، فالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وأضاف أنّ مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم هو قانون إطاري يُنظّم أعمال هذه المجالس وممارستها لصلاحياتها وسيتمّ تفصيل محتواه عبر النصوص التطبيقية التي ستصدر في الغرض.

وفى مداخلته، اعتبر السيد ياسر القوراري، رئيس لجنة التشريع العام، أنّ الزخم الذي عرفته البلاد خلال ما سُمي بفترة الانتقال الديمقراطى لم يُؤدّى إلى نتائج ملموسة بل تحوّل إلى مناخ تسوده المحسوبية والمحاباة وتوظيف المال السياسى وضرب أركان الدولة من الداخل، وبناء على ذلك كان لا بدّ من القطع مع هذه الممارسات بتكريس مبدأ تكافؤ الفرص من خلال إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وتعديل القانون الانتخابي باعتماد منظومة اقتراع على

الأفراد ممّا مكّن الشعب من اختيار الأشخاص الذين يُمثّلونه ويحملون مشاغله اليومية.

كما شدّد على أنّ تحقيق العدالة لا يُمكن أن يتحقّق إلا من خلال مسار تنموي واضح ترسمه المجالس المحلية المنتخبة والتى يُوكل لها هذا الدور من خلال التواصل المباشر مع المواطنين، مُبيّنا أنّ الإطار القانونى نظّم عمل هذه المجالس من خلال الفصل 133 من الدستور.

وشدّد على أنّ الدور الأساسي للمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم يكمن فى كونها قوّة اقتراح لا سيما فيما يتعلّق بالمسار التنموي وأنّه ينبغى على كل مؤسّسات الدولة مُعاضدة مجهودات هذه الهياكل المنتخبة من خلال توفير الدراسات والخبرات الإدارية والدعم المادى واللوجستى والفنى حتّى يتسنّى لها لعب الدور المنوط بعهدتها على أحسن وجه.

من جهته، اعتبر السيد يوسف طرشون مقرّر لجنة النظام الداخلى والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية، أنّ البلاد تمرّ اليوم بلحظة تاريخية هامة باعتبار أنّها تشهد تغيّرا نوعيّا فى بنية الحكم واسترجاعا لثورة الشعب المسلوبة باسم الديمقراطية التمثيلية الشكليّة، وأكّد أنّ مشروع القانون موضوع اليوم الدراسي هو آخر لبنة فى بناء الوظيفة التشريعية فى تصوّرها الجديد الذي يُمثّل صوت المواطن بصورة فعليّة.

وأوضح أنّ التداول فى مقترحات المجالس المحلية صُلب المجالس الجهوية هو شكل من أشكال السلطة التقريرية باعتبار أنّها ستُعرض كقاعدة للمصادقة على أنظار المجلس الوطنى للجهات والأقاليم وتكتسي بعد المصادقة عليها طابعا تقريريّا.

وفي مداخلته، ثمّن السيد عصام الحمروني الكاتب العام لوزارة الداخلية المبادرة المتعلّقة بتنظيم يوم دراسى برلمانى حول مشروع القانون الأساسى المتعلّق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، وأكّد أنّ مشروع هذا القانون يتنزّل في إطار الخيارات الوطنية التى عبّر عنها دستور 25 جويلية 2022 والذى يُجسّم إرادة الشعب فى تحقيق العدل والحرية والكرامة وأنّ الديمقراطية السياسية لا يُمكن أن تنجح إلاّ إذا كانت مشفوعة بديمقراطية اقتصادية واجتماعية تُخوّل للمواطن الاختيار الحرّ تكريسا لحقّه في التوزيع العادل للثروات الوطنيّة وتقضي على كلّ أشكال التفاوت الجهويّ والفئويّ.

واعتبر أنّ الهدف الأساسى من إحداث هذه المجالس يكمن فى تحقيق الاندماج الاقتصادي والتنموي في كنف احترام وحدة الدولة والقطع مع التخطيط المركزي الصرف الذى لا يعكس غالبا احتياجات الجهات.

وأوضح أنّ هذه المجالس، واعتبارا لصفتها كجماعات محلية، تتمتّع بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية والإدارية وتُحمل نفقات تسييرها على ميزانية الدولة، وقد تضمّن المشروع أحكاما تقضى بمرافقة السلطات العمومية للمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم فى أداء مهامها وتوفير كافة الوسائل الضرورية لها مع تمكين الأعضاء المنتخبين من منحة شهرية مُجزية سيتمّ ضبط مقدارها وشروط إسنادها بمقتضى أمر.

ومن جهته، قدّم السيد فوزى غراب، الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والتخطيط عرضا تمحور حول منهجية إعداد المخطّط التنموي فى ظلّ الهيكلة الجديدة لمنظومة الحكم وأبرز فى هذا السياق، أنّ المخطط التنموي يضبط الأولويات الوطنية لفترة 5 سنوات على المستوى القطاعى والمستوى المحلى والجهوي والإقليمى بالإضافة إلى الإصلاحات المزمع القيام بها خلال نفس الفترة.

كما أوضح أنّ التوجّهات الوطنيّة الكبرى تُضبط من خلال تنمية رأس المال البشري والعدالة الاجتماعية والتنمية الجهويّة العادلة والتهيئة الترابيّة الدامجة والاقتصاد التنافسى المتنوّع والدّاعم للمبادرة الخاصة.

وبيّن أنّ إعداد مشاريع مخططات التنمية يتمّ باعتماد آلية التصعيد التدريجى من مجلس إلى آخر حيث تتداول المجالس المحلية فى مقترحات المشاريع وبرامج التنمية المحلية وتُعِدّ تقارير فى شأنها وتُحيلها إلى المجلس الجهوي التابع لمجالها الترابي.

هذا، وبخضع إعداد التقارير القطاعيّة للتبويب الوارد بالدليل القطاعى على غرار التقييم الكمّى والنوعىّ وتطوّر المؤشرات وتقدّم إنجاز المشاريع والبرامج وتبويبها حسب الصنف (وطنى/جهوي) ودرجة النضج بالإضافة إلى الإشكاليات الهيكلية والظرفية المطروحة وضبط الآفاق والاستراتيجيات وتحديد الإجراءات المصاحبة واستغلال الدراسات المنجزة.

كما قدّم لمحة عن مسار إعداد المخطط التنموي الذى ينطلق من التداول في المخطط المحلّي من خلال دراسة الأولويات وضمان تناسق مضمونها مع التوجّهات الاستراتيجية للدولة وتصويب مقترحات المشاريع وفق مبادئ النجاعة والفاعلية والأثر الاجتماعى والاقتصادي والبيئي.

وأشار إلى أنّ إعداد المخطط المحلّى يمرّ عبر تشخيص الحاجيات على مستوى المعتمدية وضبط الأولويات التنموية وتقديم مقترحات البرامج والمشاريع ذات الطابع المحلّى.

وأوضح، فى ذات الخصوص، أنّه يتمّ الإعداد الفّنى للمخطط المحلّى فى إطار لجان المجلس وتتمّ صياغة التقرير التأليفى للمخطط صُلب لجنة المخططات المنبثقة عن المجلس والمصادقة على مشروع المخطط المحلّى من قِبل أعضاء المجلس المحلّى وإحالته إلى المجلس الجهوي.

وفى علاقة بدور وزارة الاقتصاد والتخطيط فى مسار إعداد المخطط المحلى، أفاد أنّ الوزارة تتولّى توفير الدليل الإجرائى للتخطيط التنموي وتنشيط أشغال اللجان وتوفير المرافقة الفنية لأعمال التخطيط (التشخيص وضبط الاحتياجات وتبويب الأولويات، وضع على ذمة الأعضاء الدراسات والإحصائيات المتاحة...) على أن يتمّ تعديل الأولويات ومقترحات البرامج والمشاريع الخاصة بمخططات التنمية المحلية فى إطار المجالس الجهوية وتلك الخاصة بمخططات التنمية الجهوية فى إطار مجالس الأقاليم بهدف تحقيق متطلبات الاندماج والتكامل الاقتصادى والاجتماعى الشامل والعادل.

هذا وخلال النقاش العام، تطرّق الحضور إلى مسألة التنسيق بين الأقاليم فيما بينها من جهة ومع المجالس الجهوية والمحلية من جهة أخرى، بالإضافة إلى ضرورة ضبط الإطار القانونى للتفرّغ وللمفعول الرجعى لمستحقات الأعضاء المنتخبين عن المحليات ولمسألة الحصانة وعدد من المشاغل المتعلّقة بضعف الإمكانيات

الموضوعة على ذمة مجالس الأقاليم مقارنة بالمهام الجسيمة المنوطة بعهدتهم.

وعبّر بعض النواب عن تخوّفهم من التخلّى عن دورهم التشريعى من خلال فسح المجال للوظيفة التنفيذية لضبط بعض المسائل الجوهرية بمقتضى أمر والاكتفاء بوضع الإطار العام لعمل المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، لا سيما وأنّ مشروع هذا القانون مهمّ للغاية ومن شأنه أن يُغيّر ملامح سير دواليب الدولة بصفة كليّة ولا ينبغي بأيّ حال من الأحوال استعجال النظر فيه بل لا بد من التروّى وتعميق دراسته والاطلاع على أكبر عدد ممكن من التجارب المقارنة ومن الدراسات العلمية والفنية المتعلقة بمجال اللامركزية، وتساءلوا في نفس السياق عن جدوى إعطاء المجالس المحلية صفة الجماعات المحلية فى حين أنّ عديد الدول تعمل على تقليص الهياكل التي تتمتّع بهذه الصفة.

وأكّد بعض المتدخّلين من النواب أنّ نظام الاقتراع على الأفراد جعل الفعل الميدانى يسبق النصّ المنظّم للعمل المحلّى والجهوي، مُشيدين بروح المسؤولية العالية التي يتحلّى بها النواب المحليّون المنتخبون، وبالتشخيص الجدّى الذى يقومون به، وبالحلول العملية التى يطرحونها لفضّ المشاكل العالقة المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن الذى هُمّش على امتداد العشرية السابقة وضاعت مصالحه في غَيابات التوافق وتقاسم المصالح.

واستغرب أحد النواب التأخّر الكبير فى إحالة مشروع القانون المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم من قِبل الحكومة على أنظار مجلس نواب الشعب باعتبار أنّ الانتخابات المحلية التأمت فى ديسمبر 2023، فضلا عن ضعف الصلاحيات المسندة للمجالس المحلية التى جاء بها مشروع القانون والذى اختصر مهام المجالس في "قوة اقتراح" لا غير، واعتبر أنّ هذا ساهم فى خلق مناخ من الضبابية ومن عدم وضوح الرؤية فضلا على عدم تماشيه مع الفلسفة الجديدة للبناء القاعدي.

وفى ختام اليوم الدراسى، اعتبر رئيس مجلس نواب الشعب أنّ دور البلديات يختلف عن دور المحليات اختلافا جذريا، فهى لها صلاحيات محدّدة وسيقع مناقشتها في مجلس نواب الشعب في إطار مشروع قانون الجماعات المحلية. وبيّن أنّ الرؤية بخصوص أحكام مشروع هذا القانون ونصوصه التطبيقية ستتّضح بالممارسة على غرار ما تمّ عند إرساء الغرفتين التشريعيتين واللتين تعملان مع الوظيفة التنفيذية فى مناخ من التناغم والانسجام والتكامل من أجل المصلحة العليا للوطن.

**مواصلة أشغال اللجنتين:**

هذا، وتجدر الإشارة أنّ اللجنتين واصلتا أشغالهما إثر اليوم الدراسي الأكاديمي وتداولتا خاصة بشأن مقترح التعديل الذي قدّمه أحد النواب بخصوص توفير آليات عمل لحاملي الإعاقة من أعضاء المجالس لقيامهم بمهامهم. وتمّ التصويت على الفصل في صيغته المعدّلة بإجماع الأعضاء الحاضرين كما يلي: **"تُرافق السلطات العمومية المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في أداء مهامها وتُوفّر لها الوسائل الضرورية لذلك، كما تسعى إلى توفير آليات ووسائل العمل المناسبة لأعضاء المجالس من ذوي الإعاقة".**

ثمّ تمّ المرور إلى التصويت على مشروع القانون الأساسي برمّته، وفيما يلي جدول مقارنة بين الصيغة الأصلية والصيغة المعدّلة لمشروع القانون الأساسي:

| مشروع القانون في صيغته الأصلية | مشروع القانون في صيغته المعدّلة |
|---|---|
| **الفصل الأوّل:** تُعتبر المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم جماعات محلية تتمتّع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية.<br>تعمل هذه المجالس على تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل وتتداول في مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية في إطار وحدة الدولة.<br>تُنظّم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطُرق سيرها بمقتضى أمر. | **الفصل الأوّل:** تُعتبر المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم جماعات محلية تتمتّع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية.<br>تعمل هذه المجالس على تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل وتتداول في مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية في إطار وحدة الدولة.<br>تُنظّم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطُرق سيرها بمقتضى أمر. |
| **الفصل 2:** تُرافق السلطات العمومية المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في أداء مهامها وتُوفّر لها الوسائل الضرورية لذلك. | **الفصل 2:** تُرافق السلطات العمومية المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في أداء مهامها وتُوفّر لها الوسائل الضرورية لذلك، **كما تسعى إلى توفير آليات ووسائل العمل المناسبة لأعضاء المجالس من ذوي الإعاقة.** |
| **الفصل 3:** يعقد المجلس المحلي والمجلس الجهوي ومجلس الإقليم وُجوبا دورة على الأقل كلّ شهر وكلّما اقتضت الحاجة ذلك، بدعوة من رئيسه | **الفصل 3:** يعقد المجلس المحلي والمجلس الجهوي ومجلس الإقليم وُجوبا دورة على الأقل كلّ شهر وكلّما اقتضت الحاجة ذلك، بدعوة من رئيسه |

| | |
|---|---|
| من رئيسه أو بطلب من أغلبية أعضائه.<br>تُوجّه الدعوة سبعة أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاد المجلس وتكون مُرفقة بجدول أعمال مُحدّد.<br>ينعقد المجلس المعني بحضور أغلبية أعضائه وفي صورة عدم اكتمال النصاب، يُدعى المجلس للانعقاد بعد ثلاثة أيام على الأقل، على ألّا يقلّ عدد الحضور عن الثلث. | أو بطلب من أغلبية أعضائه.<br>تُوجّه الدعوة سبعة أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاد المجلس وتكون مُرفقة بجدول أعمال مُحدّد.<br>ينعقد المجلس المعني بحضور أغلبية أعضائه وفي صورة عدم اكتمال النصاب، يُدعى المجلس للانعقاد بعد ثلاثة أيام على الأقل، على ألّا يقلّ عدد الحضور عن الثلث. |
| **الفصل 4**: تُسند للأعضاء المنتخبين للمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم منحة شهرية يُضبط مقدارها وشروط إسنادها بأمر. | **الفصل 4**: تُسند للأعضاء المنتخبين للمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم منحة شهرية يُضبط مقدارها وشروط إسنادها بأمر. |
| **الفصل 5**: تخضع المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم لأحكام القانون الأساسي المتعلّق بميزانية المجالس المذكورة والقانون المتعلّق بالمحاسبة العمومية.<br>يُعتبر رئيس المجلس آمر قبض وصرف الميزانية وفقا لمقتضيات التشريع والتراتيب الجاري بها العمل. | **الفصل 5**: تخضع المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم لأحكام القانون الأساسي المتعلّق بميزانية المجالس المذكورة والقانون المتعلّق بالمحاسبة العمومية.<br>يُعتبر رئيس المجلس آمر قبض وصرف الميزانية وفقا لمقتضيات التشريع والتراتيب الجاري بها العمل. |
| **الفصل 6**: على المؤجّرين أن يُمكّنوا الأعوان العموميين والأجراء أعضاء المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم من تسهيلات للحضور والمشاركة في اجتماعات المجالس ودورات التكوين.<br>باستثناء حالات التأكّد، يتعيّن على عضو المجلس المعني إعلام مُؤجّره بتاريخ الاجتماعات ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقاد الجلسات أو تنظيم الدورات، وإيداع نظير من الدعوة إليها.<br>في صورة التقيّد بأحكام الفقرة الثانية من هذا الفصل من قِبل عضو المجلس المعني، لا يُمكن أن يكون تغيّب الأعوان والأجراء لحضور جلسات أو دورات سببا في الطرد أو في فسخ عقد الشغل. كما لا يُمكن أن ينجرّ عن الغيابات لحضور جلسات أو دورات أي إجراء تأديبي أو تعطيل ترقية مهنية أو الحرمان من الانتفاع بأيّ امتياز اجتماعي. | **الفصل 6**: على المؤجّرين أن **يُرخّصوا** للأعوان العموميين والأجراء أعضاء المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم للحضور والمشاركة في اجتماعات المجالس ودورات التكوين.<br>باستثناء حالات التأكّد، يتعيّن على عضو المجلس المعني إعلام مُؤجّره بتاريخ الاجتماعات ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقاد الجلسات أو تنظيم الدورات، وإيداع نظير من الدعوة إليها.<br>في صورة التقيّد بأحكام الفقرة الثانية من هذا الفصل من قِبل عضو المجلس المعني، لا يُمكن أن يكون تغيّب الأعوان والأجراء لحضور جلسات أو دورات سببا في الطرد أو في فسخ عقد الشغل. كما لا يُمكن أن ينجرّ عن الغيابات لحضور جلسات أو دورات أي إجراء تأديبي أو تعطيل ترقية مهنية أو الحرمان من الانتفاع بأيّ امتياز اجتماعي. |
| **الفصل 7**: يكون مقر المعتمدية مقرا للمجلس المحلّي ومقر الولاية مقرا للمجلس الجهوي ولمجلس الإقليم. | **الفصل 7**: يكون مقر المعتمدية مقرا للمجلس المحلّي ومقر الولاية مقرا للمجلس الجهوي ولمجلس الإقليم. |
| **الفصل 8**: تخضع قواعد وصيغ إعداد ميزانية المجلس المحلي والمجلس الجهوي ومجلس الإقليم والمصادقة عليها لأحكام القانون الأساسي عدد 35 لسنة 1975 المؤرّخ في 14 ماي 1975 المتعلّق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية ما لم تتعارض مع أحكام هذا القانون. | **الفصل 8**: تخضع قواعد وصيغ إعداد ميزانية المجلس المحلي والمجلس الجهوي ومجلس الإقليم والمصادقة عليها لأحكام القانون الأساسي عدد 35 لسنة 1975 المؤرّخ في 14 ماي 1975 المتعلّق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية ما لم تتعارض مع أحكام هذا القانون. |
| **الفصل 9**: تُحال الممتلكات والمكاسب والمساهمات والاعتمادات المرصودة للمجلس الجهوي على معنى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرّخ في 4 فيفري 1989 المتعلّق بالمجالس الجهوية إلى الدولة وتُوضع تحت تصرّف الوالي. | **الفصل 9**: تُحال الممتلكات والمكاسب والمساهمات والاعتمادات المرصودة للمجلس الجهوي على معنى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرّخ في 4 فيفري 1989 المتعلّق بالمجالس الجهوية إلى الدولة وتُوضع تحت تصرّف الوالي. |

| | |
|---|---|
| **الفصل 10:** تُلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون خاصة منها الأحكام المتعلّقة بالجهة والإقليم الواردة بالقانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرّخ في 9 ماي 2018 المتعلّق بمجلة الجماعات المحلية والقانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرّخ في 4 فيفري 1989 المتعلّق بالمجالس الجهوية والقانون عدد 87 لسنة 1994 المؤرّخ في 26 جويلية 1994 المتعلّق بإحداث المجالس المحلية للتنمية. | **الفصل 10:** تُلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون خاصة منها الأحكام المتعلّقة بالجهة والإقليم الواردة بالقانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرّخ في 9 ماي 2018 المتعلّق بمجلة الجماعات المحلية والقانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرّخ في 4 فيفري 1989 المتعلّق بالمجالس الجهوية والقانون عدد 87 لسنة 1994 المؤرّخ في 26 جويلية 1994 المتعلّق بإحداث المجالس المحلية للتنمية. |

**V. قرار اللجنتين:**

قرّرت لجنتا التشريع العام والنظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية الموافقة على مشروع القانون الأساسي عدد 2024/88 المتعلّق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في صيغة معدّلة بإجماع أعضائهما الحاضرين مع التوصية للجلسة العامة بالمصادقة عليه.

شكرا على الإنصات، تفضل السيد الرئيس.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، نشكر اللجنتين على هذا العمل القيم، علما أن أعمال اللجان تقتصر على كل ما تم القيام به من إجراءات، أما الكلمة الأخيرة فتبقى دائما للجلسة العامة التي لها الموقف النهائي والحاسم في المصادقة على القوانين، هذا ما نتفق حوله ليس فقط بالنسبة إلى ما وقع إقراره الآن لكن بالنسبة إلى كل اللجان، فإن هذه اللجان دورها دراسة القوانين وتعميق البحث فيها وإحالتها على الجلسة العامة والجلسة العامة هي التي لها القول الفصل في الموضوع.

أشكر اللجنتين على هذا العمل الهام وهذا التقرير المستفيض في مدة وجيزة والذي يدل دلالة واضحة على أن ما قامت به اللجنتان عمل جدي يتناغم مع المسؤولية في بناء مؤسسات الدولة على أسس سليمة، فالشكر الخالص مني لأعضاء اللجنتين ولطاقمها الإداري الذين تحملوا المشاق والصعاب في هذه المدة الوجيزة وقدموا تقريرا مستفيضا يذكر فيشكر، شكرا لكم.

نستهل النقاش العام بقائمة أولية تضم السادة والسيدات النواب الأفاضل: أسماء درويش وبسمة الهمامي وحاتم لباوي وعبد القادر بن زينب ونوري الجربدي وثابت العابد ومعز الرياحي وعلي بوزوزية وعصام البحري جابري وريم الصغير.

المصدح للنائبة المحترمة أسماء الدرويش عن كتلة الأمانة والعمل، لها ثلاث دقائق.

**السيدة أسماء الدرويش**

شكرا سيدي الرئيس،

بادئ ذي بدء أود الترحيب بالسيد الوزير والإطار المرافق له وأود أن أشكر إطارات وزارة الداخلية على رحابة صدرهم وحسن معاملتهم وتقبلهم لمطالبنا ومشاغلنا وفي كل هذا فهم يحاولون المحافظة على استقرار الوضع العام.

سيدي الوزير، كلنا نعرف المشاكل التي تعرضنا لها كنواب شعب في بداية الدورة النيابية خاصة في علاقة بالسلطات المحلية والجهوية وكذلك الوظيفة التنفيذية، لا نريد اليوم أن نرى نفس هذا المشهد يتكرر، رغم أن المجالس المحلية والجهوية قد تعرضت للعديد من المشاكل في علاقة مع المجلس الجهوي والمجلس المحلي.

اليوم المجالس المحلية والجهوية متخوفة خاصة من كلمة "المرافقة" التي وردت في الفصل عدد 2، بالنسبة إليهم كلمة "المرافقة" قابلة للتأويل، نحن نعول عليكم سيدي الوزير لإصدار أمر لتوضيح هذه العلاقة بين كافة المجالس، اليوم كل المشاكل تتمحور حول من يستدعي من ومن يحضر ومن لا يحضر، المعتمد يستدعي رئيس المجلس المحلي فقط ولا يستدعي بقية الأعضاء، الوالي يستدعي رئيس المجلس الجهوي فقط ولا يستدعي بقية الأعضاء وكل الجهات لا تعرف ما لها وما عليها، لذلك نرجو صدور أمر يوضح هذه العلاقة بدقة حتى لا نجد أنفسنا في نفس المشكل الذي تعرضنا له في مجلس نواب الشعب.

في علاقة بالمقرات: وفرت عديد المعتمديات مقرات لا تتسع حتى لثلاثة أشخاص وكما نعلم فإن أعضاء المجالس المحلية تتكون من ستة وسبعة أعضاء، فما بالك إن قاموا باستدعاء مواطنين ليحضروا معهم في الاجتماعات، لذلك إن لم تتوفر مقرات في المعتمديات أو في الولايات لدينا مقرات على ملك الدولة تابعة للسلطة المحلية أو الجهوية، بإمكاننا توفير مقرات لائقة للمجالس لتمكينها من العمل ويكون لها مردود جيد.

في علاقة بالتوقيت الإداري: الاجتماعات في المجالس البلدية يتم القيام بها دائما في أواخر الأسبوع، نعلم أن العديد من أعضاء المجالس المحلية والجهوية لديهم وظائف ونحن لا نشجع على أن يكون هناك غيابات كثيرة على مقرات العمل وليتمكن المواطنون من مواكبة اجتماعات المجالس المحلية، لمَ لا يتم عقد الاجتماعات في آخر أيام الأسبوع؟

بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة: خائفون بما أنه في الفصل 4 تسند المنحة إلى الأعضاء المنتخبين وكنتم قد وضحتم على مستوى اللجنة بأن القرعة تعد آلية من آليات الانتخاب وأنهم موجودون في التركيبة مع المجالس، لذلك لا خوف من أن يتمتعوا بهذه المنحة ونرجو توضيح هذا في إجابتكم.

السيد الوزير، دوركم فعال في تحقيق الهدف المنشود لرئيس الجمهورية ألا وهو التناغم والتكامل بين كافة مؤسسات الدولة ونحن نعول عليك ونشكرك...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها خمس دقائق.

**السيدة بسمة الهمامي**

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير الداخلية وبكل الأعضاء المرافقين له وبممثلي وزارة التخطيط والاقتصاد أيضا،

نرحب بكل الزملاء وبكل الإطار الإداري،

بيان كتلة لينتصر الشعب بتاريخ 26 فيفري 2025:

إيمانا منا بأن سيادة الأوطان لا تجزأ وبأن استقلال القرار الوطني خط أحمر لن نسمح لأحد بتجاوزه، فإننا نعلن تبنينا لموقف وزارة الخارجية التونسية في بيانها الأخير، كما نعلن رفضنا القاطع لكل أشكال التدخل الأجنبي في الشأن التونسي ونحذر من أي محاولات للمساس بسيادتنا الوطنية تحت أي غطاء، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو حقوقيا.

فتونس بتاريخها النضالي العريق، ليست ساحة مفتوحة للمناورات الخارجية ولا رهينة لإملاءات القوى الاستعمارية الجديدة التي تتستر خلف شعارات زائفة.

نحن أبناء هذا الوطن الحر، لن نقبل أن تدار سياساتنا وفق أجندات خارجية ولن نسمح بأي مساس بكرامتنا الوطنية وأي محاولة لتركيع شعبنا عبر الضغوط الاقتصادية والابتزاز السياسي.

كما نؤكد موقفنا المبدئي والثابت تجاه القضية الفلسطينية، القضية المركزية لأمتنا العربية، ونشدد على أن فلسطين كانت وستظل بوصلة الشرفاء والأحرار وأن مقاومة الاحتلال الصهيوني حق مشروع لا يسقط بالتقادم.

نعلنها مدوية: التطبيع خيانة والكيان الصهيوني عدوّ أبديّ والقدس عاصمة فلسطين من النهر إلى البحر.

نوجه رسالة واضحة لكل من يحاول العبث بمصير شعبنا ومصادرة قرارنا الوطني: لن تباع تونس ولن تهان ولن ترهن سيادتها ولن تكون لقمة سائغة في أيادي وأفواه المستعمرين الجدد.

تونس ستنتصر بإرادة أبنائها ووحدة شعبها واعتمادا على قدراتنا الذاتية.

عاشت تونس حرة سيدة مستقلة، عاشت فلسطين مقاومة منتصرة أبدا.

في علاقة بمشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، سأناقش القانون الأساسي هذا بروح المشرع، بما أنني نائبة في مجلس نواب الشعب، أقول أنه جاء منقوصا على مستوى ضوابط اللغة والصياغة القانونية، كان له أن يكون أفضل لو اعتمدتم مسارا تشاركيا في إعداد النصوص القانونية، اعتمادا على منشور رئاسة الحكومة بتاريخ أكتوبر 2018 ومنشور عدد 8 لسنة 2017.

الواقع السياسي لهذا القانون الأساسي، من موقعي، أود أن أشكر شعبي، الشعب التونسي الأبي صاحب السيادة، أن أشكره في انخراطه الفعلي في عملية البناء الجديد حتى قبل صدور النص وهذا في حد ذاته فعل يدرس في الجامعات التي تحترم الشعوب.

البناء القاعدي الذي ينطلق من المحليات الضيقة ومنه إلى الجهوي ثم إلى الأقاليم، المواطن هو النواة الثورية الأولى من أجل البناء.

بهذا الشكل من البناء يقضي على الهرمية ويرجع الدور الحقيقي للمواطن الشريك الفعلي، المقرر والمراقب ويجعل القرار أفقيا.

نشكر كل أعضاء المجالس المحلية لتمثيلهم لأهاليهم في كل المحليات الضيقة، وتشخيصهم لاستحقاقات الأهالي وانتظاراتهم وأن دورهم جوهري ومحوري في عملية رفع الإخلالات والأعطاب المتراكمة منذ القدم، من أجل تنمية جديدة بشروط جديدة توفر كل شروط الحياة الكريمة التي يستحقها شعبي.

لا تفاضل بين المنتخبين، لأنهم كلهم اختارهم الشعب ولا تفاضل بينهم وبين بقية أبناء الشعب لا في الانتدابات ولا في التشغيل، الكل سواء، نحن كلنا حصلنا على ثقة شعبنا وهذا يجعلنا في درجة أولوية، لا يجعلنا في درجة أعلى من أبناء شعبنا وإنما يجعلنا ننصهر معهم بكل إيثار وبكل تواضع وبكل أمانة وبكل مسؤولية، ما نحن إلا قطرة من جدول منهمر، شكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة النائب المحترم السيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق.

**السيد حاتم لباوي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالجميع،

في عهد البايات، لم يكن للعربان مكان في مجلسي البلدي، كان لديه مجلسين لا يحضرهما سوى الأعيان. اليوم عندما أصبح من الممكن على مواطني المناطق الداخلية والمناطق المنسية الوصول إلى المجالس وتمثيل أهاليهم وإيصال مشاكل شعبهم، وما أكثر هذه المشاكل، لن نذكرها فمن لا يعرفها؟ لم يجدوا الصد من باي أو خزندار، بل وجدوا الصد من ممثلي السلطة في المعتمديات وفي بعض الأحيان حتى في الولايات.

وعليه هو نظام قاعدي دستوري، هم منتخبون وعندما ترشحوا لم يكن طمعا في السلطة، بل طمعا في حقوقهم ونحن طلاب حق لا غير والسور الذي يقينا أننا مظلومون مثلما قال باي الشعب، باي العربان علي بن غذاهم رحمه الله.

نجدهم اليوم مهرسلين وبعضهم مورطين في المحاكم، من اشتكاهم؟ اشتكاهم ممثلو السلطة الجهوية، معتمد أو ولاة في بعض الأحيان، لا أدري، ولكن فيما يخص جهتي، هناك معتمدون أعرف منهم من اشتكى بمجلس بأكمله وأوقفه أمام المحكمة.

سيدي الوزير، هل كونتم هؤلاء المعتمدين قبل تعيينهم؟ فهؤلاء أشخاص يمثلون الدولة، يمثلون السلطة، لذلك لا يجب أن نضع أي كان ليفتح لنا "بوبلي" في البلاد ومن بين هؤلاء المعتمدين وبسبب سوء تواصلهم، تسببوا في غضب شعبي وأحدثكم عن القصرين المدينة، بالأمس قدمت مداخلة في البرلمان سيدي الوزير، وبمكنكم مراجعة ما قلت، فمنهم من بث الرعب والخوف بين الناس، قال "جئت لأخذكم للسجن"، ومنهم من قال "جئت لأجمع لكم فضلاتكم"، الوقت لا يسمح لإثارة غضب الشعب ولتهييج الناس ولبث الفتنة.

سيدي الوزير، الترغيب والتكوين والإصلاح قبل الترهيب، الإدارة قديمة، علينا تعليم الناس ووضعهم على الطريق الصحيح قبل أن نضعهم في السجن، فالخوف لا يسبب إلا الضغط والضغط يؤدي إلى الانفجار، نحن لسنا في حاجة للانفجار، نحن نريد أن ننهض

ببلادنا، فهذا النظام القاعدى لن ينجح إلا بالاعتراف بكل مكوناته ولا أن من يتقلد منصب مسؤول معتمد أو والي ولا يهمه فى البقية.

لا يا سيدى، إن تم تعيينك فى ذلك المنصب عليك أن تعترف بهذا النظام من ممثلى الشعب، محليين، وطنيين، مجلس النواب أو أنك لن تنجح وستفشل وهذا الاعتراف ليس فضلا، بل هو واجب ينص عليه الدستور: السيادة للشعب بنص الدستور ومن يتجاهل الشعب لن ينجح وسيرفضه الشعب.

أمر سيدي الوزير بعجالة، الوضع الأمني في القصرين سيء وهذه الحقيقة أقولها بكل وضوح وأنا موجود فى هذا فى المجلس منذ سنتين وهذه المداخلة عدد 5 أو 6 لا أتذكر مع الأسئلة الكتابية، صراحة لم نر قرارات جريئة من وزارتكم، سأحدثكم بعجالة، براكاجات، سرقات، سرقات السيارات، بارونات وكل ما يتخيله عقلكم من غير المعقول موجود، طالبنا بالترفيع فى عدد الأمنيين الشبان ووعدنا السابقون ولكن لم نر من ذلك شيئا، سبق أن تم تقديم وعود لنا بإحداثات جديدة، بإنشاء مراكز جديدة ولكن لم نر من هذا أي شيء.

سيدي الوزير، أنا أستحي بأن أتدخل في مهامكم وأن أقول لك اعزل أو عين ولكن شيء وحيد أقوله لك: حان الوقت لمراجعة أنفسكم في القصرين والنبيه من الإشارة يفهم.

أجدد ترحابي بكم مرة أخرى.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

**السيد عبد القادر بن زينب**

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

أود أن أرحب بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق،

سيدي الرئيس، في بداية كلمتي أود أن أبعث برسالة إلى كل من باع الوطن ويتمسح على أبواب وجدران السفارات الأجنبية وهذا ألفناه من مجموعة أكل عليها الدهر وشرب حتى شبع وارتوى ونقول لهم: تونس دولة مستقلة ذات سيادة ولن نخضع تحت أي ضغط من أي كان، حتى لو كلفنا ذلك أن نبقى بلا أكل ولا شرب وهنا أتوجه برسالة أخرى إلى السيد رئيس الجمهورية ونقول: نحن بكل فخر واعتزاز نشد على أيديك وسنواصل معا لبناء تونس دولة مستقلة، حرة ذات سيادة.

وأتوجه بالشكر إلى السيد وزير الداخلية وإلى كامل أسلاكنا وقواتنا الأمنية والعسكرية للضرب بقوة كل من تسوّل له نفسه بيع هذه البلاد التي سالت بها الكثير من الدماء.

واليوم من تحت قبة البرلمان مرة أخرى، نشد عضد السيد رئيس الجمهورية في موقفه المشرف تجاه القضية الفلسطينية وموقفه المشرف نحو صندوق النقد الدولي.

واليوم لنعي جميعا اللحظة التي سيخلدها التاريخ، لأن تونس بها رجالات وبها نساء تحافظ على استقلال هذه البلاد.

مرة أخرى أريد أتوجه إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، نقول له كفاك عبثا بمؤسسات الدولة، لقد رأينا أن الدولة بدأت تتعافى ولكن في المدة الأخيرة رأينا كيف عادت الإضرابات وبدأت المشاكل ونحن اليوم لسنا في حاجة إلى هذه الأمور، خاصة ونحن سنصادق اليوم تحت قبة البرلمان على مشروع بناء حقيقي يبعث الطمأنينة ويجعل كل مواطن اليوم في تونس يشارك في القرارات،

هذه النقطة يجب غلقها، رسالة أيضا نتوجه بها: لن تمرّوا ولن نخضع لأي ضغط، تونس فيها رجالات ويوجد بها قضاء مستقل وكل من تعدى حدوده سيتم عرضه على القضاء وسيدفع ثمن ذلك.

أمر آخر، السيد الوزير، لقد رأينا خلال المدة الأخيرة قرارات السيد رئيس الجمهورية بخصوص بناء دولة اجتماعية حقيقية، اليوم تحدثنا مع السيد وزير أملاك الدولة بخصوص موضوع المريسة وقربص والتبان ورأينا العائلات التي إلى حد الآن تعيش تحت الضغط ولا تعرف مآلها، في حين أن هؤلاء الناس قد بنوا تحت مرأى ومسمع كل السلطات المحلية والجهوية والوطنية، طمأننا السيد الوزير وقال أن هؤلاء الناس سيتحصلون على حقوقهم ومن لديهم دفتر المعالجة الأبيض إن شاء الله ستبيع لهم الدولة بسعر - أظن- 5 دنانير المتر مربع،

لذلك أريد مرة أخرى أن أشكر السيد رئيس الجمهورية وأريد أن أطمئن أهالينا في المريسة بأن كل مواطن في كل ربوع تونس سيتحصل على حقه وأن الدولة لا تستغنى عن أبنائها.

اليوم مرة أخرى أريد أن أشكرك السيد وزير الداخلية على رحابة صدرك وعلى وقفة الأمنيين ورأينا التدخل الأمني في محاربة الجريمة ومحاربة كل من تسول له نفسه التطاول والتدخل الأمني في كل المجالات.

مرة أخرى أدعو السادة النواب إلى الوحدة وإلى وضع اليد في اليد، كما أدعو جميع السلطة التنفيذية ليكون هناك تناغم بين الوظيفة التنفيذية والتشريعية...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة النائب المحترم السيد النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

**السيد النوري جريدي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

مشروع قانون يتعلق بالمجالس المحلية والجهوية: ماذا يعني هذا بالنظر إلى الفلسفة العامة لمشروع رئيس الجمهورية وهو من قدم هذا المشروع باستعجال النظر والذي يتفق الجميع هنا في مجلس النواب وفي المجلس الوطني للجهات والأقاليم وفي المجالس الجهوية والمحلية على أن المصادقة عليه تساوي استكمال مشروع البناء القاعدي من المواطن -الشعب الذي يريد- إلى أعلى هرم في الوظيفة التنفيذية، انتخاب على الأفراد.

أذكر الجميع أن اللبنة الأولى فيه هو المجالس المحلية، فلماذا التردد والتخبط؟ لماذا يصر البعض على ترك المجالس المحلية دروعا بشرية ورهائن بلا مقرات ولا صلاحيات ولا وسائل عمل ولا منح مجزية؟ تركهم للمجهول يعني ترك مشروع كامل وتصور كامل في المجهول، والذين أنصفتهم القرعة يجب أن يتذكروا أنهم هم أنفسهم في الأصل أعضاء مجالس محلية، كي يكون الميزان عادلا ومنصفا،

أتوجه بالخطاب إلى رئيس الجمهورية، وأنا على ثقة بقدرته على التحليل والنقد، تتفيه المجالس المحلية، تتفيه لمشروع كامل عواقبه وخيمة وغير مضمونة، نصوص ترتيبية واضحة تحسم أمر صلاحيات المجالس المحلية، وتبين بوضوح حدود تدخلاتهم، كي لا تتغول الوظيفة التنفيذية المحلية التي وللأسف الشديد ما زال جزء منها من تعيين النهضة والنداء ومنحة مجزية لأعضاء المجالس المحلية الذين يكابدون الأمرين تضمن لهم حسن أداء مهامهم، ما عدا هذا، ذر للرماد على العيون وهنيئا لبعض تعيينات الغرف المغلقة، أدوار سيثبت التاريخ أنها لن تدوم، لأن الشعب عندما يكتشف مسرحية "شاهد ما شافش حاجة" ستكون له كلمة أخرى.

خلاصة الحديث للمجالس المحلية التي تنبثق عنها المجالس الجهوية والغرفة الثانية: الحق في أن تكون صلاحياتها واضحة تمام الوضوح وبمنحة مجزية هذا موقف النوري جريدي ومحمد الماجدي نائبي الشعب عن ولاية قفصة المحرومة، المنسية، المنفية واعتراف لهذه المجالس بقيمتهم، شكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ثابت العابد غير منتم، له أربع دقائق.

**السيد ثابت العابد**

شكرا سيدي الرئيس،

نناقش اليوم مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، نقطة ونعود إلى السطر وكأننا نتناسى أنه ما زال هناك بقية هي المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي هو نتاج لهذه الانتخابات التي أفرزت المجالس المحلية.

وكأنني اليوم أمام أحد الدروس التي تعلمها من الطبيعة حي ابن يقضان: اليرقة التي تتحول إلى فراشة، من فاز بالقرعة تحول إلى نائب شعب في البرلمان غرفة ثانية، له حصانة، له امتيازات مشرّع، في حين أن المحلي يبقى محليا، بالإضافة إلى إجراء قرعة كل ثلاثة أشهر والمفروض على الأقل عندما نقوم اليوم ببعث جماعات محلية عندها الاستقلالية المالية والإدارية، من المفروض أن تجرى هذه القرعة كل سنة، من يفوز وبترأس المجلس المحلي تكون له ميزانية يفتحها في بداية السنة ويقوم بغلقها في آخر السنة،

وهذا ينطبق أيضا على المجالس الجهوية ويكون هناك هذا التسلسل الذي تحدث عنه رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد أن التصورات تنطلق من القرى ومن المعتمديات إلى أن تبلغ ذروتها في المركزي، في حين اليوم نجد أن هذا المركز بعيد كل البعد عن التصور المحلي وهذا الترابط تتخلله قطيعة في الوسط.

أغتنم الفرصة بوجود السيد وزير الداخلية، بما أنني عضو في لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح عندما ناقشنا الميزانيات، أتحدث في هذا ربما للمرة الثانية أو الثالثة، عندما نناقش الميزانيات على ضوء سياسات عمومية هي ترجمة عامة لسياسة عامة للدولة وبتم توزيع الميزانيات على الوزارات على حسب ما يسمى بأهداف وتكون هناك وحدة للتصرف حسب الأهداف، تلك الوحدة هي التي ستنزل تلك الميزانية على أهداف تمت مناقشتها.

مع الأسف لم نناقشها لأنه في مناقشة الميزانية لأول مرة تمر ميزانيات المهمات دون نقاش وبمصادقة مباشرة من الجلسة العامة وبالتالي لم يكن هناك نقاش عن أهداف كل وزارة، وهذه الميزانية وما يقابلها وبالتالي فإن وحدة التصرف هذه حسب الأهداف هي التي تجعل مثلا السيد المسؤول الأول نعرف من خلال المتابعة للأهداف متابعة أولية وسيطة وبعدية بأن هذا السيد يقوم بكل مهامه وملتزم بتطبيق ذلك.

وبالتالي لا نجد اليوم تعيينات وإقالات لا نعرف سببها، في حين أن كل هذا يخضع إلى تقييم موضوعي وليس ذاتيا وبالتالي فإنه من المفروض أن اللجان وفي البرلمان تكون هناك وحدة مقابلة تقابل وحدة التصرف حسب الأهداف وتكون في اللجان أيضا هنالك وحدة تتابع وترافق الوزارة من أجل أن تحقق أهدافها تلك وتكون هناك جلسات دورية وليست مناسباتية مع كل قانون وبارك الله فيكم.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

**السيد فتحي رجب**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وبالوفد المرافق،

سيدي الوزير، أقدم شكري الكبير والكبير جدا إلى كل الوحدات العسكرية والأمنية لما يبذلونه من مجهودات حتى ننعم بالأمن والأمان، هذا ليس سهلا، فحين يكون الناس في الرفاهة يكون الآخرون تحت الأمطار أو في الشمس ليلا نهارا.

لكن صحيح ما زال الكثير والكثير من العمل حيث أن هناك كثير من الإجرام والمخدرات والسرقات وإن شاء الله بالمجهودات ولنا ثقة في وزارة الداخلية لتفادي الأكثر.

كذلك شكري لكل الوحدات المتداخلة في مقاومة الانتصاب الفوضوي، في الحقيقة أصبحنا نشعر بهيبة الدولة التي فقدناها في وقت معين كان المواطن يسطر والسلطة تتبعه وآن الأوان لتخطط السلطة وينفذ المواطن.

صحيح أننا نجد لهم دوما الحلول البديلة، فلا نتعسف على الناس، لكن آن الأوان أيضا لنعطي الدولة قيمتها ونحن لا نود أن نرجع إلى الوراء في هذا المجال، فشهر رمضان على الأبواب والناس يتراجعون، بالعكس نحن لن نتراجع فلن نهدم ما بنيناه وأطلب منكم بكل لطف توجيه مذكرة إلى كل السلط الجهوية والمحلية حتى نتوخى التوصيات في هذا الموضوع، فلا نتعسف على الناس ولكن أيضا لا رجوع إلى الوراء.

هناك من يعمد إلى تهديد المعتمد سأقول له "dégage" أو يهدد الكاتب العام للبلدية، لا نحافظ على هيبة الدولة ولا نتراجع وهناك عديد المدن مثل الجم وهي مدينة سياحية في وقت ما فقدنا حتى السائح الذي أصبحنا نخاف عليه، فالانتصاب الفوضوي خطر.

النقطة الثانية، الماء والكهرباء حق دستوري لكل مواطن وهذا يوصي به السيد الرئيس مشكور.

السيد الوزير، بقيت الأمور غامضة، الناس دون ماء وقد يعمدون إلى حرق أنفسهم فهذه مشكلة كبيرة ويقولون لك أن الأمور معطلة في الولاية.

يا سيدي الوزير، افتحوا لنا الطريق لربط الماء وأعطوا ترخيص الماء والكهرباء للمواطن، فالغني لديه مخطط البناء ولكن

هناك من بنى وإلى الآن دون ماء وكهرباء ولو يتم قطع الماء عنك سيدي الوزير ليلة أو يوما فستنزعج والناس يعيشون دون ماء وكأننا رجعنا إلى العصور القديمة.

السيد الوزير، مطلوب منكم إيجاد حل في القريب العاجل وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد علي بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

**السيد علي بوزوزية**

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، القوانين الأساسية المتعلقة ليس فقط بالمجالس المحلية وإنما بكل الهياكل المنتخبة تبقى حبرا على ورق ما لم يتم تفعيلها والتجاوب مع مقترحات المجالس المحلية والجهوية وحتى أعضاء مجلس نواب الشعب أو المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

في الحقيقة العلاقة متردية بين الوظيفة التنفيذية وبين الهياكل المنتخبة عموما وما نراه الآن بكل صراحة هو مناخ استخباراتي والتقارير المغلوطة ومعاناة للمنتخبين ومناخ استخباراتي مفضوح الهدف منه التضييق على الناس المنتخبين الذين كان هدفهم وأملهم أن تدافع على أبناء شعبها.

اليوم عندنا مثلا عضو مجلس محلي في القباعة من معتمدية وادي الليل تم الاعتداء عليه لأنه تحدث على الانتصاب الفوضوي وأريد أن أقول مسألة أخرى، مثلا معتمدية دوار هيشر فيها بلدية ترجع لكم بالنظر والمعتمدية هيكل راجع لكم بالنظر ومقر الولاية في منوبة راجع لكم بالنظر، يعني كل ما يتعلق بالمواطن في علاقة بالتنمية والمشاكل الاجتماعية كل شيء تحت إشراف وزارة الداخلية، بما معناه أنه لا يمكن الحديث عن التنمية ولا عن تحسين الوضع الاجتماعي ولا عن حياة كريمة دون أن تكون وزارة الداخلية متفهمة لهذه الوضعية وملمة بها.

فما هو الدور الذي تلعبونه اليوم؟ يعني حين أجد واليا أو عضو حكومة أو معتمد لا يتجاوب مع مطالب هؤلاء الناس، فأين نحن ذاهبون؟ في طريق مغلق؟

اليوم نعقد اجتماعات مع المواطنين فيمدوننا بمطالبهم أفضل من أن يجتمعوا في الغرف المظلمة ويكونوا فريسة سهلة للاستقطاب...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عصام البحري الجابري عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

**السيد عصام البحري الجابري**

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق له،

بالنسبة إلى القانون جميعنا هنا لسنا في كراسي الرفاهة بل في سفينة النجاة من أجل المصلحة العليا للوطن والشعب، وعندما تكون النوايا صادقة لخدمة الوطن فإنها تلتقي.

سيدي الوزير، من خلالك نتوجه لكل القوات الأمنية بمختلف الأسلاك لحفظ النظام العام للبلاد وخاصة بولاية قابس، ومن هنا نطلب تدعيم إقليم ولاية قابس بالانتدابات البشرية خاصة بعد الأحداث الأخيرة والتي تمت إدارتها بحرفية وحنكة ومن هنا نتوجه بأن إدارة هذه الظاهرة للجماهير الرياضية ليس بالحل الأمني، بل يجب أن يكون هناك تعاون لمثل هذه الظاهرة والشباب في ولاية قابس الذي رفع قضايا ولاية قابس بلوحات فنية رائعة ليسوا هم نفس الشباب الذين أثاروا الشغب، فالجماهير الرياضية بولاية قابس لهم طاقة شبابية وفنية حتى لإبراز قضايا ولاية قابس وخاصة التلوث.

سيدي الوزير، نريد صراحة خطة إنقاذ مركزية لبلدية قابس المدينة بدعم لوجستي وبشري ومرافقة فنية، صحيح أننا نقدنا البلدية كثيرا والجميع في ولاية قابس ينقدون بلدية قابس المدينة، لكن نحتاج إلى دعم مركزي ولوجيستي وبشري ومرافقة فنية لإنقاذ هذا المرفق العام ولتحسين الخدمات العامة وخاصة البنية التحتية والتسريع بإدراج بلدية قابس المدينة كبلدية سياحية بما معناه جلسة مع وزارة السياحة.

سيدي الوزير، يجب كذلك تدعيم الشرطة البلدية مقارنة بالخروقات القانونية والانتصاب الفوضوي، يجب تدعيم الشرطة البلدية بولاية قابس، صراحة حجم كبير والقانون فوق الجميع ولا أحد فوق القانون، لذلك نطلب تطبيق القانون وخاصة تدعيم الشرطة البلدية.

سيدي الوزير، يجب تفعيل الفصل 13 من قانون المالية حول المسؤولية المجتمعاتية...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ريم الصغير غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

**السيدة ريم الصغير**

أعتقد أنها أربع دقائق.

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

نثمن هذا القانون الأساسي ولو أنه ورد بعد سنة من تأسيس هذه المجالس المحلية وعلى قاعدة دعه يحدث ربما نطور معا الآليات والحيثيات لخدمة هذه المجالس.

لاحظنا -كما قلت- على قاعدة دعه يحدث تصرف هذه المجالس المحلية، حيث أن هناك من قام بحلحلة مشاكل الكهرباء والماء وهناك من صدهم، كما أن هناك من ساعدهم من السلطات المحلية، يعني كان كل هذا المشهد من دون إطار واليوم يرد هذا القانون إنصافا لهذه المجالس.

إعطاء هذه المجالس صيغة الجماعات المحلية هي كذلك خطوة سليمة باعتبار أننا نعرف أن في كل البلديات كان هناك الفصل الشهير 147 في التدبير الحر الذي ترك التشتت في الرؤية التنموية للجهة غير واضحة ويأتي كذلك هذا القانون في مزيد تأطير هذه النقطة.

سيدي الوزير، هناك مؤاخذات ربما تدخل في تدعيم الدور الاجتماعي للدولة، إن هذا القانون سكت قليلا على النواب ذوي الإعاقة، ونحن نعرف ما تعانيه هذه الشريحة على مستوى تطبيق حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، لذلك سترد على هذه الجلسة بعض النقاط في التعديلات تخص مزيد تدعيم آليات النواب من ذوي الإعاقة، لماذا؟ لمساهمتهم في إرساء مشروع ومخططات تنموية تهم هذه الشريحة.

كذلك الفصل الرابع، هناك أعضاء منتخبون وهناك أعضاء من ذوي الإعاقة بالقرعة، أؤكد على دور المجالس المحلية، إنه دور فعال خصوصا لخلق ديناميكية اجتماعية واقتصادية على مستوى الدوائر ووفق التقسيم الجديد للدوائر والأقاليم وتصير هذه الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى دوائر من ثم أقاليم والهدف الرئيسي لها على مستوى الاندماج الاجتماعي والتنموي الوصول أخيرا إلى خلق قطب تجاري، الوصول إلى خلق قطب فلاحي وقطب صناعي في مختلف الأقاليم وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق.

**السيد نبيل الحامدي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكامل إطارات وزارة الداخلية،

نحن اليوم في خمس سنوات، سنوات البناء والتشييد، البناء يبدأ اليوم من التصويت على هذا القانون المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وتحديد صلاحيات كل الأطراف المنتخبة في تونس، هذه تجربة جديدة ويجب أن تنجح، وأكرر كلمتي هذه حتى نبين للناس الذين يتصيدون أننا في مرحلة حقيقية، مرحلة البناء والتشييد، للمرة الثالثة أقولها.

سوف أمر إلى واقعنا في ولاية القيروان وتحية إلى قواتنا الأمنية التي نجحت في التصدي للجريمة والتصدي لعصابات المخدرات ولكن لا يمكن ألا نقول أن هناك نقصا، النقص في العتاد والعباد يا سيدي الوزير، نقص في الإطارات، حيث ينقصنا الأعوان في ولاية القيروان وكل ما يخص وسائل النقل وخاصة في معتمدية الوسلاتية التي أمثلها وعين جلولة والسبيخة ودعوناكم سابقا لتوفير وسيلة نقل إلى الوسلاتية وإلى حد اليوم لم تتحقق.

سيدي الوزير، مركز الحرس الأمني بعين جلولة إلى حد اليوم لم يتحقق أيضا.

توفرت كل ظروف النجاح في مركز الحماية المدنية بمعتمدية السبيخة وتم توفير الأموال وانطلاق الأشغال سوف يبتدئ في الأيام القادمة ولكن هناك اتفاق بين المجلس الجهوي بولاية القيروان وشركة "السيرغاز" بالسبيخة في شراكة بين هذين القطاعين لتوفير أموال للتنمية بالقيروان، ومنها بناء مركز الحماية المدنية بمعتمدية السبيخة، وهذا موجود.

سيدي الوزير، أريد أن أقول لك الآن حقيقة والخوف منه الآن أن الناس لا يريدون تطبيق القانون، وفي بعض الأحيان نقول بأنهم على حق، لماذا؟ يقول لك اليوم أطبق القانون وبعد ذلك تأتي السلطة الأقوى مني، يقول لي ما الذي دفعك إلى تطبيق القانون؟ وهذا ما نشاهده اليوم.

نريد لفتة خاصة إلى ولاية القيروان وإلى الانتصاب الفوضوي الموجود في كافة المعتمدية، اليوم فضيحة أن ينشر مستلزم في بلدية الوسلاتية التوقيت الجديد في رمضان، وهذا ليس من مشمولاته، إنما البلدية هي المطالبة بذلك، حتى نلاحظ أن هناك مسائل غير عادية.

كما أريد أن أقول لك سيدي الوزير أن اليوم هناك معاناة حقيقية في تنصيب المعتمدين أو الولاة وهناك مشاكل حقيقية خاصة حين يكون المعتمد أو الوالي من قطاع خاص وتمر مراحل متعددة ثلاث أو أربع سنوات ويجد نفسه في الخارج، فهذه تتطلب نظرة حتى نحدد لهم قانونا يربطهم ونقصي التعيينات بالولاءات، إذ أننا ما زلنا إلى حد اليوم نعاني منها، وولاية القيروان فيها معتمدان منذ سبع أو ثماني سنوات في نفس المكان وتعرف سيادة الوزير إذا استمر أحد في مكان واحد ما يمكن أن يخفي وراءه، وكلما يقول ويتكلم ويحقق ففي يوم ما لن يتمكن من قول أية كلمة.

وإذا تحدث موازنة حقيقية في تغيير الأماكن ولم نقل اعزلوا حتى يفهم الناس، قلنا في تغيير الأماكن أو في نقل في جهات أخرى ونعطي حركة جديدة لولاية القيروان، هل تعرف لماذا السيد الوزير؟

في آخر تصنيف ولاية القيروان في المراتب الأخيرة في التنمية رغم التشجيعات من أعلى هرم في السلطة، ولاية القيروان، مستشفى سلمان، المدينة الصحية ولكن نلاحظ أننا لم نتجاوز المراتب الأخيرة إلى الآن وهذا دوركم سيدي الوزير في تنمية حقيقية وتنمية اجتماعية التي يطالب كل الناس.

في الأخير سيدي الوزير، يمكننا جميعا أن نتكلم، ولكن نريد دائما أن ننتظر الحقائق، القانون فوق الجميع، ولا فرق في تطبيقه - كما قال السيد النائب- بين الغني والبسيط، يجب معاملة كل الناس بسواسية، وستنجحون السيد الوزير، إما في الشرطة البلدية ونرجع دورها التراتيب والشرطة البلدية وهذا سيقلل من المشاكل داخل المعتمديات أو داخل البلديات والانتصاب الفوضوي.

سيدي الوزير، التعيينات في الكتاب العامين للبلديات، هناك بلدية سيسب الذريعات تعاني الويلات بسبب عدم تعيين كاتب عام لهذه البلدية.

سيدي الوزير، الكاتب العام لولاية القيروان عندما يأتي غدا لولاية القيروان، لعلنا ننتظر صحوة جديدة في ولاية القيروان وأقصد صحوة إدارية ولا أتحدث عن صحوة أخرى. هذا ما ننتظره، وإن شاء الله السيد الوزير بعد جلسة اليوم حين نخرج يقولون لنا بأن ولاية القيروان أصبح لديها كاتب عام، لأننا لاحظنا أنه حين جاءنا كاتب عام ناشط رأيناه الآن في مناصب أخرى، إن شاء الله اليوم يفرح الشعب القيرواني بمثل هذه الضحكة، ونريد حين نخرج اليوم أن نقول: لقد حققنا إنجازا وهذه هدية للقيروان حتى تتقدم وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم السيد وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

**السيد وليد الحاجي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، أضم صوتي عموما إلى الزميل نبيل الحامدي، لأنني أمثل ولاية القيروان كذلك، في عديد النقاط خاصة على المستوى الأمني.

سيدي الوزير، في البداية أدعو سيادتكم إلى زيارة معتمديتي حاجب العيون والعلا من أجل معاينة الوضع الأمني من حيث البنية التحتية والاستماع إلى الأهالي في كل ما يخص الوضع الأمني، ثم سيدي الوزير أحمل لكم أمانة وهو ملف يخص أحد المواطنين من أبناء حاجب العيون سأسلمك إياه فيما بعد.

سيدي الوزير، في إطار مناقشة هذا القانون الأساسي عدد 88 أثمن ما يقوم به أعضاء المجالس المحلية والجهوية رغم غياب القانون الذي ينظم عملهم ورغم الصعوبات التي يواجهونها ونأمل أن يكون هذا القانون على ما تشوبه من نقائص محفزا ودافعا جديدا لمزيد البذل والعطاء والعمل على الالتزام بالأمانة المناطة بعهدتهم.

سيدي الوزير، نطالب بتطوير المنظومة الأمنية وبضرورة الدفع إلى الأمام بتغيير جذري من حيث الكم والكيف وهذا في إطار حقنا في بيئة سليمة وخالية من الجرائم والانحرافات وهذا أهم مقوماته: أمن جمهوري يحفظ حقوق الناس ويطبق القانون ويكون على نفس المسافة من كل المواطنين وبعيدا عن التمييز، هذا مع تثميننا الكبير وتقديرنا لكل المجهودات الأمنية رغم كل الصعوبات والظروف الموجودة.

سيدي الوزير، الوضع الأمني في حاجب العيون لا يبشر بخير ولا يرتقي إلى مستوى انتظارات الأهالي، إذ لطالما ارتفعت الأصوات منادية بتحسين الخدمات الأمنية كما وكيفا، لكن للأسف عمليات سرقة في وضح النهار وشباب غارق في مجال المخدرات وعنف متكرر خاصة أمام غياب برامج التنمية الواضحة التي من شأنها إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

سيدي الوزير، معتمدية العلا معتمدية مهمشة برشا، فيها فقط شرطة وحرس، إذ لا بد من إحداث الشرطة البلدية وشرطة النجدة والحرس أو شرطة المرور.

مركز الحرس الوطني بالعلا في حاجة إلى صيانة وإعادة التهيئة، إذ لا يليق حتى بمستوى أمننا، وعلى ما أظن فيه برنامج للصيانة أو إعادة البناء، كذلك هناك نقص كبير في عدد الأعوان.

سيدي الوزير، منذ أيام كنت قد وجهت إلى سيادتكم سؤالا كتابيا في خصوص عديد نقاط منها غياب مركز الاستمرار وهو ما يدفع أهالي حاجب العيون إلى التنقل إلى معتمدية حفوز وهي معتمدية بعيدة، كذلك مركز حرس المرور والحرس الوطني وتكلمت عنهما من قبل وهما في حالة رثة، قاعة انتظار في مركز الحرس الوطني في فضاء خارجي فيبقى المواطن عرضة للشمس وللبرد ينتظر دوره سواء في خدمات إدارية أو في تقديم قضية إلى غير ذلك.

هناك نقص في عدد الأعوان سواء في سلك الحرس الوطني أو الأمن الوطني.

ضرورة إحداث مركز حرس وطني ببلدية الشواشي، هذه البلدية التي تضم عمادة الشواشي وعمادة سرجة وهناك امتداد جغرافي وعدد كبير من المتساكنين وهي بلدية محدثة خلال سنة 2018.

هناك حديث عن إحداث دائرة أمنية بحاجب العيون، أين وصل هذا الموضوع؟

السيد الوزير، لا بد من تطبيق كراس الشروط الخاصة بلزمة الأسواق الأسبوعية، إذ لا يتم تطبيق القرارات الموجودة أو محتوى كراس الشروط، حيث يأتي للمنتصبين والتجار إنسان لا يحمل شارة وليست له بطاقة مهنية ولا وصولات ممضاة من قابض المالية ومراقب المصاريف تثبت أن هذا السيد تابع اللزمة أو عامل مع صاحب اللزمة، يعني لا بد بصراحة من تطبيق القوانين وحماية المنتصبين والتجار، حيث تحدث الكثير من التجاوزات في الأسواق الأسبوعية وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد الماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

**السيد محمد الماجدي**

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة إطارات الوزارة،

بالنسبة إلى مشروع القانون المعروض علينا اليوم فإن موقفي عبر عنه زميلي نوري الجريدي.

أترحم على شهداء حادثة داموس الوصيف، شهداء المغازة، شهداء حوادث الخبزة، شهداء انتفاضة الحوض المنجمي 2008، هشام العلايمي، حفناوي المغزاوي، عبد الخالق عمايدي وشهداء حادث حافلة أم العرايس، محمد علايمي، إبراهيم الوسلاتي، فاطمة الزهراء، هديل العيساوي، جميلة ذياب وراضية هبوع، لروحهم السلام، رحمهم الله وجعل مثواهم الجنة ورزق أهلهم الصبر.

الحوض المنجمي ولاّد وكان حاضنة لأغلب محطات النضال وتكونت فيه أعتى المنظمات، أحرار الحوض المنجمي منذ الاستعمار يقاومون ليعيشوا شقاء، تعب، اضطهاد، حقرة وتهميش وبعد الاستقلال ومنذ 56 نكلت كل الحكومات بالجهة وهمشتها وصنفت أهالها درجة ثالثة ورابعة، لسنا سواسية.

السيد رئيس الجمهورية، زرتم الرديف وأم العرايس والمتلوي وصدمتم بالواقع المرير، فاتخذتم قرارات 25 جويلية وتحدثت مجددا أثناء أداء اليمين بالبرلمان عن معتمديات الحوض المنجمي، وأقول لك يا سيادة رئيس الجمهورية الجهة معطلة وتستغيث، فلسنا سواسية.

إضافة إلى أن المذكرات والمراسلات والمناشير من المركزية أصبحت سلاحا لهرسلة المواطن، حيث تعطل لجنة التزويد بالماء والأخرى تعطل الإنارة، فلا شغل ولا صحة ولا نقل ولا تعليم يليق، مشاريع معطلة بتعلة صدور منشور والقانون يمنع والصفقة غير منتهاة والموجود يفي بالغرض والحلول الترقيعية والخيارات الفاشلة.

تعبنا من تشخيص الوضع، تكلمنا وراسلنا الحكومة في كل كبيرة وصغيرة: عطش وأمراض وبطالة وبنية تحتية منعدمة وغيره، فلسنا متشابهين.

أعطونا حقنا، نريد أن نعيش بكرامة ونعالج على عين المكان، ونريد النقل اللائق وتوفير مواطن شغل وتنشيط المناطق الصناعية وتفعيل المناظرات المعطلة وإسناد الأراضي المهملة للشباب العاطل

عن العمل ونريد نصيبنا من القروض التنموية، فهم يرفضون مطالب الشباب بتعلة أن المشروع لن ينجح والجهة لا يوجد فيها شيء، أعطونا حقنا من أرباح الفسفاط فسيتبدل حال البلاد والعباد.

سيدي وزير الداخلية، مرحبا بك مرة أخرى وندعوكم بكل جدية إلى وضع حل لمهزلة تراخيص الماء والكهرباء.

سيدي الوزير، أغلب معتمديات الحوض المنجمي أمثلة التهيئة العمرانية فيها مشاريع معطلة.

معتمديات لبنية على ملك الدولة، فعمل اللجنة لا يستقيم هناك ولن تنعقد اللجنة، سيدي الوزير، أعطوا تفويضا للوالي والمعتمدين والبلديات حتى تتم حلحلة مشاكل الناس.

سيدي الوزير، لا بد من إحداث دوائر بلدية جديدة حتى تسهلوا على الأقل للناس استخراج الوثائق وتعزيز معتمدية الرديف وأم العرايس بالأمن وتوفير السيارات لمنطقة المتلوي حرس وشرطة وندعوك إلى التسريع في إحداث مراكز الحماية المدنية بمعتمدية المظيلة وأم العرايس وفض موضوع المعبر الحدودي سيدي بوبكر بأم القصاب، فقفصة هي الولاية الوحيدة التي ليس لها معبر حدودي مع الجزائر.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى المظيلة، موضوع الأرض، عندكم مركز هناك في بطحاء كبيرة حاولوا إحداثه بجانب مركز الأمن، فلا نبقه في انتظار صبغة الأرض أو أن توفر لنا الولاية الأرض، مع الشكر.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

**السيد فخر الدين فضلون**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، لا يمكنني أن أستهل مداخلتي دون تجديد إكباري وإجلالي للمؤسسة الأمنية، هذه المؤسسة المشهود لها بإنجازات في مكافحة الإرهاب والجريمة وخاصة الموضوع الجديد القديم المتجدد وفقا لتوصيات السيد رئيس الجمهورية وهو محاربة المخدرات والمروجين لها بكل أنواعها.

سيدي الوزير، نحييكم ونحيي المجهودات التي تقومون بها ولولاكم ولولا المؤسسة العسكرية لما كنا في هذا الحال من الأمن والأمان ونشد على أيديكم ونترحم على شهداء المؤسستين، المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية.

سيدي الرئيس، اسمح لي أن أفتح قوسا وأترحم على أحد رجالات تونس وهو ابن مدينتي قصر هلال الأستاذ حسين الديماسي وهو أحد أعمدة تونس في المجال الاقتصادي والمالي ومشهود لهذا الرجل بموقف صارم وشجاع عندما عُرضت عليه قائمة التعويضات، آنذاك كان وزير المالية ورفض ثم استقال، بمناسبة أربعينيته أريد أن أترحم على روحه الزكية الطاهرة وأتقدم مجددا بالتعازي الحارة إلى كافة عائلته الموسعة.

سيدي الوزير، نحن إزاء حدث أعتبره حدثا تاريخيا ألا وهو المصادقة على القانون الأساسي للمجالس المحلية، هذا البناء القاعدي الذي يمكن أن تكون له عديد الإيجابيات في النهوض ببلادنا وتحقيق النمو المرتقب، فقط نطلب من كل الجهات المعنية إعطاء الصلاحيات الكاملة لهذه المجالس المحلية حتى تؤدي دورها كما ينبغي وبالمناسبة أريد أن أشكر المجالس المحلية في دائرتي الانتخابية في كل من قصر هلال وقصيبة المديوني رغم أنه لم يتم تمرير القانون، إلا أننا في انسجام وفي تعاون من أجل الصالح العام.

سيدي الوزير، أريد أن ألفت الانتباه إلى ملف أبناء المؤسسة الأمنية المتقاعدين الذين تعرضوا لحوادث الشغل، بلغوني أن أوصل صوتهم لحل الإشكاليات التي ما زالت عالقة لحصولهم على استحقاقاتهم خاصة في مجال مؤسسة الحماية المدنية، فرجاء لفتة كريمة.

سيدي الوزير، نقترح عليكم المضي في تعميم كاميرات المراقبة في كل المدن نظرا إلى دورها المهم في التقليل من إنهاك المؤسسة الأمنية، وعندنا إمكانيات يمكن أن نعتمدها وتوفر لنا موارد ولدينا أكثر من مليوني دراجة نارية تتجول بدون وجه قانوني ويمكن أن تكون إجبارية لأن تكون فيها لوحات منجمية وتخضع أيضا لمعلوم معين سنوي، فنحن نشتريها بـ 3 آلاف دينار وأكثر ويكون فيها معلوم رمزي يفرض عليها وهذا يمكن أن يوفر موارد ويحمي الدراجات، لأننا نعرف عملية البراكاجات التي تصير بها، حين تكون عندنا كاميرات وتكون عندنا لوحات منجمية تكون معروفة، وحتى صاحب الدراجة يكون حقه محفوظا.

أريد أيضا باختصار أن أوجه تحية شكر إلى المؤسسة الأمنية بقصر هلال وتحديدا السيد رئيس المنطقة الذي يقوم بمجهود كبير وهناك تطور هام في المجال الأمني ومكافحة الجريمة في معتمدية قصر هلال وما جاورها، فقط سيدي الوزير أريد أن أجدد الطلب بكل لطف، فالإمكانيات الأمنية في قصر هلال محدودة قليلا، إن أمكن توفير سيارتين للشرطة العدلية وكذلك الحرس الوطني حتى تكون العملية بحق ونصل إلى تحقيق الأهداف التي نرمي إليها.

مجددا نشد على أيديكم ونحيي المجهودات التي تقومون بها ونعول عليكم كثيرا لأن أمننا واستقرارنا كتونسيين بين أيديكم والحمد لله أنكم نجحتم إلى حد اللحظة.

كل التوفيق وعاشت تونس حرة مستقلة آمنة ذات سيادة وطنية وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد بن حسين غير منتم، له أربع دقائق.

**السيد محمد بن حسين**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

سأبدأ مداخلتي بجملة من الرسائل في علاقة بمحاولة بعض الجهات الأجنبية التدخل في الشأن الوطني.

الرسالة الأولى إلى بعض مرتزقة العالم الغربي الذين دأبوا على التدخل في شؤون الغير ورفع شعارات هم أبعد الناس عنها، كفوا عن لعب دور الشرطي العالمي وعن تقديم النصائح والعبر، فالعالم

قد اكتشف زيف شعاراتكم وغزة عرت سوءات أفعالكم وأقوالكم، وسيبقى وطني تونس قرطاج يعلمكم المعنى الحقيقي للحرية والإنسانية والسيادة الوطنية والتعويل على الذات والنظام الحقيقي الفعلي مع كل المستضعفين والمظلومين حول العالم.

الرسالة الثانية إلى مرتزقة الداخل الذين يعملون جاهدين على تعطيل كل المشاريع وتقديم صورة سيئة عن الوطن، يفعل الجاهل بنفسه ما لا يفعل العدو بعدوه.

الرسالة الثالثة والأخيرة إلى أبناء شعبي، الصمود الصمود والصبر الصبر والالتفاف وراء القيادة، فنحن في معركة تحرير حقيقية.

في علاقة بهذا القانون الذي نحن بصدد مناقشته، التحية إلى كل المجالس المحلية الذين قاموا بأدوار كبيرة جدا بالرغم من عدم وجود قانون منظم لعلاقتهم بالسلط وبالوظيفة التنفيذية، إلا أن الناس اجتهدوا وقاموا بأدوار كبيرة جدا، فلهم كل التحية.

سيدي الوزير، في علاقة بهذا القانون أريد أن أقول لك بأن الأهم من المصادقة على هذا القانون المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية والأقاليم هو إعطاء التعليمات من طرف السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس الجمهورية للتعاطي الإيجابي وفتح قنوات التواصل بين مختلف مكونات هذا المسار من وظيفة تنفيذية وتشريعية ومجالس منتخبة ومرافقة هذه المجالس وتكوينها من طرف الإدارة والإطارات وليس غلق الأبواب أمامها وتحقير دورها.

سيدي الوزير، للأسف الشديد البعض من مسؤولينا في الدولة يتهكم على هذا التمشي ويرفع تقارير مغالطة وكاذبة والغرض تشويه مسار البناء القاعدي والتشويش عليه وبالتالي إفشاله، لأن هذا المسار سيقطع مع الفساد والرشوة والمحسوبية والوساطة والتدخل وتغيير المشاريع من جهة إلى أخرى.

آتي الآن إلى الشأن المحلي، سيدي الوزير، لا توجد مقرات، معتمديات الرجيش والبرادع إلى حدود الساعة والسيد معتمد رجيش إلى الآن يباشر مهامه من مركز الولاية والسيد معتمد البرادعة أيضا معتمدية على وجه الكراء، مع العلم أنه تم تخصيص قطع الأراضي التي ستقام عليها المعتمديات والقرارات عند وزارتكم، الرجاء التسريع بتخصيص هذه العقارات وبناء مراكز المعتمديات لتسهيل تقديم الخدمات لمواطني هذه المناطق.

أيضا مركز حرس بعمادة أولاد صالح هو مطلب طال انتظاره.

بناء مركز شرطة مرور جاهز في قصور الساف، السيد الوزير، ننتظر زيارتك والقيام بتدشينه.

تصنيف كل من بلديات رجيش وقصور الساف والبرادعة كبلديات سياحية هو مطلب طال انتظاره والسيد وزير السياحة في آخر مجلس جهوي للسياحة كان وعد وقدم وعودا كونه سيكون قبل هذه الصائفة، اليوم لم يتم اتخاذ هذه القرارات...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

**السيد رمزي الشتوي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع قانون أساسي محوري يمثل حجر الأساس في هيكلة اللامركزية وفق دستور 2022 ويترجم الفلسفة الجديدة التي ترتكز على تشريك المواطنين في اتخاذ القرارات وصياغة الخيارات التنموية في مختلف المستويات المحلية والجهوية والإقليمية.

لا شك أن هذا المشروع يعكس توجها واضحا نحو تعزيز مشاركة الجهات في تحديد أولوياتها وتكرس عدالة تنموية حقيقية بعد عقود من الفوارق الجهوية التي عطلت التنمية وأحدثت فجوة بين مكونات الوطن الواحد ومن هذا المنطلق لا بد من التأكيد على بعض النقاط الأساسية:

أولا، رغم أن المشروع يمنح هذه الهياكل دور قوة الاقتراح إلا أنه يجب ضمان ألا يكون هذا الدور صوريا فقط، بل أن يكون لهذه المجالس آليات فاعلة للتأثير على القرارات التنموية وأن تتمتع بسلطة تقريرية واضحة ضمن اختصاصاتها.

ثانيا، لا يمكن الحديث عن نجاعة المجالس المحلية والجهوية دون توفير موارد مالية تضمن تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.

ثالثا، السيد الوزير، إن نجاح هذه الهياكل يعتمد على مدى تكامل عمل المجالس المحلية والجهوية والإقليمية وهنا يأتي دور السلطة المركزية المتمثلة في وزارتكم الموقرة لضمان انسجام المنظومة بأكملها وحتى تتحقق أهدافها المرجوة، كما يجب توفير الظروف الملائمة لعاملي أعضاء هذه المجالس والتفكير في آليات جدية لمرافقتها بالدراسات اللازمة.

في الختام، أؤكد دعمنا الكلي للمبادرات التي تعزز الحكم المحلي وتكرس العدالة الجهوية وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق.

**السيد عبد الحافظ الوحيشي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وبإطارات الوزارة،

ننطلق اليوم في مناقشة القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم ويأتي هذا القانون لبنة أخرى لبناء المؤسسات التي تتركز عليها الجمهورية الجديدة، هذه الجمهورية التي أراد بناءها سيادة الرئيس قيس سعيد ونسعى جميعا كسلطة تنفيذية وتشريعية ومجتمع إلى إنجاحها لأن نجاح المسار وتحقيق أهدافه هو نجاح ومناعة للوطن.

إن المرحلة دقيقة ويجب منا جميعا أن نكون يقظين لدحر الصعوبات والعراقيل وهي عديدة ومتعددة، إننا في عهد البناء والتشييد وهو عهد يستوجب العمل الجماعي كل من ناحيته بأسس جديدة، طبعا الوطن فوق كل أي مصلحة خاصة.

ومن هنا جاءت المجالس المحلية التي نريدها أن تكون مجالس فاعلة قادرة على البناء التنموي الاقتصادي والاجتماعي كجماعة

محلية لها الاستقلالية الكاملة في إيصال مشاغل المواطنين من العمادة إلى المعتمدية إلى المجلس الجهوي ومجالس الأقاليم وبذلك يكتمل البناء القاعدي الذي أراده باعث المسار.

إننا كمجلس تشريعي نثمن ما جاء بهذا القانون الأساسي للمجالس ونعتبره تكريسا لمبدأ اللامركزية وصوتا للمواطنين في كل العمادات.

سيدي وزير الداخلية، بوصفي نائبا عن دائرة جبنيانة العامرة، وأمام عديد مشاغل المواطنين أرى أنني مجبر قانونيا وأخلاقيا على تعاطيها وسردها وإبلاغها إلى سيادتكم وهي الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي لدائرتي بالتواجد المفرط لأفارقة جنوب الصحراء، مع تقديرنا لما يقوم به رجال الأمن بكل أصنافهم وكوادرهم من جهد جهيد لاستتباب الأمن، لكن رغم هذه المجهودات الكبيرة واللامتناهية والتي تستحق الشكر، فإن الوضع الأمني بالجهة يبقى صعبا ويتطلب منا جميعا الانتباه لكي لا تنفلت الأمور وإعطاء الفرصة لمن يستغلون الثغرات للقيام بأشياء تمس بسمعة الوطن وأمنه واستقراره. لذلك أؤكد أنه مطلوب إيجاد حل لهذا الموضوع في أقرب وقت ممكن تماشيا مع إرادة وتوصيات سيادة الرئيس قيس سعيد.

سيدي الوزير، كنت طلبت الحاجة الماسة لمعتمدية جبنيانة لدائرة أمنية على غرار معتمدية الشابة وأؤكد على هذا الطلب لحاجة المنطقة الأكيدة لذلك، مع التأكيد كذلك على تدعيم منطقة الحرس الوطني المتواجدة في العامرة بالعتاد والعدة للظروف الأمنية الخاصة التي تمر بها المنطقة ولسعة مجال تدخلها، مع الشكر لما تقوم به المنطقة من تدخلات تفوق إمكانياتها في بعض الأحيان ولذلك أطالب بمركز أمن ومركز حرس وطني في حزق والعجانقة والكتاتنة وبليانة.

أريد أن أعرج كذلك على الوضع العقاري لجبنيانة والعامرة، كلها أراضي دولية "أحباس" وهناك صعوبة قانونية في الحصول على تراخيص البناء وتراخيص الماء والكهرباء، الرجاء إيلاء الموضوع الأهمية التي يستحقها.

في آخر تدخلي أريد أن أعرج على وضعية المعتمدين والعمد وأطالب بقانون أساسي يضمن حقوقهم ومجال عملهم فهم واجهة السلطة وهمزة الوصل بين المواطن وجميع المؤسسات وأرى أنه من واجب السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية الإسراع بسن قانون أساسي يحميهم وينظم مجال عملهم.

أجدد شكري لسيادتكم سيدي الوزير ولإطارات وزارة الداخلية على كل ما تقومون به من عمل مضن وتضحيات في سبيل حماية الوطن وتوفير الأمن للمواطن.

عاش الوطن حرا منيعا شامخا أبد الدهر والسلام.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، آخر مداخلة بالنسبة إلى الحصة الصباحية للنائبة المحترمة السيدة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار، لها ست دقائق.

**السيدة سيرين مرابط**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة الوفد المرافق له،

مرحبا بالسادة الزملاء والسادة الإداريين ومستشاري الرئيس،

وشكرا للزميل يوسف التومي على تخليه لمقعدي نظرا للالتزامات التي لدي.

سيدي الوزير، ستنقسم مداخلتي إلى أمرين: القانون ووزارة الداخلية، بالنسبة إلى القانون لن نرجع إلى الوراء والتشخيص والنقائص والحقيقة قدمنا عملا جيدا مع وزارة الداخلية والإطارات، واجتمعنا وطوعنا القانون لما يستجيب للدستور، أولا لأن هذا مهم جدا للمجالس المحلية والجهوية والأقاليم التي تتابعنا، كنت أود أن يسمعوا التقرير الذي كان مطولا صحيح، لكن مضمن لكل مقترح أو مراسلة أو تمني أو طلب وارد من السادة الزملاء وهنا أحيي رئيسة مجلس الأقاليم الخمسة السيدة سالمة المناعي والسيد يوسف البرغوثي الموجود معنا في الجلسة أعضاء الأقاليم الخمسة.

أردت أن أقول أننا واجهنا عائقين وهما: الدستور فيما يتعلق بالحصانة وفيما يتعلق بأداء اليمين الدستورية التي يطالبون بها ولا يتيحه الدستور والمسألة الثانية القانون الانتخابي، حين أردنا أن تكون القرعة كل ستة أشهر أو عام وما دام مجلس الأقاليم الخمسة وهم على خمس سنوات وعلى ست ولايات، يعني أن مبدأ التفرغ كان مسألة ضرورية ويجب النظر في هذا في الأوامر الترتيبية إن أمكن أو إن لزم الأمر أو لمَ لا ينقح القانون الانتخابي لأن عددهم قليل - أعتقد أنهم 24- وعندهم نفس التنصيب بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم لمدة خمس سنوات، فغير معقول ألا يكون عندهم التفرغ على الأقل حتى يمارسوا مهامهم على ست ولايات.

كل واحد ينوب الست ولايات وأنت تعرف مرة يجتمعون في تونس ومرة في بن عروس والآن يجتمعون في ولاية أريانة، كل مرة في ولاية من الولايات.

لن أرجع كما قلت لك على تشخيص القانون، لكن اليوم سأطلب وبكل جدية وبكل صفة استعجالية التسريع بإصدار الأوامر الترتيبية، لأننا اتفقنا جميعا أن هذا القانون يخص المبادئ العامة وهيكلة اللبنة الأولى وهي المجالس المحلية، لكن ما سينصفها هي الأوامر الترتيبية التي فيها المنحة وفيها علاقتهم ما بين الوظائف التنفيذية وغيرها.

سيدي الوزير، رجاء في أقرب مجلس وزاري التسريع في إصدار الأوامر الترتيبية وأنا متأكدة أن السيد رئيس الجمهورية لن يخذل أعضاء وشركاءنا في البناء القاعدي ومتأكدة فهم كلهم آمال وأحسست أنهم محبطون قليلا من القانون، لكن نعرف أن الضامن الأول للدستور هو السيد رئيس الجمهورية وهم شركاؤنا في البناء القاعدي، ومن يريد أن يصور خلاف هذا فهو واهم ومن يريد أن يحدث فتنة ما بين البناء القاعدي بكل غرفه وكل مكوناته واهم واليوم البناء والتشييد لا يحتمل أية تفرقة.

أمر الآن إلى الجزء الثاني للمداخلة السيد الوزير وتخص أعوان وإطارات وزارة الداخلية وحين أتصفح "الفيسبوك" وأجد "أنا جريح عملية إرهابية وترقيت لرتبة نقيب ترقية استثنائية مش مع الترقيات العادية وتم إعطاء "rappel" لكل الزملاء ما عدايا".

في الحقيقة تشعر بشيء ما، أقول لك سيدي الوزير، ادخل إلى "groupes" التعاونية، هما اثنان سأمدك بهما وقم ببحث بسيط، مثل هلال العيد هل تم مدنا بالساعات وهل ما حصلت عليه "rappel" أو الساعات، فنحن مدينون لهم حقا اليوم وحين هددني أحدهم بإحراقي اتصلت بالسيد عصام الحمروني، فهم من يسهرون

علينا حقا وأبسط أمر وسأقول لماذا، فإن الأمني الوطني النزيه والشريف لا يترك الضيعات ولا المنازل ولا الزياتين إنما يورث تاريخا وشرفا وفخرا وغزة ووطنية يتوارثها أولاده وأحفاده، فأبسط الأشياء أن يعيشوا مرتاحين ويعيشوا بكرامتهم.

سيدي الوزير، تطرقت إلى هذا الموضوع لأنه موضوع شخصي ويمسني في الدقيقة المتبقية لي، والد زوجي على فراش المرض في المصحة شفاه الله، هل تعرف ما ترك لنا؟ صندوقا صغير الحجم لكنه كبير جدا في معناه، هذا التاريخ أصبح ملازم أول وهذه الرتبة الأخيرة وهذه صافرته، سيدي الرئيس، رفيقة دربه طيلة حياته وهو رئيس فرقة الطريق العمومي بتونس المدينة الملازم الأول وردي البوعزي شفاه الله وتجده في كل استحقاق انتخابي الثامنة صباحا في المدرسة، فهؤلاء كبارنا وحتى أبناؤنا وهو يحتفظ حتى بزر زيه الرسمي، لفتة لهم وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، نرفع الجلسة على أن نستأنفها على الساعة الثانية لمواصلة النقاش العام.

(كانت الساعة الواحدة بعد الظهر)

## استئناف الجلسة
## ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي

(كانت الساعة الثانية بعد الظهر)

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

نستأنف الجلسة.

الكلمة للنائب المحترم السيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق.

**السيد محمد ضو**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وبالسيدات والسادة المديرين العامين ومرحبا بالسيدة والسيدات مديري وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

السيد الوزير، من خلالكم أريد أن أتوجه بتحية شكر وتقدير للوحدات الأمنية بمختلف أسلاكها ووحداتها لتفاني أفرادها في حماية الوطن ومكافحة الجريمة.

أنا نائب عن جهة مدنين، وستكون مداخلتي خاصة بالشأن الجهوي المحلي، إذ نلتقي اليوم تحت قبة البرلمان لطرح مسألة أصبحت تؤرق المواطنين في معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف، بل في عديد المناطق الأخرى، من تردي الوضع والعمل البلدي وتفاقم مشكلات النظافة نظرا إلى ضعف الاعتمادات والتجهيزات خاصة بالبلديات المحدثة وهو ما جعل المواطن يعيش حالة من الاستياء والتذمر جراء تراجع الخدمات الأساسية التي تمس من حياته اليومية بشكل مباشر.

سيدي الوزير، لقد تحولت بعض الأحياء والشوارع إلى مشاهد غير لائقة بسبب تعطل عمليات رفع الفضلات مما أدى إلى تفشي المصبات العشوائية وانتشار الروائح الكريهة وتكاثر الحشرات.

تعاني البلديات اليوم صعوبات كبيرة بسبب نقص التجهيزات الضرورية سواء لرفع الفضلات أو لصيانة الطرقات أو لتأمين حتى الخدمات الأساسية.

إن البلديات اليوم تحتاج إلى دعم حقيقي سواء من حيث التجهيزات أو من حيث الموارد البشرية المؤهلة وتحتاج إلى حوكمة رشيدة تعيد الثقة إلى المواطن وتثبت أن الدولة قادرة على إدارة الشأن المحلي بجدية ومسؤولية.

السيد الوزير، عمادة وادي السدر من مدنين الجنوبية والتي تبعد عن مركز الولاية أكثر من 30 كلم تحتاج إلى إدارة سريعة التي تم تجهيزها وتهيئتها من طرف المواطنين منذ خمس سنوات وكان ذلك أملا أن يأتي يوم ويتلقى المواطن في هذه المنطقة أبسط الخدمات الإدارية، الرجاء منكم السيد الوزير التدخل.

أيضا، مركز الحرس الوطني للأمن العمومي بمدنين الجنوبية يغطي مساحة جغرافية واسعة، وخدمات كبيرة تقدم للمواطن فتنقصه تجهيزات وموارد بشرية، والمطلب هنا دعم هذا المركز بسيارة وإمكانية الإذن لمصالحكم المختصة بإحداث مركز أمن عمومي بحسي عمر لتخفيف الضغط على مركز مدنين الجنوبية ولتقريب الخدمات للمواطن سواء كان من حسي عمر أو السمار أو الدرغولية أو وادي السدر.

السيد الوزير، نطلب منكم بكل لطف تفعيل مركز الحرس البحري بميناء لوكرين وتدعيم مركز الأمن العمومي بسيدي مخلوف بسيارة نظرا لتقادم السيارة الموضوعة على ذمته.

الرجاء من سيادتكم الإذن بتفعيل قرار بعث الدائرة البلدية بير رقوبة الشرقية من معتمدية سيدي مخلوف، علما أن العقار موجود وهو على ملك البلدية.

السيد الوزير، كنا قد طلبنا من سيادتكم إحداث عمادة بمنطقة 9 أفريل من معتمدية سيدي مخلوف نظرا لبعد مركز العمادة والكثافة السكانية. الرجاء من سيادتكم تفعيل هذا المطلب، علما أنه تم إيداع مطلب في مركز الولاية.

السيد الوزير، بما أن وزارة الداخلية تتقاطع مع كل الوزارات وهي تعمل على الأمن العام للبلاد وتحافظ على السلم الاجتماعي وبما أنكم عضو حكومة وأتوجه أيضا هنا بنداء إلى السيد رئيس الدولة، أهالي معتمدية سيدي مخلوف مستاؤون جدا من التعامل المهين لوزارة التجهيز التي تعطل مصالح المواطن والتي لا تنفذ قرارات السيد الرئيس الذي يأمر باستكمال كل مشروع معطل على غرار الطريقين الجهوية 969/967 الرابطة بين سيدي مخلوف ومركز الولاية، مشروع معطل بامتياز، حيث انطلقت الأشغال منذ أكتوبر 2020 على أن تنتهي سنة 2022، لكن الأشغال معطلة منذ أكثر من ثلاث سنوات، والمتضرر هنا هو المواطن.

على السيدة وزيرة التجهيز والإسكان تحمل كل مسؤوليتها في تعطيل واستكمال هذا المشروع.

في الختام السيد الوزير، أريد أن أتقدم لكم بأسمى عبارات الشكر، خاصة على اختياركم للسيد وليد الطبوبي واليا لمدنين، الذي يعمل جادا من أجل حلحلة كل مشروع معطل إن وجد، ويعمل في تناغم وانسجام...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق.

**السيد ثامر مزهود**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، ونحن بصدد مناقشة استكمال الإطار التشريعي للهياكل المنبثقة عن 25 جويلية، في مسار بناء مشروع وطني شعبي يحقق الاستحقاقات المنتظرة في بناء الدولة الاجتماعية العادلة دون ارتهان لأي إرادة خارجية سوى إرادة شعبنا. وهي مناسبة نجدد فيها قناعتنا، فبقدر تمسكنا بحقنا في نقد سياسة الوظيفة التنفيذية والحكومة في عدة مجالات وقرارات وخيارات، بقدر رفضنا لأي تدخل خارجي في الشأن الوطني تحت أي ذريعة كانت وكل الذرائع المستهلكة من حقوق إنسان وحريات وحرية تعبير وغيرها، فلا يمكن أن نقبل بأن تصبح الخيانة وجهة نظر.

في علاقة بمشروع القانون وأساسا في الفصل الأول والفصل الثاني، الفصل الأول نتحدث فيه عن صلاحيات المجالس المحلية خاصة فيما يخص التداول في مخططات التنمية. أرجو أن يقع تحديد مهام وصلاحيات المجالس المحلية بشكل يوضح أو يبعدنا عن أي تداخل في مجالات العمل بين المجالس المحلية والمجالس البلدية، التي ما زالت إلى حد الآن تعمل في إطار مجلة الجماعات المحلية بالقانون عدد 29 لسنة 2018 والتي تعمل كذلك على تحقيق التنمية في المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا وحضاريا وكل مجالات التنمية بصفة عامة.

هذا السيد الوزير، أعتقد أنه يخلق نوعا من التداخل بين المجالس البلدية والمجالس المحلية وبالتالي لا بد في الأوامر الترتيبية أن يقع ضبط مجالات النشاط والتدخل وصلاحيات كل منهما، حتى نتجنب التداخل وتنجز هذه المجالس ما هو مطلوب منها وتعطي الإضافة وتعمل بشكل فيه نجاعة وإضافة للمواطنين في مناطقها، هذا فيما يخص الفصل الأول.

الفصل الثاني في علاقة بالمرافقة، نحن جربنا المرافقة في مجلة الجماعات المحلية، وأنا كنت عضوا في بلدية محدثة وورد تنصيص بالمجلة المحلية على المرافقة ولم تتقدم هذه العملية سواء في فك الارتباط أو في الحدود، سواء في حصر الأملاك أو جرد الأملاك التابعة للبلديات الأم، لم تنجح عملية المرافقة وظلت البلديات المحدثة تعاني ولم تتم العملية إلى حد الآن.

السيد الوزير، سأقدم لك مثالا: أنا ممثل على معتمدية قابس الجنوبية وهي منقسمة بين بلديتين، تم إحداث بلدية فيها ولم يتم حل المشكل في مستوى الحدود، أعطيك مثالا في الحدود: تم اقتسام مقبرة على قسمين، جزء يتبع بلدية المحدثة وجزء يتبع البلدية الأم، مدرسة ابتدائية وقع اقتسامها على جزأين، جزء يتبع البلدية الأم وجزء يتبع البلدية المحدثة وهكذا دواليك.

كذلك بالنسبة إلى فك الارتباط أو تصفية الأملاك التي ترجع بالأساس إلى البلدية الأم، إلى حد الآن لم يقع نقل ملكية الأملاك التابعة للبلدية المحدثة بصفة رسمية وأصبحت تتصرف فيها، بالتالي العملية شهدت تعقيدات وتعطيلات، لا بد أن نتجنبه في الحديث عن إنشاء مجالس محلية في القانون الجديد وفي علاقتها بالمجالس البلدية.

وأعتقد أن الوقت مناسب للحديث عن ضرورة تنقيح مجلة الجماعات المحلية لسنة 2018 والدعوة إلى عقد أو إجراء انتخابات بلدية، لأن نجاعة العمل البلدي تقلصت كثيرا في السنوات الأخيرة بطريقة إدارة عن طريق تكليف للكتاب العامين.

أعتقد أن المجالس البلدية عندما يقع انتخابها يكون فعلها أكثر تأثيرا في الواقع وتكون أكثر نجاعة في حلحلة الإشكاليات، خاصة أنها عملية قرب ومجلة الجماعات المحلية كذلك فيها تنصيص على إجبارية العمل التشاركي، بحكم أنه منصوص عليه ويحفز المواطنين على الانخراط أكثر في الشأن العام والعمل أكثر في الاهتمام بالشأن العام والانخراط فيه.

في سؤال أخير وفي علاقة بموضوع يخص انتداب معلق خاص ببلدية بلبو من قابس الجنوبية منذ 2021، أرجو أن يقع إجابتنا بمآل هذا الانتداب، هل ستقع مواصلة الإجراءات أم تم إلغاؤها؟

أخيرا السيد الوزير، أطلب الالتفات إلى جهة قابس باعتبارها جهة كبيرة تتطلب دعما في مستوى الإمكانيات اللوجستية والإمكانيات المادية لكل قوات الأمن العاملة بالجهة وبالمناسبة نحييهم على المجهود الكبير الذي يقومون به وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمدي بن عبد العالي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان.

**السيد حمدي بن عبد العالي**

شكرا السيد الرئيس،

يومكم سعيد،

نرحب بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

أولا، اليوم إن شاء الله سنصادق على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، فهو مشروع ضمن الخيارات السياسية المضمنة في دستور 25 جويلية من أجل تكريس الديمقراطية وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وضمان التوازن بين مختلف الجهات والأقاليم.

ثانيا وبهذه المناسبة أريد أن أشكر وأثمن مجهودات إقليم الأمن الوطني بالمنستير عامة ومنطقة الأمن الوطني بالمكنين خاصة، باعتبارهم من الأوائل في كامل تراب الجمهورية في التصدي لظاهرة المخدرات ومن الأوائل في القبض على المفتش عنهم.

ورغم هذه المجهودات الكبرى لمكافحة الجريمة يشهد إقليم الأمن بالمنستير ومنطقة الأمن بالمكنين نقائص في وسائل التنقل وفي الأعوان، لذا نرجو من سيادتكم دعم أسطولهم لمواصلة تطبيق القوانين والتصدي للجريمة.

السيد الوزير، في المكنين لدينا مركز مرور فيه ستة أعوان فقط دون اعتبار العطل السنوية وعطلة المرض ومرجع النظر له المكنين والبقالطة وطبلبة، خاصة أن في المكنين اليوم نعيش تغييرات في حركة المرور من أجل حل معضلة الازدحام وتفادي الحوادث القاتلة وسط المدينة.

ومن أجل إنجاح هذا المشروع، ولدينا الثقة في رئيس منطقة الأمن بالمكنين وبالتنسيق مع البلدية، لن يصعب عليهم تطبيق هذا البرنامج الجديد، لذا نطلب من سيادتكم تعزيز مركز المرور في القريب العاجل بثلاثة أعوان على الأقل، من أجل إنجاح هذا البرنامج الجديد.

من جهة أخرى، أريد أن أشكر وأثمن مجهودات منطقة الحرس الوطني بطبلبة الذين لديهم عشرة مراكز. لذا، نرجو من سيادتكم دعم منطقة الحرس بطبلبة.

ثالثا، أطلب من سيادتكم بكل لطف مزيد التنسيق بين الأمن الوطني والبلديات للتصدي لظاهرة استغلال الرصيف.

وأخيرا نشكركم ونشكر جميع وحداتنا الأمنية والعسكرية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

**السيد يوسف التومي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نثمن النجاحات الأمنية المتتالية للحد من الجريمة وتحقيق الأمن بكامل تراب الجمهورية، خاصة من خلال الحملات الأمنية المتتالية والمسترسلة والتي تركت انطباعات جد إيجابية لدى المواطنين رغم قلة الإمكانيات اللوجستية وقلة الأعوان.

كما نلاحظ أن وزارتكم سعت إلى توطيد علاقات التعاون مع الدول الصديقة والشقيقة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية.

كما نثمن مجهودات السيد سفيان التنفوري والي سوسة، وعمله الميداني والمتواصل، وهذه كلمة حق في ظل الإمكانيات المحدودة وتحمله لتركة ثقيلة وتراكمات جراء التمييز الإيجابي من سنة 2011 إلى اليوم، والذي أضر بولاية سوسة لشح الموارد والاعتمادات وهو ما أدى إلى تردي التنمية بالولاية، خاصة أن ولاية سوسة تشهد توسعا ديمغرافيا وعمرانيا كبيرا.

كما كان للقوانين البالية خاصة في مجال الصفقات العمومية واللزمات دورا كبيرا في تعطل المشاريع، رغم المتابعة اليومية من طرف السيد الوالي لعديد المواضيع التي تخص التنمية وتردي مجال النظافة في مدينة سوسة، نظرا إلى تقاعس المقاول عن القيام بدوره وإخلاله بفصول اللزمة مع بلدية سوسة.

كما لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل محله البلدية أو الولاية في القيام بدوره وضرورة الإسراع بإجراءات فسخ الصفقة التي تتطلب وقتا يتزامن معه إخلالات على مستوى النظافة.

السيد الوزير، تعرف أنه للقيام بعمل الولاية أو البلدية مكان المقاول يمكن أن ندخل في خانة إهدار المال العام، فالواقع يتطلب تنقيح هذه القوانين البالية من طرف الوظيفة التشريعية لتجاوز مثل هذه الإشكاليات.

السيد الوزير، نثمن مشروع القانون المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم الذي يكرس فلسفة البناء القاعدي واعتماد سياسة القرب والاستماع لمشاغل المواطنين وقوة مقترحات هذه المجالس، لكن نرى أنه وجب ضرورة إسناد هذه المجالس الدور الرقابي لمتابعة المشاريع التنموية، فكلما توفرت المتابعة لهذه المشاريع كلما توفرت السرعة والنجاعة المطلوبة في تحقيق التنمية.

كما أن هذا القانون لم يتطرق في الفصل 6 إلى التسهيلات للطلبة أعضاء هذه المجالس لحضور الاجتماعات الرسمية ودورات التكوين التي تنظمها المجالس وإعلام مؤسساتهم الجامعية أو التربوية، مثلهم مثلما نص عليه القانون بالنسبة إلى المؤجرين.

كما أن هناك إشكاليات يمكن أن تطرح على مستوى التطبيق خاصة في القطاع الخاص بتمسك المؤجر بقاعدة العمل المنجز وهذا ما أثبتته التجربة في أعضاء المجالس البلدية السابقة حسب مجلة الجماعات المحلية وربما تكون سببا في طردهم من العمل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب، لدينا مقترح قانون تنقيح الفصل 286 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية الذي يتعلق بتقوية الكمبيالة وإعطائها الصبغة التنفيذية وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

عذرا، هذا الموضوع عند مكتب المجلس وخرجت عن سياق موضوع نقاش القانون ومسألة احترام الإجراءات ليست لعبا.

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ظافر الصغيري غير منتم، له خمس دقائق.

**السيد ظافر الصغيري**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

أريد أن أتقدم بالتحية إلى كافة أعضاء المجالس المحلية بكامل الجمهورية، الأعضاء الذين يبذلون مجهودات كبيرة، تحية خاصة لأعضاء المجالس المحلية في التحرير وباردو، دائرتي الانتخابية وقد عاينت محاولاتهم وتحركاتهم.

الأعضاء المنتخبون في عماداتهم ويرغبون في تقديم الإضافة ويساهمون في حلحلة الإشكاليات في عماداتهم وفي المنطقة ككل وتحقيق خاصة وعودهم الانتخابية.

الأعضاء الذين هم في وجه المدفع يتعرضون كل يوم وفي كثير من الأحيان للهرسلة والتغييب وهذا جعلهم مستنزفين طيلة السنة الأخيرة، قد يكون نابعا من عدم وجود قانون واضح، هذا صحيح لكن ومثلما ذكرتم سيادتكم كجهة مبادرة اعتبرتم مشروع القانون الأساسي المعروض هو نص قانوني إطاري فقط، يتضمن القواعد العامة والخطوط الكبرى.

نحن اليوم في المجلس سنصادق على قواعد عامة وخطوط كبرى، لأن الفصل الأول والفصل الرابع من القانون الذي أمامنا يقول: "تنظم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها بمقتضى أمر" والفصل الرابع يقول: حق المنحة الشهرية يضبط مقدارها وشروط إسنادها بأمر.

السيد الوزير، إن شاء الله يكون هذا الأمر جاهزا لأن الجميع ينتظرونه ليس فقط أعضاء المجالس المحلية والجهوية والأقاليم.

لو نخرج من المجلس المحلي ونتحدث عن نائب الشعب الذي من المفروض أنه موجود بالقانون وموجود بالدستور ما ينظم عمله. أذكر أن لدينا ثلاث صلاحيات وهي تشريعية ورقابية وتمثيلية.

الفصل الثالث من الدستور يقول: "الشعب التونسي هو صاحب السيادة يمارسها عبر ممثليه عن طريق الانتخاب السري والعام والمباشر والنزيه والشفاف، وذلك بكافة الدوائر الانتخابية".

دورنا التشريعي تحت القبة ودورنا الرقابي وخاصة تمثيليتنا لمواطنينا، إذا كان هناك من السادة الولاة، أنا منذ ستة أشهر لم أقابل واليا تونسيا، لم يتصل بي في دائرتي الانتخابية المنتخب فيها وهذا ما يقره الفصل الثالث من الدستور الذي يقول أنّني هنا أمثل الشعب الذي انتخبني لأنه وضع فيّ الثقة.

ماذا أفعل بالضبط هنا إذا جاء واطلع على المشاريع والمشاكل الموجودة هنا؟ كيف سأتفطن لقدوم الوالي؟ هذا غير معقول.

وإذا كان الهدف منه هو الحط من قيمة نائب الشعب، فهكذا لن نصبح في دولة وهذا الشيء موجود في أغلب الولايات في تونس.

نرجع هنا إلىمسألة يجب أن نفهمها بين المسؤول المنتخب والمسؤول المعين، المنتخب جاء عبر انتخابات حرة ونزيهة وله الشرعية الشعبية التي يقرها الدستور: الشعب التونسي هو صاحب السيادة، أما المعيّن فهو شخص تم اختياره وتعيينه في منصبه من طرف السلطة، هنا في تداخل الصلاحيات يجب أن نتكامل، لا يمكن أن نكون في أية حالة أخرى غير التكامل ومن يحب أن يعمل بمفرده فإن بلادنا لا يمكن أن تتقدم.

هذه دعوة لطيفة، غير معقول اليوم ولاة أو معتمدون معينون من طرف السلطة لا يتفاعلون مع نواب الشعب. وهنا نتحول إلى سرعات المختلفة وهذا لا يحقق التوازن الذي يكون بالتعاون والتكامل.

باردو، فيها مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم وإن شاء الله قريبا المحكمة الدستورية وفيها أغلب الإدارات الجهوية والمصحات والخدمات والنقل وكل شيء.

باردو بلدية تعيش وضعا مزريا وهي من أتعس البلديات في الجمهورية لأنها لا تملك الإمكانيات، أعتقد أن وضع باردو خرج عن السيطرة ويتطلب تدخلا كبيرا من وزارة الداخلية ويجب أن يكون لها تمييز إيجابي، إن شاء الله نرى صداه...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد خالد حكيم المبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

**السيد خالد حكيم مبروكي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

بسم الله الرحمان الرحيم "اللهم اجعل هذا البلد آمنا منيعا أبد الدهر".

تحية إلى كافة رجال الأمن الوطني لخوفهم على هذا الوطن لأنهم حقا أبناء شعب هذا الوطن.

نعلم جيدا مدى صعوبة كل المراحل التي مر بها هذا الوطن الكريم وما عانيناه من مصاعب داخلية وخارجية وقد أثبت كل ذلك مدى صعوبة وثبات كل المؤسسات الدفاعية على الوطن. كما نثمن التزام الدولة التونسية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية باحترام كافة الآجال لإجراء كافة الانتخابات، من انتخابات رئاسية وانتخابات تشريعية وانتخابات المجلس الوطني للجهات والأقاليم وإنجاحها على جميع المستويات رغم كافة العراقيل.

نحن كتلة الأمانة والعمل سنصوت بنعم لمشروع القانون هذا كما ورد علينا.

أما بعد، سوف أعرض بعض النقائص في جهتي الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز، منها النقص الملحوظ في المعدات والتجهيزات ومنها النقل وصيانة المراكز وصيانة المعتمديات، منها صيانة معتمدية أولاد حفوز والرقاب والتسريع في بناء معتمدية السعيدة ومنطقة الحرس ومركز الحماية المدنية بأولاد حفوز.

كذلك أرجو منكم التدخل لبناء مركز شرطة بأولاد حفوز، كما يجب توفير أعوان نظرا للنقص الفادح وصيانة مراكز الحرس وتوفير المساعدات للبلديات التي تشكو عديد المصاعب.

وبهذه النقائص أرجو منكم تسريع النظر للتصدي لظاهرة سرقة المواشي والمستلزمات الفلاحية التي أصبحت تؤرق فلاحي الجهة، مما جعل العديد من الفلاحين يستغنون عن مواشيهم وعن الخدمات الفلاحية لعدم قدرتهم على حمايتها وهو مطلب ملح من مواطني الجهة.

في الأخير فيما يخص سلك العمد وهو العمود الفقري لوزارة الداخلية والدور الكبير لتقريب الخدمات، الرجاء التسريع في النظام الأساسي للعمد فهم الذين ساهموا في عديد المحطات مثل الانتخابات وأزمة كورونا وكذلك تحسين وضعية الأمنيين الحاملين للسلاح وتحسين وضعية أعوان البلديات، شكرا سيدي.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

**السيد عبد السلام الدحماني**

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه،

تفاعلا مع مشروع القانون، يهمني أولا أن أؤكد على أهمية هذه المجالس وعلى ضرورة ضمان كل الشروط لأداء مهامها على النحو الأفضل وهو ما سيتم بالإضافة إلى ما ورد بمشروع هذا القانون مع الأوامر الترتيبية التي نرجو أن تكون في مستوى تطلعات هذه المجالس.

يهمني ثانيا أن أثير الإشكال التالي، هل يكفي اعتبار المجالس المحلية والجهوية ومجلس الأقاليم جماعة محلية، هل يكفي ذلك لضبط مهام هذه المجالس واختصاصاتها؟

ألا يجعلنا في علاقة جوار مع مجالس أخرى لها صفة الجماعة المحلية، علاقة جوار ضبابية الحدود متنازعة الصلاحيات؟

يجب أن ننتبه إلى الخلل المنهجي ومن ثمة الإجرائي المتمثل في الانشغال بمكون من مكونات البناء التشريعي حتى وإن كان المكون الأهم قبل الاهتمام بكلية هذا البناء وتفصيل ملامحه العامة في مختلف مكوناته وفي تكامل هذه المكونات وعدم تداخله.

هل تم التفكير مثلا في دور البلديات والمعتمديات بعد المصادقة على هذا القانون؟

ألا يتطلب الأمر التفكير في مكونات الوظيفة التنفيذية وفي كل الوزارات تسمية ومهام؟ لأن التضخم في المؤسسات بحسب الاختصاصات المتعددة أصبح سببا مهما من أسباب التعطيل.

وفي سياق متصل وبهدف مزيد إنجاح هذا المشروع، لماذا تعطل نشر الأمر المتعلق بالعمد بعد أن تم التداول فيه في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2 فيفري 2024؟

تعلمون ولا شك أن سلك العمد هو السلك الأهم، ولكنه ظل الحلقة الأضعف ويخشى أمام نزاع الصلاحيات أن تكسر الحلقة على أهميتها دون التغافل عن الوضعية المالية المتردية لهذا السلك وعن الصعوبات التي يعانيها العمد بدءا من التكوين القانوني وصولا إلى غياب الحد الأدنى من الشروط الضرورية لإنجاز ما يطلب منهم.

متى سيتم دعم البلديات بالتجهيزات والمعدات والترفيع في منابها من المال المشترك وبالأعوان وبالإطار القانوني والفني المختص لحسن تنفيذ مشاريعها؟

لماذا تعطل أمر تسوية مطالب رخص الصيد بعد أن تعهد السيد الوزير السابق بتسوية 10 آلاف رخصة ومنح 500 رخصة جديدة سنويا؟

لماذا يتم تعطيل الإجراءات الاستثنائية للربط بالشبكات؟

متى سيتم توفير المعدات الضرورية والعصرية للعمل بالنسبة إلى مختلف الأسلاك الأمنية ومنها مركز الأمن العمومي بالزارات؟

الحرس الوطني من معتمدية مارث ولاية قابس الذي يشرف على بلدية سياحية تمتد جغرافيا على مساحة شاسعة توقف أخيرا عن استعمال أقدم سيارة إدارية في ولاية قابس وربما على المستوى الوطني، دون أن تسند له سيارة تعويضية.

متى سيتم إحداث مركز الحرس الوطني ببلدية كتانة من معتمدية مارث الذي طالب الأهالي بإحداثه وطالبنا به منذ تواجدنا تحت قبة مجلس النواب؟

لماذا لا يتم إحداث بلدية بعمادة عرام ذات الكثافة السكانية وهو الأمر الذي سيخفف الحمل على بلدية مارث؟

متى سيتم بعث فرقة حماية مدنية بدخيلة التوجان المنطقة الجبلية الوعرة؟ وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد سامي الرايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

**السيد سامي الرايس**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع الإطارات المرافقة،

ونحن نناقش هذا القانون المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية والأقاليم، نلاحظ أن هذا القانون يؤسس لنظام إداري جديد يقوم على إسناد النظام القاعدي دورا كبيرا في تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي العادل والتداول في مشاريع مخططات التنمية المحلية.

لهذه لمجالس أهمية كبيرة جدا في إعداد المخططات وما نلاحظه في القانون أنه أعطى الأولوية للمجالس المحلية في إطار النظام القاعدي في تداول المشاريع المحلية ستمر للجهوية وتمر للأقاليم.

ضمن هذا المشروع ككل، نحوصل: منذ سنتين في مجلس نواب الشعب ونحن نطالب بالاستراتيجية الوطنية والمخططات التنموية، في هذا القانون لم نجد أي تسقيف زمني، متى سيكون لدينا مخطط وطني للتنمية إذا لم يتم تضمينه في مقتضى هذا القانون؟ وربما يكون هذا في الأوامر الترتيبية التي إن شاء الله ينص عليهم ونحدد التسقيف الزمني، وبالتالي نقول إن شاء الله في أواخر سنة 2025 يكون المخطط الوطني الخماسي المستقبلي فيه رؤية في كافة الوزارات وفي كافة المشاريع التنموية للجهة.

السيد الوزير، نقطة ثانية، من خلالك أريد أن أبلغ تحياتي لجميع القوى الأمنية على المجهودات للتصدي للجريمة وتعاطي المخدرات والمتاجرة بها ومن خلالك أعرج على موضوع الشرطة البلدية والحرس البلدي.

للتاريخ قبل سنة 2011 كان لدينا سلك تراتيب البلدية تحت إشراف رئيس البلدية والأعوان كانوا مهمين جدا في مراقبة البناء الفوضوي والانتصاب وغيره، بعد سنة 2011 تم إدماجهم في إطار السلك الأمني، لكن هذه المنظومة لا بد من تقييمها بعد 14 سنة ونرى إن كان لهذا السلك نجاعة أم لا.

في تقديري لا نجاعة له، ليس لأنهم لا يرغبون في العمل، لا، مع احترامي لكافة أسلاك الشرطة البلدية والحرس البلدي، لكن فقدانهم الوسائل والعدد الكافي من الأعوان يجعل العملية الرقابية داخل البلدية غير مجدية.

نطلب تجديد تكوين أعوان التراتيب ونحدث سلكا جديدا للتراتيب البلدية تحت إشراف رئيس البلدية، لأن أعوان الشرطة البلدية نجدهم في المقابلات الرياضية، في المرور وأغلبية الوقت لا نجدهم، لأن لديهم مآرب أخرى تحت إشراف رئيس المنطقة.

أنا لا ألقي اللوم نظرا للضغوطات الأمنية لكن مراقبة التراتيب البلدية داخل المناطق البلدية لها أهمية كبيرة جدا.

النقطة الثانية، كانت عملية تكوين الأعوان المنتدبين والإطارات المنتدبين من طرف الجماعات المحلية وبالأخص البلديات تتم في المدرسة الوطنية للإدارة، منذ مدة لم يتم تكوين هذه الإطارات عند الانتداب.

عملية التكوين لها أهمية كبيرة جدا في عملية الإدماج في العمل البلدي نظرا لخصوصيته، نجد انتداب أعوان متكونين في مجال الحقوق وفي التاريخ والجغرافيا وعندما يتم تعيينه في البلدية يجد نفسه أمام بحر فلا يعرف كيف يعمل.

أؤكد مرة أخرى على أهمية تكوين الإطارات عند الانتداب من طرف المدرسة الوطنية للإدارة.

السيد الوزير، مثلما تحدث زميلي لدينا وظيفة تمثيلية، إذا قام السادة الولاة بزيارات للمعتمديات واطلعوا على الإخلالات التي قمنا نحن كذلك بمعاينتها، إذا لم تكن عملية مباشرة في التقييمات وفي الجلسات في مستوى الولايات، نرى أن السيدة والية نابل حاليا تجتمع على إثر الزيارات للمعتمديات تقوم بجلسات متابعة، بارك الله فيها ولكن حضورنا يكون متأكدا لأن هناك عملا تشاركيا فيما بيننا، لا يمكن أن نكون حاضرين عند الزيارة وعند التقييم نتغيب.

بكل لطف، نطلب من خلالك السيدة الوالية أن نحضر معها، نحن لا نتسبب في التعطيل، بل بالعكس نحن ندفع نحو التنمية ونحو التقليص من الإشكاليات.

نقطة أخيرة، لا يمكن المرور دون الحديث عن الطالب الذي توفي في مبيت صبرة برقادة رحمه الله ونتمنى من الله أن يرزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان، لكن نداء للسيد وزير التعليم العالي لكي يحرك إدارات التفقد التابعة للوزارة في إدارة الخدمات الجامعية، ونحن على مشارف شهر رمضان المعظم، للقيام بتفقد المطاعم والمبيتات التي في وضعية كارثية، هؤلاء أبناءنا يجب أن ننظر لهم بعين الرحمة، لا بد أن ننظر في وضعية المطاعم...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد منير الكموني غير منتم، له أربع دقائق.

**السيد منير الكموني**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الحضور الكرام.

سيدي الوزير، نحن في امتحان جديد للديمقراطية المباشرة وفي لحظة فارقة في استكمال بناء هياكل الدولة ورغم ما طغى على هذا القانون من عمومية مربكة أحيانا فإننا نقبله على أساس أنه قانون إطاري، وأنه خطوة ضرورية لمنح جهة المبادرة والوظيفة التنفيذية التصليح الضروري لإصدار الأوامر الترتيبية ونرجو أن يكون ذلك سريعا.

أريد أن أسجل بارتياح التمثل الذي لمسناه من جهة المبادرة للسياق العام لإحداث هذه المجالس ولأسسها وهو تمكين الجهات المهمشة في مستوى المحليات من المشاركة في اتخاذ القرار وفي هذا التصعيد التدريجي للمخططات التنموية من المحلي إلى الجهوي إلى الإقليمي وصولا إلى الوطني.

وإن كنا نسجل بارتياح رسائل الطمأنة التي قدمتموها فإنه من واجبنا أن ننبه جهة المبادرة إلى ضرورة الحرص على بعض النقاط التي نراها هامة.

أولا، على أن تكون هذه النصوص الترتيبية فاصلة مانعة في بيان صلاحيات هذه المجالس وعلاقاتها فيما بينها وفي علاقتها بالوظيفة التنفيذية في مختلف مستوياتها.

ثانيا، على أن تعي الوظيفة التنفيذية في مختلف مستوياتها مسؤوليتها الضرورية في مرافقة هذه المجالس المحدثة حتى تحقق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل وعلى أن تتنازل عن بعض الصلاحيات التي تعودت عليها وما زالت متمسكة بها.

ثالثا، على أن ننبه هذه الهياكل المحدثة المنتخبة إلى طبيعة صلاحياتها وأهمية دورها باعتبارها قوة اقتراح وتداول وتبويب لبناء مخططات التنمية في إطار وحدة الدولة بصرف النظر عن الوعود الانتخابية وطموحات التغيير وما عشناه أحيانا من عادات ربما تتجاوز الصلاحيات المحددة.

رابعا، على ضرورة التفكير في حدود التقاطع في المستوى المحلي بين المجالس المحلية المحدثة المنتخبة والمجالس البلدية المنتظرة.

بعض النقاط أيضا أريد أن أنقلها من باب الحيرة وربما للتفكير مستقبلا في هذا، الفصل الأول والخامس، في علاقتها بالاستقلالية الإدارية والمالية وفي علاقة بالمحاسبة العمومية، هل هذه المجالس نعتبرها ضمن الوظيفة التشريعية باعتبار علاقتها بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم ومن بين أعضائه، صعد أعضاؤه وقراراتها مرتبطة بمقترحاتها؟ أم نعتبرها ضمن الوظيفة التنفيذية ولذلك تم ترسيم ميزانيتها ضمن ميزانية وزارة الداخلية؟ وما مدى تأثير ذلك على مبدأ الاستقلالية الإدارية والمالية واستقلال القرار مستقبلا؟

أختم ببعض الملاحظات في الشأن المحلي، الرجاء إيجاد حل لمشكلة التراخيص التي تحدث عنها العديد من الزملاء للربط بشبكتي الكهرباء والماء. مصالح المواطنين معطلة ولا بد من إيجاد حل مشترك لهذا الأمر في أقرب وقت.

أيضا مراجعة التقسيم الترابي للبلديات الثلاث مرجع نظري أولاد الشامخ وهبيرة وشربان، بإحداثات تسهل عمل هذه الهياكل في ظل الامتداد الترابي وقلة العتاد الموجود، إذن لتقريب الخدمة من المواطن يجب إحداث بلدية أو معتمدية بمنطقة النفاتية من معتمدية شربان.

أيضا مراجعة التوزيع الأمني بهذه المعتمديات لامتدادها الجغرافي حتى نحقق النجاعة المطلوبة، لاحظنا نقصا كبيرا في العدة وفي الأعوان، لذلك نرجو أن يكون التدخل سريعا في هذا الجانب وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر عمار عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق، تفضل.

**السيد عبد القادر عمار**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، نطلب منكم بكل لطف التدخل في مشروع تهيئة وتهذيب حي قصيبة الشط وحي "bâtiment" بمنطقة سيدي عبد الحميد، حيث استوفى جميع الإجراءات وحين وصلت إلى مرحلة طلب العروض قامت بلدية سوسة ببعث تقرير لإعادة الدراسات. وفي جلسة البارحة بالولاية، صرح المكلف بتسيير بلدية سوسة بتحويل الاعتمادات إلى جهة أخرى مما يظهر بالكاشف اليوم نية التعطيل لتحويل وجهة المشروع.

هذا المشروع اشتغلنا عليه وأنهينا جميع الإجراءات على أساس أن الجهة سترى النور واليوم يريدون تحويل وجهة المشروع.

مشروع ثان، سيدي الوزير، حي الزعتر، حي معزول يبعد خمس دقائق عن وسط المدينة، والسيد والي سوسة تكفل بذلك على ميزانية المجلس الجهوي واستوفى جميع الإجراءات، كذلك بلدية سوسة، اليوم توقف المشروع ولم يبدأ فيه العمل.

لدينا كارثة بيئية في ولاية سوسة في أربع معتمديات كبرى، سوسة المدينة، سيدي عبد الحميد، جوهرة والرياض، تأتيهم الشاحنات بعد خمسة أيام لرفع الفضلات، اليوم لا نعرف أين هي بلدية سوسة؟ وأين هو المقاول؟ المقاول حسب علمنا قال أنه لا يملك المعدات، لم نفهم كيف رست عليه الصفقة.

لقد أهملنا التنمية والمشاريع ذات الأهمية ونحن نطالب اليوم بالحد من الانتصاب الفوضوي، نحن معكم وبلدية سوسة مستعدة لذلك أيضا ولكن لا بد من حلول، لماذا اليوم عندما نقوم بالتنفيذ ونفتك عربة أو مبيعات لبائع في سوق الجملة، ثم لا نقدم بعد ذلك حلولا، فما هو مصير هذا المواطن عندما يتوقف مشروعه الذي يسترزق منه؟ قد يكون يعيل أربع عائلات أحدهم مريض بالقلب ولا يستطيع شراء الأدوية لأن البلدية لم تجد حلولا.

قنص الكلاب السائبة، لدينا اليوم مشروع في سيدي عبد الحميد، مركز لتعقيم وتلقيح الكلاب السائبة وهناك جمعية متعاقدة معهم، لكن بلدية سوسة تماطل منذ سنة، وفي كل مرة تعدهم بإعطائهم المفتاح في الأسبوع القادم، هل الحل هو القنص؟ لماذا لا نمكن الجمعية من ذلك لإيقاف هذا القنص؟

بكل لطف سيدي الوزير، نطلب منكم تقييم أداء المسؤولين، منذ آخر زيارة للسيد رئيس الجمهورية إلى سوسة لم نشهد تقدما، بعض المسؤولين لا يفعلون شيئا سوى التقاط الصور، نريد أن نضع اليد في اليد لنتقدم بهذه الجهة ولكن لم نر سوى تعطيل لكل المشاريع وهذا غير معقول...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد طارق المهدي عن كتلة الأحرار وله سبع دقائق، تفضل.

**السيد طارق المهدي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد وزير الداخلية، ومرحبا بكافة السادة إطارات الوزارة والسادة الزملاء الكرام.

سأتكلم بإيجاز في نقطتين وموضوع ثالث لا يمكنني أن أعتبره نقطة، لأنه في حجم وطن وخطر يهدد حياة وسلامة أبناء شعبنا وأرضنا التي أقسمنا أن نسهر على خدمتها وحمايتها ونموت ليحيا الوطن.

النقطة الأولى، هي ما نحن فيه اليوم فبالإضافة إلى ما تقدمنا به من مقترحات تعديل نريد من ورائها أن نساهم في دعم الأخوة في المجالس المحلية والجهوية والإقليمية، نود من سيادتكم ومن رئاسة الحكومة إسداء تعليمات واضحة لمختلف المصالح الإدارية أن تساعدهم على أداء المهمة الموكولة لهم وأن ينخرطوا معهم في برنامج الحكم الهرمي الذي يبدأ من القاعدة إلى أعلى الهرم.

النقطة الثانية تهم السادة العمد والذين يقومون بدور فعال في خدمة المواطنين ومعرفتهم بأدق التفاصيل بعماداتهم ونطالب بالتسريع في إصدار القانون الأساسي الذي ينظم عملهم ويمنحهم الوضعية القانونية والمالية والتي تبين بالضبط حقوقهم المالية والإدارية وواجباتهم وصلاحياتهم في إطار قانون واضح.

ثم نأتي إلى الموضوع الأهم وهو الوضع الكارثي الذي وصلنا إليه اليوم جراء دخول مهاجري جنوب الصحراء وبعد المدة الزمنية الطويلة التي قضوها في مختلف الولايات وأهمها معقلهم اليوم في جبنيانة والعامرة واحتلالهم للأراضي وأراضي المواطنين خاصة، كما لو كانوا غزاة.

نعيش منذ مدة ليست بالقصيرة على وقع أحداث عنف وسرقات واعتداءات كثيرة يقوم بها أفراد وجماعات من عناصر إجرامية دخلت خلسة إلى التراب التونسي مع الآلاف من المهاجرين، والتي تطورت بصفة متسارعة وخطيرة جدا عبر تنظيم جديد يتكون من عدة عصابات تقوم بالسطو المسلح على منازل وعائلات آمنين في ديارهم، مثلما يحصل وبشكل متكرر في عدد من الأماكن المتفرقة والمتباعدة لتشتيت انتباه وحداتنا الأمنية، رغم مجهوداتها الكبيرة لحماية السكان،

وعلى سبيل الذكر وليس الحصر، لأن الأرقام وأرقام الاعتداءات لا يمكن حصرها خاصة عند عدم التبليغ بها وتتمثل هذه العمليات في تأمين المكان المحدد بعدد من الحراس للمسالك المؤدية إلى المنزل الذي سيقتحمونه ودخول عدد من الملثمين عنوة باستعمال السكاكين والسيوف والغاز المشل للحركة ويتم تقييد إخوتنا وأخواتنا وأبنائهم وتهديد حياتهم وحياة ذويهم ليسلموا أموالهم وشقاء أعمالهم، مثلما ما وقع مع عائلة ونحن نعرف جميع العائلات وجميع الأسماء، ولكن لعدم ذكر الأسماء،

هناك عائلات في سيدي مخلوف وفي الكتاتنة وفي طريق المستوصف وفي وسط المدينة وفي العامرة وفي أحواز العامرة، عدد كبير من عمليات السطو والاقتحامات، كما يحدث بين القبائل التي نعرفها في العمق الإفريقي وفي البلدان التي تعاني نزاعات مسلحة، واعتماد نفس الأسلوب مع تغيير المكان والتوقيت كل مرة، وذلك يمثل تطورا خطيرا له تداعيات كبيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة، اعتداءات كهذه سيدي الوزير، من شأنها أن تعزز شعور المواطن بعدم الأمان مما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية وردود فعل عنيفة، ربما تخرج عن السيطرة في أية لحظة.

ونحن كنواب للشعب نعتبر هذه التطورات تعديا على جميع الخطوط الحمراء والذي يستدعي تدخلا عاجلا من مختلف تشكيلات القوات الحاملة للسلاح الأمنية منها والعسكرية وإعطاء الأوامر لمجابهة تهديد السلاح بكل الوسائل اللازمة.

ثانيا، القيام بإبعاد جميع المتواجدين خارج الأطر القانونية للإقامة، وتحرير كل الأراضي المحتلة خاصة في جبنيانة والعامرة وبالأخص أراضي المواطنين وإبعادهم عن المدن والتجمعات السكنية وذلك في مخيمات محروسة من قِبل أمننا وجيشنا وبرعاية كل المنظمات الدولية المعنية، والمطالبة بدفع كامل فواتير الخدمات والتأمين والإعاشة والصحة من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لحين ترحيلهم بشتى الوسائل وفي أسرع وقت وتجهيز مدرج لإقلاع وهبوط الطائرات في أقرب ثكنة عسكرية لهذه المخيمات لتسهيل عملية التسفير تحت غطاء أمني لا يتداخل مع السفرات العادية في مختلف مطاراتنا الدولية.

ومن هنا نطالب نحن نواب الشعب بجلسة مغلقة مع كافة الوزراء والمسؤولين المتداخلين في هذا الموضوع لعرض عدد من الفيديوهات الموثقة لمواطنينا والذين تعرضوا لهذه الاعتداءات وإيجاد الحلول التشريعية والقانونية والتدابير اللازمة لحماية الوطن والمواطنين والتي تتمتع بها كل دولة ذات سيادة.

سيدي الوزير، هذه القضية هي سيدة القضايا والتي تهدد السلم العام وتهدد مستقبل هذا الوطن وتهدد حتى خريطة منطقة المغرب العربي الكبير ككل، فهذا الإشكال موجود في تونس وموجود في الجزائر وموجود في كل دول المغرب العربي ودون ذلك يعتبر تقصيرا خطيرا يمكن أن ينجر عنه مستقبلا إن فلتت الأمور -لا قدر الله- تهم ترتقي إلى مستوى الخيانة العظمى، نعي جيدا ما نقوله.

عاشت تونس حرة أبية أبد الدهر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد طيب الطالبي عن كتلة لينتصر الشعب وله خمس دقائق، تفضل.

**السيد طيب الطالبي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وإطارات الوزارة.

في البداية، نترحم على الطالب محمد عزيز المعراجي الذي توفي الأسبوع الفارط نتيجة إصابته ببكتيريا "méningite"، هذه الحادثة، تكشف لنا الإهمال واللامسؤولية لمسؤولي الجهة خاصة بالمبيت الجامعي صبرة برقادة، كان بالإمكان إسعاف الطالب ليلا وكان بالإمكان إنقاذ حياته، لكنه توفي رحمه الله.

المركب الجامعي برقادة يفتقد إلى ممرض، آلاف الطلبة يقطنون في المبيتات الجامعية الثلاث الموجودة بالمركب الجامعي دون وجود ممرض، رغم وجود مستوصف جامعي تم تشييده منذ سنوات، وهو مغلق إلى اليوم وهذا شكل من أشكال العمل الممنهج لضرب هذه المنارة العلمية، فالمركب الجامعي برقادة بعد أن كان يستقطب أكثر من 14 ألف طالب في بداية الألفية اليوم لا يتجاوز عدد طلبته الألف طالب، نظرا إلى نقص الأساتذة وتدني الخدمات الجامعية ونقص الأعوان وميزانيات مرصودة لا تفي بالحاجة، مما جعل هذه المنارة العلمية منفرة للطلبة، فأصبحوا يتنقلون إلى جامعات أخرى.

هذا التهميش واللامسؤولية ينسحب على باقي الولاية التي تتذيل الترتيب الأخير في التنمية وتعاني من الاختناق المروري نتيجة الانتصاب الفوضوي وكثرة الأوساخ وتتصدر في المقابل الترتيب في الانتحار ونسبة الأمية والجريمة والانقطاع المبكر عن الدراسة وتعاطي المخدرات والبطالة، فكل يوم تستفيق القيروان على فاجعة وجريمة جديدة.

فالقيروان أم الأمصار وعاصمة الإسلام يتجاوز عدد سكانها اليوم أكثر من 750 ألف نسمة ولا نجد بها مسبحا، مسبح واحدا أشغاله معطلة منذ أكثر من ست سنوات وإلى اليوم عجز المسؤولون الجهويون عن إيجاد حل.

دار الشباب هي الأولى من دور الشباب في تونس تأسست سنة 1965، أشغالها معطلة منذ سنتين، كذلك المنتزه الحضري تم إنشاؤه منذ سنة 2012 برقادة وقد تم تسويغه لمستلزم لمدة خمس سنوات بطرق مشبوهة ولم يقع خلاص معلوم الكراء، فتم إخراجه واليوم هو مرتع للفاسدين وكان بالإمكان أن يكون المتنفس الوحيد للقيروان.

بنية تحتية مهترئة داخل الولاية وبالمسالك الفلاحية الريفية، هذا إن وجدت، مسالك فلاحية مقامة منذ بداية الألفية مهترئة، ومسالك فلاحية تنتظر الإنجاز.

منطقة صناعية غير مكتملة منذ سنوات وكل المستثمرين يرغبون في الانتصاب بها ولا يجدون التسهيلات اللازمة من طرف المسؤولين الجهويين وفي المقابل نجدهم يسعون لتركيز معمل السردينة بالمنطقة الصناعية غير المرغوب فيها في المناطق الأخرى.

في ظل هذه الأوضاع القاتمة بالجهة نجد مسؤولين جهويين غير مسؤولين ولا مبالين بوضع القيروان وغير مستقرين بالجهة. هنالك تناحر وصراع داخلي بين المسؤولون الجهويين بجهة القيروان وينطبق عليهم المثل: "العزري أقوى من سيدو." ثم هناك دوائر إلى اليوم يتصارعون من أجلها خاصة دائرة الاستثمار وإلى اليوم القيروان وضعها على حاله ونحن ننتظر الرحمة من الله ونظرة...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسر القوراري عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق، تفضل.

**السيد ياسر القوراري**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية،

بإيجاز وبشكل برقي مجموعة من الرسائل:

رسالتي الأولى موجهة إلى أتباع المفوضية السامية لحقوق الإنسان "والديموات" ومن لف لفهم، أود أن أتلو عليهم موقف هذه المنظمة مما يحدث وحدث في الأراضي المحتلة إبان 7 أكتوبر.

يقول التقرير: "نفذت الجماعات المسلحة الفلسطينية أعمالا عدائية بطرق أسهمت في أضرار لحقت بالمدنيين، وأشار التقرير إلى أن حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى ارتكبت في 7 تشرين الأول 2023 انتهاكات جسيمة للقانون الدولي على نطاق واسع بما في ذلك هجمات استهدفت مدنيين إسرائيليين وأجانب وعمليات قتل وإساءة معاملة لمدنيين وعنف جنسي وتدمير ممتلكات مدنية واحتجاز رهائن" وقال إن هذه الأفعال قد ترتقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وبعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، احتفلت حماس والجماعات المسلحة الأخرى بتلك الهجمات وهو أمر مقلق للغاية وغير مقبول.

إذا كان هذا مرجعكم، فطوبى لكم بهم، لقد ربينا على أن نخوض خلافاتنا الداخلية داخل 164 ألف م$^2$ ومع التونسيين وبالتونسيين وبـ 12 مليون تونسي.

الرسالة الثانية موجهة للحكومة وبشكل موجز أيضا في علاقة بالحراك الاجتماعي، رجاء لا لتجريم التحركات الاجتماعية. المطالب القطاعية النقابية يجب أن نتعامل معها بجدية، نحن نعرف أن هؤلاء الناس جزء من المشروع الوطنيولا يمكن أن توظفهم لا بيروقراطية نقابية ولا أطراف سياسية.

الرسالة الثالثة تتعلق ببعض الإشكاليات التي تخص وزارتكم السيد الوزير ومنها:

ملف الأمنيين والذي سأمدكم به لاحقا ويتعلق بالتعويضات عن حوادث الشغل فيما يخص الأمنيين، هناك حوالي 400 وضعية.

الوضعية الأخيرة تتعلق برخص البناء وقد سبق أن تحدثنا فيها.

سيدي الوزير، في علاقة ببلدية الكاف، منذ ثلاث سنوات من دون لجنة لرخص البناء وقد تم توجيه مراسلة إلى وزارة التجهيز وكان الرد سلبيا وبقي الوضع متعطلا. اليوم أمامي، 150 رخصة بناء في مدينة الكاف، منذ ثلاث سنوات تقريبا ولا رخصة بناء واحدة تم إصدارها، والباب مفتوح أمام البناء الفوضوي، رجاء نتواصل في هذا الموضوع لاحقا، السيد الوزير، شكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق، تفضل.

**السيد فيصل الصغير**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة الداخلية.

في البداية، نثمن كل مجهودات الوزارة في حفظ النظام والتصدي لمظاهر الإجرام وظاهرة المخدرات وغيرها، وهذا ما نلاحظه على مستوى ولاية أريانة، وأخص بالذكر اليوم معتمدية قلعة الأندلس وللأمانة حيث تحسنت الخدمات الإدارية بكيفية غير مسبوقة وخاصة على مستوى العلاقة مع المواطن، رغم قلة الموارد البشرية واللوجستية والحالة السيئة لمركز الأمن وهنا دعوة إلى أخذ هذه العينات بعين الاعتبار، علاوة على الدعم المعنوي للمواصلة على هذه الوتيرة.

فيما يخص قانون المجالس المحلية والجهوية والأقاليم فإن هذه المجالس الثلاثة تنتظر منذ مدة طويلة ونعلم جميعا ما تعرضت له من عدم قبول وإقصاء في بعض المعتمديات وفي بعض الولايات، لكن كان من الأجدر تشريك هذه المجالس المحلية والجهوية في الجلسات بصفة ملاحظين حتى يتعلموا كيف تسير الجلسات خاصة وأنها المرة الأولى التي يخوض فيها هؤلاء تجربة في المجال السياسي.

كما أنه من الممكن استغلال خطة الكاتب العام في إدارة دورات تكوينية حول كيفية تحرير المراسلات أو محاضر الجلسات أو غيرها، كذلك وردت على اللجان عدة مراسلات من جهات مختلفة، لكن الأصل في الشيء تمنينا لو جاءت هذه المراسلات في صيغة موحدة تعكس انسجام المجالس في حد ذاتها، لكن مشكورة اللجنة التي أخذت عديد النقاط بعين الاعتبار مثل التفرغ لأعضاء مجالس الأقاليم والدور الرقابي للمجالس المحلية والجهوية والحماية خاصة عند التبليغ ونأمل أن يقع أخذها بعين الاعتبار في النصوص والأوامر الترتيبية.

سيدي الوزير، نحن اليوم في مسار جديد وفكر جديد، وهذا المسار يستوجب بناء عقلية جديدة وهنا دعوة إلى أعضاء المجالس المحلية وأعضاء المجالس الجهوية وأعضاء مجالس الأقاليم ونواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضاء مجلس النواب للعمل بصفة مشتركة، كفانا من قول "أنا تكلمت" و"أنا عملت"، بل يجب أن نفكر في ماذا يمكن أن نبني سويا.

وهنا أدعو سيادتكم سيدي الوزير والسيد رئيس مجلس النواب وكذلك رئيس مجلس الجهات والأقاليم وبقية الرؤساء، إلى إرساء هذه العقلية وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سفيان بن حليمة عن كتلة الأمان والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

**السيد سفيان بن حليمة**

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

سأبدأ بشط مريم وأود أن أذكر الأمر الرئاسي عدد 950 لسنة 2022 والمتعلق بمراجعة حدود المنطقة السقوية العمومية بشط مريم والذي أخرج المقسم عدد 37 لغرض إقامة عديد المرافق العمومية ومن بينها مجمع أمني.

أريد أن أقدم تساؤلا للسيد الوزير، هل هناك نية لإنجاز هذا المشروع خاصة أن إجراءات الإخلاء تمت بأكملها وصدر وقرار التخصيص والأمور العقارية واضحة؟

كذلك، شط مريم خاضعة للحرس وتضم عمادتين منها عمادة الفقاعية الخاضعة لمركز الحرس الترابي بشط مريم وعمادة شط مريم الخاضعة لمركز حرس أكودة وهذا ما خلق إشكاليات كبيرة لدى المواطنين جراء بعد المسافة، لذلك نأمل أن يتم دمج المراكز لتسهيل عناء التنقل على المواطن.

كذلك، أريد أن أنبه إلى أن شط مريم بها منطقة سقوية عمومية والبناء الفوضوي اجتاحها اجتياحا كبيرا، ولا يوجد فيها حرس بلدي، فكل ما يتعلق بالحرس البلدي يرجع إلى بلدية سوسة التي تبعد حوالي 10 كيلومترات وهذا ما يخلق صعوبات لوجستية للتصدي لهذه الظاهرة.

سيدي الوزير، نطلب منكم، بكل لطف، إحداث مركز حرس بلدي في شط مريم، علما أنه يوجد مقر بجانب مركز الحرس كان راجعا بالنظر إلى وزارة الفلاحة وكان تحت تصرف المجلس الجهوي وهو مغلق الآن، يمكننا على الأقل حماية ما بقي من المنطقة السقوية العمومية.

نفس المشاكل تقريبا موجودة في أكودة، حيث الانتصاب الفوضوي، لدينا مشكلة كبيرة في نقص الموارد البشرية حيث لا يوجد سوى رئيس مركز شرطة بلدية فقط، لا يمكنه القيام بأي شيء بمفرده ويحتاج على الأقل إلى أربعة أعوان معه، لأن عملية الإخلاء لإلزام المنتصبين بحجز أمكنتهم صعبة نوعا ما وحساسة، لذلك نطلب منكم دعم مركز شرطة الحرس البلدي بأكودة لكي نتصدى للانتصاب الفوضوي والبناء الفوضوي على حد ...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق، تفضل.

**السيد حسن الجربوعي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

اليوم أمامنا مقترح القانون الأساسي عدد 88 لسنة 2024 والمتعلق بالمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم.

نعود قليلا إلى التاريخ، السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد عبر سنة 2011 عن رؤيته المختلفة لتنظيم السلطة في الدولة وفي سنة 2013 أثناء النقاش العام حول صياغة الدستور تقدم بطرح لهذا البرنامج وفي انتخابات 2019 كان من أهم نقاطه في البرنامج الانتخابي البناء القاعدي ويوم 22 سبتمبر 2021 أصدر أمرا رئاسيا يعلن فيه عن إعداد مشاريع تعديلية تتعلق بالإصلاحات السياسية في إطار التدابير الاستثنائية التي أقرها يوم 25 جويلية 2021.

هذا تاريخ كامل للبناء القاعدي، إذ مرت الفكرة بكل هذه المراحل من طريقة الانتخاب وصولا إلى مقترح هذا القانون.

لماذا قدمت هذه المقدمة؟ لأقول في كلمتين أن هذه الفكرة هي لصاحب الفكرة، بمعنى أنا اليوم لست متقبلا سلبيا، بل بالعكس أي مقترح قانون آخر يمكنني مناقشته وإبداء آرائي وأفكاري وأعيد

القول، لست متقبلا سلبيا وكلامي هذا يلزم حسن الجربوعي ولا يلزم السادة النواب، فكل له قراءته للمقترح.

ما الغاية؟ هذه فكرة جاءت عن طريق رئيس الجمهورية واليوم نحن في اللبنة الأخيرة في هذا القانون الأخير لإنهاء هذه المرحلة وبداية تطبيق البناء القاعدي، اليوم أي مقترح تعديل نراه للمجالس المحلية، وأتوجه بالشكر لكل أعضاء المجالس المحلية وعلى رأسهم معتمدية منزل شاكر لأنهم يعملون في ظروف صعبة للإمكانيات المادية.

إذا كان هؤلاء دخلوا في هذا المسار ولديهم ثقة في المسار الذي توجه فيه السيد رئيس الجمهورية، لذلك أطلب منهم أن تكون لديهم ثقة في الأوامر التي ستصدر في هذا القانون، إذا تبنيت مسارا أكمله للنهاية وهذا السيد الذي منحناه ثقتنا وجددنا له في الانتخابات الرئاسية كذلك نتوقع ونتيقن أن الأوامر الترتيبية ستكون في تطلعات أعضاء المجالس المحلية.

نقطة وأمر فيما يخص هذا القانون.

سيدي الوزير، هناك إشكال فيما يخص صفاقس، لن أتحدث عن الأفارقة لأنه أخذ وقته وأتمنى أن تكون هناك استراتيجية معينة لهذا المشكل.

سأتحدث اليوم عن منظوريك في منزل شاكر، رجائي أن كل المعتمدية وأتوجه بالشكر لأعوان الأمن الموجودين هناك فهم يعملون ليلا نهارا ولكن من غير المعقول أن معتمدية تمثل خمس ولاية صفاقس لا يوجد فيها سوى سيارة واحدة، إذا قاموا بنقل موقوف من منزل شاكر إلى وسط صفاقس لم يعد بإمكانهم التنقل بعد ذلك.

السرقة كثرت والمشاكل زادت، جميع الإخلالات موجودة، آخر عون شرطة توفي منذ سنة رحمه الله انتحر برصاصة. هذا يبين الضغط الكبير الذي يعيشونه، صحيح أن هناك جانبا نفسيا لكن أيضا 10% من الأسباب تعود إلى الظروف التي يعيشونها.

بحكم التضاريس الموجودة لا يعقل أن يتنقل العون من عمادة الرواضي إلى عمادة الحاج قاسم التي تبعد عنها 90 كيلومترا بسيارة لا تليق حتى لتنقل الأعوان، لن أتحدث عن سرقة المواشي وتشكيات الفلاحين، فقد راسلتكم حول هذه الوضعية وكان ردكم أنه لم تصلكم تشكيات في الغرض. صحيح لن تصلكم التشكيات لأن المواطن لكي يتنقل من العمادة إلى المركز يجب أن يقطع 40 أو 50 كلم ووسائل النقل غير متوفرة فيقول: "خليفتي على ربي."

رجائي، بالنسبة إلى هذه المناطق والعمادات على الأقل وفروا الإمكانيات، أول نقطة للأعوان حتى يتمكنوا من أداء عملهم براحة ويعملوا بصدق، ثانيا، حتى يشعر المواطن أيضا بالثقة في المؤسسة الأمنية، رجائي ركزوا قليلا على هذه النقطة وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد الشعباني عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق تفضل.

**السيد محمد الشعباني**

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

ونحن نناقش اليوم مشروع القانون الأساسي الذي يخص المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم في البداية أود أن أنقل حقيقة أن أعضاء المجالس المحلية على الأقل في العمادات هم أناس تحملوا المسؤولية، رغم أن هذا القانون لم يصدر بعد، هؤلاء الأشخاص تقريبا في تماس مباشر مع المواطن لا في إطار تنسيق مع الإدارة فقط، بل هم يتحملون مسؤوليات كبيرة جدا، حتى أن هذا القانون إذا لم يقع إصلاحه بأوامر ترتيبية فلن ينصفهم أمام حجم المسؤوليات التي يقومون بها الآن.

اليوم، عضو مجلس محلي في عمادته مطالب بحل مشاكل الماء والكهرباء ومطالب المواطن اليومية ومتابعة الشهادات ومختلف المشاكل الأخرى، لذلك لا بد أن تراعي الأوامر الترتيبية خصوصيات وأدوار أعضاء المجالس المحلية والجهوية والأقاليم.

سيدي الوزير، وأنت وزير الداخلية، فمن أساسيات المقاربات الأمنية الدور الهام لسكان مناطق الحدود وسأعطيك مثالا: فأنا أصيل ولاية القصرين ونحن ما زلنا نعاني إلى حد الآن من الإرهاب والمقاربة الأمنية لا يجب أن تعتمد فقط على توفير الشرطة، بل يجب أن تكون هناك مقاربة اجتماعية ولا بد أن نشرك سكان تلك المناطق ليكونوا خط الدفاع الأول عن الوطن، لكن السؤال المطروح: كيف نطلب من هؤلاء أن يكونوا في المواقع الجبلية وهم اليوم لا يتوفر لديهم الماء والكهرباء والطرقات ولا أي منوال تنموي؟ يجب إعطاء هذه المناطق أولوية، ويجب تنفيذ هذه الأولوية بسرعة.

كذلك أود أن أذكر أن مركز ماجل بن عباس توجد به سيارة واحدة فقط أمام انتشار الجريمة والمشاكل، كذلك البلديات كبرت مثل فريانة وماجل بن عباس، كذلك لا بد أن نسرع في بعض الدوائر البلدية لتقريب الخدمات أكثر من المواطن.

نقطة أخيرة أريد أن أقولها بكل وضوح وكنائب شعب أنا كمحمد الشعباني، الحركات والإضرابات مكفولة دستوريا وإضراب الأساتذة والقيمين يكفله الدستور، المربون علمونا، اليوم لا يمكن أن نجرمهم فهؤلاء الناس أفنوا أعمارهم في التدريس ولم يقوموا بالإضراب من عبث بل لديهم مطالب شرعية ولا بد من التفاوض معهم بشكل جدي حتى تتحسن المنظومة التربوية ...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق، تفضل.

**السيد عبد الجليل الهاني**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه،

سيدي الوزير، بالنسبة إلى القانون المعروض على أنظار المجلس اليوم هناك فصل شغل الانتباه هو الفصل 9 الذي جاء فيه: "إحالة الممتلكات والمكاسب والمساهمات والاعتمادات المرصودة للمجلس الجهوي على معنى القانون الأساسي المتعلق بالمجالس الجهوية للدولة وتوضع تحت تصرف الوالي".

هذه الأملاك هي اليوم تحت تصرف المجالس الجهوية وموجودة تحت تصرف السيد الوالي والسيد الوالي بطبيعة الحال يبقى يتصرف في هذه الأملاك وفي تسييرها ولكن إن تم إلحاقها بأي معنى وما هو حدود الأملاك أو المداخيل التي ستعود من الأملاك التي ستقع إحالتها على أملاك الدولة كالمداخيل لفائدة المجالس الجهوية أو للجهة المعنية بصفة عامة.

هذه النقطة، أرجو إن كان هناك توضيحات بخصوصها، لأننا نريد أن نعرف حدود تصرف الوالي في الإمكانيات والمداخيل أو المصاريف الموكولة للمجلس الجهوي أو لدائرة المجلس الجهوي إن كانت هناك دائرة.

وبالنسبة إلى الجهة وبما أننا نتحدث في نفس الإطار، قامت السيدة والية نابل مؤخرا ومنذ توليها الولاية بزيارات ميدانية للمعتمديات وكنا قد رافقنا السيدة الوالية خلال هذه الزيارات ولكن بعد أن تم القيام بهذه الزيارات وفي إطار تقييم ومتابعة نتائجها يتم تغييب النواب الذين كانوا موجودين على الميدان.

إذا كنت اليوم بصدد الإعداد لهذا المجلس لتقييم العمل تحضر معك المعتمد أو كاتب عام البلدية أي منظوريك، فإننا بهذا الشكل لم نفعل شيئا وحضورنا كان أمرا ثانويا، فقد ذهبنا وقضينا اليوم تحت أشعة الشمس أو تحت الأمطار أو غير ذلك، نحن نعمل من أجل البلاد هذا ليس فضلا منا، ولكن عندما نريد أن نقيم ونعرف سبب خروجنا لهذه الزيارة الميدانية وما الهدف منها؟

كان الهدف من هذه الزيارة هو الوقوف على النقائص والإخلالات، اليوم الأرقام محرجة ومخجلة، بعبارة أخرى وبكل وضوح فإن الوالية السابقة كانت بمثابة الكارثة على ولاية نابل ولمدة سنتين لم نتحصل على مناب الولاية من التمويلات الوطنية المخصصة للجهة وهي 14 و15 مليار، بذلك فإن مبلغ قيمته 30 مليار لم تتحصل عليه الولاية والتمويلات التي تحصلت عليها الولاية سابقا لم يتم صرفها وتم اقتراض 5 مليارات ليتم إصلاح بهذا المبلغ "حمام".

اليوم في سنة 2024 4% فقط من الميزانية المرصودة أو الاعتمادات التي تم رصدها تم صرفها وهذا صدر عن وزارة المالية، 4% من الاعتمادات أي ما يقارب 500 ألف دينار، هذا المبلغ فقط الذي تم صرفه ربما قد تم تقديم مشاريع ولكن لم يتم الدفع وصرف الاعتمادات وحتى إن تم دفع المصاريف فإن نسبة الإنجاز لن تتجاوز 10%.

لذلك فإنه على مدى أربع سنوات لم يتم إنجاز شيء في ولاية نابل على مستوى التنمية وقد كنت رئيس بلدية وقدمت مشروعا للماء الصالح للشراب وصادق عليه المجلس الجهوي ومنذ سنة 2021 إلى حد اليوم لم يتم إنجازه وهذه العائلات إلى غاية اليوم لم تتحصل على الماء الصالح للشراب وبهذا الشكل نثقل أكثر كاهل الميزانية، لأنه إلى حد اليوم الانتخابات البلدية التي من المفروض أن تكون عقدت ومن المفروض أن يكون هناك مجالس ليقع أيضا محاسبة المنتخبين كما سيتم محاسبة النواب وأعضاء المجالس المحلية غدا على رخص الربط بالماء الصالح للشراب والكهرباء، فمنذ أن تم حل البلديات لم يتحصل الناس على رخص،

هناك أشخاص تقدموا بمطالب وهي موضوعة اليوم تحت أنظار المجلس وتحت أنظار اللجنة الأولى واللجنة الثانية، اليوم هناك لجنتان تتوليان النظر، هناك لجنة محلية ولجنة جهوية ولكن هناك أشخاص لم ينتظروا بل ذهبوا إلى المحكمة وأنفقوا مليون ونصف وتحصلوا على رخص والآن في محكمة قرمبالية الملفات بالمئات، تحصلوا على تراخيص وتوجهوا إلى "SONEDE" وإلى "STEG"وتمكنوا من الربط بالماء الصالح للشراب.

لماذا نترك هذه الأموال لعدول التنفيذ وللمحامين الموجودين بالمحاكم في حين كانت البلديات أو المجالس التي ستمنح هذه الرخصة...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمادي العشاري غيلاني، غير منتم، له ست دقائق.

**السيد حمادي العشاري غيلاني**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بسامي إطارات الوزارتين،

بداية، رسالة برقية: لا مفوض سامي ولا منصف ولا عادل، تونس دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، الشؤون الداخلية واستقلال القرار الوطني بالنسبة إلينا خط أحمر.

في علاقة بالمشروع، سيدي الوزير، لن أتحدث لا على فلسفة المشروع ولا على أهداف المشروع، لأنه من الواضح من البداية في إطار رؤية التعويل على الذات في تثمين مواردنا أو ثرواتنا الطبيعية وفق أهداف أو وفق ميزات تفاضلية وتنافسية لخصوصيات الجهات على أساس الإدماج والتصعيد والقضاء على التهميش، تصبح مخططاتنا التنموية كلها مخططات مواطنية أي نابعة من انتظارات المواطن ولا تقطع مع الطريقة القديمة بأن تصبح الإنجازات في واد وحاجيات المواطنين في واد آخر.

هذه المسألة مرتبطة بهذه التجربة الجديدة، ولنقل بأنها تجربة جديدة وطموحة قابلة للتحسين والتطوير من خلال تجربتنا لها في البداية والذي هو قادر على إنجازها، فإن التشريعات ستبقى حبرا على ورق،

أنا أتحدث في هذه المسألة لأنه على مدار سنوات مارست الشأن العام، لذلك فإنني أؤمن بشيء أن الدولة موحدة من خلال مؤسساتها وهياكلها وعليها أن تعمل في تناغم وانسجام وفق اختلاف الاختصاصات التي حددها الدستور، أي أنه لا يجب أن تقوم مؤسسات الدولة على مسألة تنافس أو صراع في علاقة الوظيفة التنفيذية بالوظيفة التشريعية.

لقد تطرقت إلى هذا الموضوع لأننا موجودون منذ سنتين في مجلس النواب وهناك مسائل لا نريد التطرق إليها تحت قبة البرلمان، نود ألا تظهر كشيء لا يخدم المسار الذي تبنيناه والذي نريده أن ينجح تحت قبة البرلمان أو في وسائل الإعلام ولكن للأسف بتواضع كبير سنجد أن هذه السياسة التي نريد تطبيقها على مستوى الواقع ما هو موجود ليس كما هو مرسوم في هذا القانون، فجملة المشاريع المعطلة في سبيطلة وفي ولاية القصرين وأنا أتحدث منذ سنتين بكل تواضع على هذه الوضعيات، ما هو سبب تعطيلها؟ السبب يعود إلى مشاكل بسيطة، هذه المشاكل لا هي مشاكل مادية ولا بشرية، مشاكل بسيطة، لن أذكر التعمد الموجود في بعض الإدارات ومن بين هذه المشاكل البسيطة، مجلس محلي منتخب مشروع 240 مليار يفترض أن المجلس منتخب لتحقيق انتظارات المنتخبين، تقوم بطردهم وتقوم بتحرير محضر جلسة، أي سلطة سياسية وسلطة إدارية، لا يحقق انتظارات المواطنين ويتم تعطيله ويقوم المجلس المحلي بعقد جلسة ويضع فيها مطالبه فقط ويتم تمريرها للولاية

ونحن ننتظر أن تجد الولاية "consensus" بينهم ليتم ترضية الطرفين ليجلسا مع بعضها وكذا،

لا يمكن أن تحل الأمور بهذا الشكل، وأنا أحترم شخصي وأحترم صلاحياتي وأنا ملتزم بدوري التشريعي والرقابي، كما ذكرت سابقا، تحت قبة البرلمان ولكن إن أتاك مواطن من القصرين أو سبيطلة للمجلس هنا وحدثك عن وضعية في علاقة بالوظيفة التنفيذية يجب أن تقبله وأن نستمع له، إن لم يجد من يستمع إليه فأنا سأستمع له، يقول بأنه عاطل عن العمل ويقول أن لديه مشروع من 2015 أنفق عليه المليارات وليتم كهربة بئر -وقد كررت هذا عشر مرات تحت قبة البرلمان- بـ 120 مليون لا يمكن كهربته والناس عطشى.

السيد الوزير، تأتيك هيئة لجمعية مائية وتجلب معها ملفا كاملا فيه معاينات لعدل تنفيذ وهذا الملف فيه قضايا للمحكمة ويتضمن صورا على الإخلالات وعلى الفساد الموجود في الجمعية، وبعد ذلك يأتيك بـ "décharge" أمضت عليه المعتمدية و"décharge" آخر أمضت عليه الولاية، بمعنى هل أن الولاية والمعتمدية اطلعت على هذه الإشكاليات أم لا؟ بما أن هناك "décharge" يعني أنها اطلعت. أين هي؟ لماذا لم تتدخل؟ لماذا لا تتدخل وتنادي الهيئة القديمة وتبحث؟ لماذا الناس عطشى بينما تم جلب ملف كامل لك يتضمن كل الإخلالات؟ هنا تطرح نقطة استفهام.

السيد الوزير، احتراما لدوري تحت قبة البرلمان واحتراما للمسؤولين وبكل مسؤولية وعقلانية...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

**السيد معز بن يوسف**

سيدي الوزير، مرحبا بك وبكافة الطاقم المرافق لكم،

سيدي الوزير، المبدأ الأساسي في التعيينات يجب أن يكون إمكانية تحمل المسؤولية خاصة على مستوى التسميات وعلى المستوى الجهوي وعلى مستوى والولايات والمعتمديات، لأنه اليوم للأسف الشديد يمكن أن أقول لك بأن ولاية سوسة -مع احترامي لشخصه- على رأسها السيد الوالي الذي لا يعرف مشاغل الولاية الأساسية، لأنني عندما أترك المشاغل الكبرى والمشاريع الكبرى المعطلة في الولاية والتي لم تتحرك منذ سنوات وأذهب وأقوم بزيارات وأخرج وأتحرك من هنا إلى هناك، أي أحيان تقوم بثلاثين زيارة في اليوم ولكن لا يمكنني التدخل ولا يمكنني أن أحرك شيئا ولا أقدر على تحسين شيء ولا يمكنني تغيير شيء، فيجب اليوم أن يتحمل كل طرف مسؤوليته حتى لا نتساءل غدا لماذا،

السيد الوزير، نحن في ولاية سوسة نعيش مع مسؤولين كل مسؤول يأتي للولاية تقريبا للسياحة فقط في حين أنك تعلم وأنت ابن ولاية سوسة واليوم كل البلديات موجودة تحت إمرتك، اذهب إلى الولاية وشاهد الوضع حتى على مستوى النظافة، اليوم أصبحت لدينا ولاية وسخة جدا وسوسة يزورها تقريبا 3 ملايين سائح في السنة، لذلك السيد الوزير هذا يبقى دائما مسؤولية الناس الموجودين في البلاد لأنه يجب أن نفهم بأن لديك ولاية يوجد بها تقريبا حوالي مليون ساكن، لا يمكن أن يتواصل تسييرها بهذه الطريقة وبهذا الشكل.

كذلك السيد الوزير، هناك مشكل العمد، لديك أكثر من ألفين عمدة اليوم بدون قانون أساسي، تقريبا مر علينا ثلاثة أو أربعة وزراء ولم نشهد تقدما في قانون العمد وأنتم تعرفون وضعية هؤلاء الناس، لذلك أطلب منك بكل تقدير وبكل احترام أن تقوم بمراجعة الإعفاءات التي حصلت في صفوف بعض العمد، لأن بعض الإعفاءات التي تمت في المدة الأخيرة تم القيام بها بأشياء غير معقولة.

أيضا لدينا مجموعة من المعتمدين الذين تم إنهاء مهامهم وحتى من المعتمدين الأول، هؤلاء دخلوا واطلعوا كيف تعمل الدولة ويعرفون الدولة من الداخل ولديهم حتى أسرار الدولة ولكن يتم إعفاؤهم ويجدون أنفسهم عاطلين عن العمل، لذلك لا بد من تسوية وضعية هؤلاء خاصة أن من بين هؤلاء أشخاص من تم تعيينهم من القطاع الخاص وبقوا يعملون مدة ثماني أو تسع سنوات، وبعد ذلك وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل وهي وضعيات اجتماعية صعبة للغاية.

أمر آخر السيد الوزير، لا بد أن ننظر بصفة جدية اليوم في موضوع الشرطة البلدية، لأنه مع الأسف الشديد لم نتمكن اليوم من إيقاف البناء الفوضوي في أغلب المعتمديات، فرجائي كل الرجاء، ربما إعادة كل التراتيب البلدية للبلديات ولإدارة البلدية، شكرا لكم وبالتوفيق في مهامكم.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

**السيد أحمد بنور**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية،

المواطن يريد أن يشكر عبركم الإدارة العامة للقرجاني وللعوينة على حسن التعامل، كذلك هناك ملاحظتان يسوقهما لكم:

أولا، كيف لفرقة العوينة الإدارة العامة أن يكون هناك حجر أساس في التدشين من قبل رئيس حكومة سابق هرب للخارج وقام ببيع تونس وهو مطلوب للعدالة، يبقى إلى اليوم يوشح مدخل فرقة أمنية بالعوينة الذي يمثل مركزية الأبحاث؟ لذلك أطلب من سيادتكم الإذن برفعها لأنها لا تشرف هذه الإدارة العامة.

كذلك في الجرائم السيبرنية: نلاحظ نقصا شديدا في الأعوان، حيث تختص فقط الوحدة المركزية بالعوينة في المجال بالإضافة إلى عدم وجود تشجيعات لأعوانكم وإطاراتكم في إطار منحة لدفعهم نحو التعهد بملفات من تلقاء نفسهم.

أيضا لماذا يقتصر البحث في هذا النوع من الجرائم وهي عديدة جدا لإدارة وحيدة فقط بالعوينة؟

كذلك بدون إطالة في موضوع الديوانة، أقترح تحويلها تحت إشرافكم أي إشراف وزارة الداخلية خاصة لكونهم يحملون الزي النظامي وليس لوزارة المالية، كذلك بعد تجميد جهاز الشرطة البيئية بمقتضى المرسوم عدد 5 لسنة 2023 وفي إطار برقية من سيادتكم مؤرخة في 11 فيفري 2025 متعلقة بإعادة منظومة الرقابة ومعاينة وزجر مخالفات ترتيب الصحة:

أولا، ألتمس منكم استبعاد الإطارات والأعوان التي ساهمت سابقا في إحداث هذا السلك باعتبار فشلهم الذريع في إدارة المرحلة

وإفشالهم للمشروع، فلماذا قمنا بفسخ الجهاز عوضا عن هيكلته، وهذا إهدار للأموال العمومية؟

كذلك نتساءل عن التسمية الجديدة، هل سيكون لهم زي نظامي؟ هل سيمكننا من الضابطة العدلية خاصة أنهم يقومون بتحرير المحاضر العدلية؟ كما ألتمس منكم الإذن بنقل مركز حرس يقع وسط مدينة المهدية ونقله إلى ريف المهدية بين الحكام والسعد مسعد، مدينة المهدية مغطاة بالأمن الوطني مشكور وسرقات المواشي والدراجات، هذا ما طلبه مني المواطنون، لا نريد مركز حرس بمدينة المهدية ومجالها الترابي "شرطة".

كما نلتمس منكم تجهيز فرقة شرطة مرور المهدية بسيارة للعمل الإداري، فهم يعملون على مدى 24 ساعة، سيدي الوزير، يعملون من الصباح إلى الليل بتجهيزات متقادمة، لذلك فإن الأمر يستدعي منا دعمهم ودعم المهدية بأعوان في موسم الاصطياف، علينا من الآن التفكير في دعمهم.

كذلك ألتمس منكم التفكير في إحداث إدارة عامة وجهاز استعلام جبائي بتونس، مع تغول الفساد وشبكات السمسرة والتحيل في المجال الجبائي، كما ورد عليّ ملف من مستثمرة مفاده بأن بلدية سليمان وهي ليست مرجع نظري لكننا نواب تونس تستورد البطالة، هذا المشروع كان على ذمة غرباء من جنسية أخرى، قام المستثمر التونسي بشرائه وتم إعطاء الرخصة لمستثمر أجنبي والمستثمر التونسي إلى يومنا هذا يحاول الحصول على رخصة وقد اقتنى كل المشروع بمدينة سليمان.

نقطة أخرى، الرجاء مراجعة المسار المهني ...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد لطفي سعداوي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

**السيد لطفي سعداوي**

شكرا السيد الرئيس،

تحت قبة البرلمان أرحب بالسيد وزير الداخلية وبكافة الحضور.

أولا، في البداية أريد أن أعبر عن تمنياتي لكافة أعضاء المجالس المحلية بالتوفيق والنجاح في مهامهم التي بدأوا فيها منذ سنة تقريبا دون كلل أو ملل، فقد عانوا فيها صعاب التنقل وحضور الجلسات والاتصال بالإدارات الجهوية والمحلية، همهم الوحيد رفع مشاكل ونواقص جهاتهم وسندا لنواب الشعب والإدارة.

وفي هذا الإطار أستغل فرصة وجود السيد الوزير، لألفت نظركم لموضوع يتعلق بالمرسوم عدد 9 لسنة 2023 المؤرخ في 8 مارس 2023 حول تراخيص الربط بالشبكات العمومية وهو مرسوم نشجع فيه روح إحكام السيطرة على ظاهرة البناء الفوضوي، إلا انه لا يراعي خصوصيات كل المناطق العمرانية، حيث نتج عنه تعطل تام للانتفاع بالماء والكهرباء وولد سوء تفاهم بين البلدية والمواطن خاصة في البلديات المحدثة،

فكيف يمكن تطبيق هذا المرسوم على بلدية عبيدة من معتمدية الشبيكة أو بلدية العين البيضاء من معتمدية حفوز وهي تفتقد إلى مثال التهيئة العمرانية؟ فهي بالأساس منطقة فلاحية تفتقد إلى كل مقومات البناء العمرانية وبالرغم أن المرسوم ترك إمكانية الترخيص الاستثنائي عن طريق الولاية، فكان مرسوما لينا يشترط وجود مسؤولين يتحلون بفكر الاجتهاد والمثابرة خدمة لصالح المواطن ورفع العراقيل الإدارية وهو ما لا يتوفر في ولاية القيروان.

نقطة ثانية السيد الوزير، وهنا أطلب لفت نظركم لها، وذلك فيما يخص إسناد بطاقات عدد 3 لمستحقيها خاصة بعد ما وقع القطع مع تقديم الوصل الذي يثبت تقديم المطلب، حيث بلغنا العديد من التساؤلات حول عدم تمتعهم بها بالرغم من أهميتها في العديد من الملفات والمناظرات ورغم سلامة ونظافة ملفهم الأمني ورغم طلبها سواء عن طريق مراكز الأمن أو عن طريق...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له سبع دقائق.

**السيد محمد علي**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس البرلمان،

السيد الوزير والسادة مرافقيه ومرافقاته،

السادة النواب،

تحية لكم جميعا،

اسمحوا لي بداية أن أعزي أهلي وأهلكم بمدينة أم العرايس في شهداء الحادثة الأليمة التي جدت ذات يوم حزين 18 فيفري 2025 وأقول جيدا شهداء الإهمال والتهميش والإقصاء، أحيي من خلالكم كل الذين تضامنوا وعبروا عن غضبهم وألمهم ومطالبهم في العدالة.

سادتي الكرام، إن إضرابهم وغضبهم لم يكن ردة فعل على الحادث لأننا نؤمن جميعا بالقضاء والقدر ونؤمن بحتمية الموت، لكن نحن جميعا ندرك أنها القشة التي قسمت ظهر البعير بعد عقود طويلة جدا من القهر و"الحقرة" والإهمال في كل الأحقاب السياسية للبلاد التونسية قبل خروج المستعمر الفرنسي وبعده،

اسمحوا لي سادتي أن أكون جهويا، فأذكر بأن هذه الجهة العزيزة قدمت الكثير لتونس من الثروة والصناعة أهمها ومن الحضارة أقدمها وقدمت من ضريبة الدم والاستشهاد الكثير ومن قوافل المجاهدين في التاريخين القديم والحديث، لقد كانت جبالها مسرحا لمقارعة الاستعمار سيدي عيش وجبل أم العرايس وعرباطة، ومقاوموها كانوا ضمن كوكبة وقادة مقاومة الكفاح والتحرير: لزهر شرايطي وعبد العزيز العكرمي والعربي الملايل والبشير الزارعي إلى آخره وكان شبابها ولا يزال في مقدمة مقارعة الاستبداد والظلم والقهر فلا نستطيع أن ننسى شباب المناجم الذي قدم ضريبة غالية من الاستشهاد: هشام علايمي وحفناوي المغزاوي وعبد الخالق عمايدية دفاعا عن الكرامة والعدل والحرية في أطول منازلة بين المدن المنسية المهملة والاستبداد لمدة ثلاث سنوات بين المدرسين والمعطلين والعاطلين والنقابيين والسياسيين: عدنان الحاجي، حفناوي بن عثمان، رضا الرداوي والشهيد شكري بلعيد والمرحوم حسين مبروكي.

في الاستبداد لن ننسى أيها السادة ملحمة أروقة المحاكم والأحكام التي طالت شبان الحركة الوطنية وتراوحت بين العامين وعشرين سنة، تلك الجهة قدمت الكثير من التضحية والآلام والمعاناة، لكن للأسف هذا حالها الآن والأمس: التهميش الممنهج،

"الحقرة"، منذ حكم بورقيبة لم يتغير حالها، بل هي منسية وإلى الأسوأ.

سادتي الكرام، ليس منة أن نقول أن تلك الجهة احتضنت قوة العمل بالداموس والمناجم من كل ربوع تونس ومن الجزائر وليبيا والمغرب، فلا تخلو مدينة منجمية من أحياء المغاربة والسوافة والطرابلسية وقد أهدت من عرق البرنوس ومن الداموسي لأكثر من قرن لكن للأسف كل الحكومات والساسة لم يحترموا حقوق الأهالي في عدالة صحية ونقل لائق وحياة كريمة، حقهم في عدالة صحية تجبر ضرر الأمراض الخطيرة الناتجة عن تلوث الماء والهواء والجو وما تحت الأرض وما فوق الأرض جراء السموم المنبعثة من المعامل وفضلات الفسفاط ومياه المغاسل الطينية،

حقهم في نقل لائق وطريق سيارة ومطار ومحطات نقل لائقة المدن مثل كل المدن الكبرى، كل مراكز الولايات فيها وحقهم في طرقات لائقة بالمسافرين للتداوي والبحث عن العمل في مدن أخرى بعد أن ضاقت بهم السبل وتهدمت مدنهم، ولم ينالها من الاهتمام غير مجالس وزارية وزيارات فلكلورية ووعود زائفة تتلاشى بمرور الزمن.

السادة الحكام والساسة الكرام،

أدعوكم جميعا أن تزوروا مدن الرماد وتسكنوها لأيام قلائل ستفهمون معنى أن يغضب الشعب ويحتج ويضرب، ستجدون مدنا كاملة بلا ماء أحيانا لأشهر لأن ماءهم استنزفته مغاسل الفسفاط والمعمل الكيميائي وستجدون أمهات أرامل فقدن رفاقهن في العمر في الدواميس قديما وأمهات ثكالى أكلت أبناءهن عجلات شاحنات الفسفاط المحملة وهي تشق مدن الرماد الحزينة وتنشر غبار الفسفاط القاتل وتهدم ما جادت به الحكومات المتعاقبة العاجزة من طرقات قليلة،

هذا يسير من كثير يحمل إلى الغضب والثورة، هم ليسوا لصوصا ولا متآمرين، مطالبهم بسيطة، إنها مطالب كل المدن المنسية، كل المدن المقصية في ربوع بلادنا إنها مطالب الشعب التونسي في الحرية والكرامة والشغل، مطالب المعطلين والعاطلين عن العمل، مطالب كل الشعب التونسي الذي خلع نظاما في 2011 ويدافع عن الشغل والحرية والكرامة، شباب الجهة لا يطلب تعويضات ولا حسنات من طلاب الجاه والثروة والسلطة، شبابنا مطالبهم بسيطة ودستورية وحقيقية.

مرة أخرى أحيي أهالينا في أم العرائس وأقول لهم، نحن معكم جميعا من هنا في مطالبكم الحقيقية المشروعة في خصوص مشروع في خصوص سياق ما حصل في الجهة من حركة اجتماعية رافضة لكل أشكال الإهمال، يوم أمس أهانت التلفزة الوطنية الجهة حين غيبت حدث يوم الغضب تماما وحرمت كل التونسيين والتونسيات من معرفة حقيقة ما يحصل بالجهة ويبدو أننا أمام عبد الوهاب عبد الله جديد وأدعو البرلمان إلى مساءلة الرئيس المدير العام للتلفزة الوطنية، كما أدعو كل النواب إلى عدم حضور برامجها الصفراء.

في خصوص مشروع القانون المعروض، مهم جدا المصادقة عليه بعد طول انتظار قارب السنة حتى يتمكن أعضاء المجالس من ممارسة حياتهم ومهامهم ومعرفة ما لهم وما عليهم في علاقة بالسلطة التنفيذية والمرافق المحلية الجهوية والوطنية العامة، مع الشكر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

**السيد ياسين مامي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة الوفد المرافق،

بداية أقول أخيرا تم خلال الأسبوع الفارط المصادقة على صفقة تعيين مكتب دراسات للانطلاق في مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية الحمامات وهو ملف معطل منذ خمسين سنة، لجنة الصفقات الوزارية بوزارة الداخلية قامت مؤخرا بالمصادقة عليه واليوم ما هو مطلوب الأكثر والأهم هو الرقابة والمتابعة مع بعضها لالتزام مكتب الدراسات بالآجال المحددة حتى تتم المراجعة في أقرب الآجال ولا يقع تعطيل المواطنين.

إن غياب مثال التهيئة العمرانية منذ خمسين سنة تقريبا تسبب في العديد من المشاكل في الحمامات، إن عدم حصول المواطن على الرخصة من البلدية بسبب غياب مثال التهيئة:

استشراء للفساد، الفساد الذي انتشر بكل أنواعه ويجعل الناس يفلتون وما جعل مظاهر الفوضى التي سادت واستشرت وهذا السبب فيه غياب مثال التهيئة،

استنزاف الإدارة، الإدارة تم استنزافها اليوم أيضا بسبب غياب مثال التهيئة العمرانية،

الاكتظاظ، مؤسسات اقتصادية وحتى مدارس خاصة لم يتم فتحها اليوم بسبب أمثلة التهيئة العمرانية الذي لم يتم مراجعته منذ خمسين سنة، لذلك فإن هذا الموضوع تم وضعه على السكة مؤخرا بعد مسارات كبرى وشاقة نستبشر بها إن شاء الله خيرا.

السيد وزير الداخلية، اليوم وبوصفكم وزيرا للداخلية ووزارة الداخلية هي سلطة الإشراف: للبلديات، للولاية، للمعتمد، للأمن، كل هذه القطاعات التي تمثل السلطة التنفيذية وتمثل أجهزة الدولة موجودة تحت إشراف وزارة الداخلية.

أريد القول بأن هناك مشاكل يتساءل عنها المواطن البسيط، اليوم الفوضى الموجودة سواء في الانتصاب أو في البناءات الموجودة اليوم والتي أصبحت أمرا لافتا للانتباه، هذه وظيفة من؟

جهاز التراتيب والشرطة البلدية والحرس الوطني يريد أن يعرف المواطن البسيط كيف تسير المسارات والجميع يعي كيف يسير العمل معهم، ولكن هل الدولة تعلم اليوم بملف كهذا؟ الفوضى الموجودة من المسؤول عنها؟ من مهمته الردع؟

اليوم في ظل هذا الوضع الضبابي أصبح هناك تلاعب، أحرر لك قرارا ولكن لا يتم بعثه إلا بعد أن يبني فلان، أصبحنا نلعب في الكر والفر، تقول له هناك انتصاب فوضوي، بعد ذلك لا نرى هذا الانتصاب وبعد ذلك تقول له عليك بالقضاء على هذا الانتصاب الفوضوي، يقول يجب أن نجد لهم مكان لينتصبوا به، لذلك وجدنا أنفسنا في دوامة وفي تطبيع، نريد أن نطبع بالقوة مع مظاهر لا يمكننا التطبيع معها على حساب مدينة ووجهة عالمية، لا يمكننا من أجل 120 ألف متساكن أن نراعي ثلاثة أو أربعة أو خمسة ينتصبون انتصابا فوضويا ونراعي أشخاصا خلقوا اليوم مسارات موازية للفساد وللتمعش من الضبابية الموجودة.

أريد أن أشكر أيضا وزارة الداخلية لأنه كان هناك تجاوب كبير في الفترة الأخيرة خاصة في المواضيع التي يتم طرحها،

وأخيرا إن تركيز كاميرا المراقبة في الحمامات، هذا الملف تم تحريكه وهذا في الحقيقة بفضل التنسيق خاصة من السيد والي نابل وخاصة من قبل مدير الإقليم الوطني بنابل، كان هناك تنسيق وتحريك كبير لعديد الملفات، مركز حي الرياض، منظومة كاميرا المراقبة في الحمامات هذه تشهد تقدما وإن شاء الله بقية الملفات الأخرى التي تتعلق بالماء وبالكهرباء أيضا نجد لها حلا...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتم، له ثلاث دقائق.

**السيد محمود العامري**

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات السيدات والسادة نواب الشعب المحترمين،

نرحب بالسيد وزير الداخلية وكافة إطارات الوزارة،

في مستهل المداخلة نود أن نعبر عن تقديرنا العميق للمجهودات الجبارة والتضحيات الجسيمة التي تبذلها وزارة الداخلية بكافة أسلاكها من أمن وطني وحرس وطني وحماية مدنية في أداء مهامها السامية في حفظ أمن البلاد والعباد وتطبيق القانون.

نقف اليوم أمام لحظة تاريخية حاسمة، تهدف إلى استكمال البناء القاعدي من خلال المصادقة على مشروع القانون الأساسي عدد 88 لسنة 2024 المتعلق بالمجالس المحلية والجوية ومجالس الأقاليم، هذا البناء سيقوم على إرادة حقيقية للمواطنين في كامل العمادات بما يتماشى مع روح دستور 25 جويلية الذي أعاد القرار الوطني إلى الشعب بعد تحرره من هيمنة الفساد والتجاذبات.

إن مشروع هذا القانون يعتبر خطوة محورية في تعزيز وتكريس الحكم المحلي في البلاد، وذلك من خلال تمكين ممثلي الشعب على المستوى المحلي من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع التي تلبي احتياجات المواطنين،

لضمان نجاح عمل المجالس المحلية لا بد أن تتمتع هذه الجماعات باستقلالية إدارية ومالية حقيقية تتيح لها اتخاذ القرارات المناسبة وتنفيذ المشاريع بفعالية بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة تخدم جميع المناطق،

في نفس السياق أصبح من الضروري أيضا تسريع مراجعة مجلة الجماعات المحلية إلى جانب إصدار القانون الأساسي للمعتمدين والعمد وذلك لضمان وجود إطار قانوني متكامل ودقيق، ينظم العلاقة بين الهياكل المحلية وأجهزة الدولة ويحدد بوضوح صلاحيات كل طرف.

سيدي الوزير، في ختام المداخلة، أود أن ألفت انتباهكم إلى الوضع الراهن والصعب الذي تعيشه ولاية سوسة نتيجة سياسة التميز الإيجابي التي أدت إلى تهميش الجهة وتعطل العديد من المشاريع التنموية، مما ساهم في زيادة معاناة المواطنين داخل المعتمديات وأنا أتوجه إلى سيادتكم اليوم بطلب النظر بشكل خاص في مشاغل ومشاكل معتمديات القلعة الصغرى وسيدي الهاني والدفع لتسريع المشاريع المعطلة فيها، كما أدعو إلى برمجة مجلس وزاري خاص بولاية سوسة واتخاذ قرارات من أجل تفعيل عديد المشاريع التي بقيت حبرا على ورق منذ سنوات.

سيدي الوزير، نتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهامكم، تحيا تونس والمجهد للشهداء.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

**السيد عزيز بن الأخضر**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم وكل الطاقم المرافق،

اليوم ونحن نصادق على القانون الأساسي للمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم نؤسس لمرحلة جديدة لتسيير الشأن العام، حيث تصبح هذه المجالس أكثر قربا من المواطن وأكثر قدرة على تحقيق التنمية العادلة والمتوازنة.

هذا القانون ليس مجرد نص قانوني، بل هو خطوة نحو تكريس اللامركزية الفعلية وتمكين الجهات من إدارة شؤونها وفق خصوصياتها وحاجياتها الحقيقية.

إن نجاح هذا المشروع يعتمد على وضوح الآليات خاصة حتى يفهم المواطن اليوم دور هذه المجالس الأساسي، ونعرف القانون الانتخابي وقانون سحب الوكالة الذي يعتبر سيفا فوق هذه المجالس، ويجب أن نفهم المواطنين أنهم ليسوا لإعطاء التراخيص والمساعدات وبطاقات العلاج المجاني وليس لتعويض المعتمد ولا الولاية وإلا البلدية، والعكس بالعكس وهذا مهم جدا ويجب أن يفهم المواطن دور المجالس المحلية.

نؤكد اليوم، نحن كنائب شعب عن دائرة مرناق، التزامنا بمتابعة تفعيل هذه المجالس حتى تكون صوتا حقيقيا للمطالب التنموية للمواطنين وأداة لاقتراح مشاريع تنموية فعلية بعيدا عن البيروقراطية ومن هنا نداء إلى آهالينا بمعتمدية مرناق الأعزاء، بلدية مرناق وبلدية الخليدية وكل أبناء تونس بمختلف المعتمديات، حان الوقت لتوحيد جهودنا وإعلاء صوت المواطن في مسار القرار الوطني.

المجلس المحلي لمعتمدية مرناق مثله مثل المجالس المحلية في البلاد هو قوة مقترح، هو الفضاء الذي يجمع اقتراحاتكم وأولوياتكم لترفع إلى المجلس الجهوي ثم إلى مجلس الإقليم وصولا إلى الغرفة الثانية مجلس الجهات والأقاليم، حيث تتحول إلى قرارات أو سياسة وطنية تعرض على الحكومة وعلى مجلس النواب.

أنا عزيز بالأخضر نائب على الشعب التونسي في مجلس النواب الشعب أضع نفسي في الصف الأول للدفاع عن مطالبكم، ليس فقط كأبناء مرناق بل كأبناء تونس جميعا، التغيير يبدأ منكم ومن اقتراحاتكم ومن رؤيتكم لمستقبل جهاتكم.

سيدي الوزير، أريد أن أغتنم فرصة حضورك معنا وأتوجه على المستوى الجهوي بجزيل الشكر والتقدير إلى كافة الإطارات الأمنية والسلط الجهوية بولاية بن عروس عن التضحيات الكبيرة التي يبذلونها اليوم في موضوع ربما لا يريد الناس التحدث فيه أو يخجلون منه ألا وهو موضوع تأمين المباريات الرياضية في ولاية بن

عروس في ظل المسؤولية المضاعفة مقارنة بالولايات الأخرى وهذه حقيقة يجب أن تقال نظرا لكون بن عروس تمثل قطبا رياضيا رئيسيا يحتضن عددا كبيرا من التظاهرات الرياضية، وهذا كله على حساب الأمن العام وعلى حساب الشرطي والأمني.

ندرك جيدا أن رجال الأمن يقضون أكثر من 12 ساعة وقوفا في ظروف صعبة تتطلب تركيزا عاليا وجهدا بدنيا ونفسيا كبيرا، لذلك ونهدف دعمهم...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

طلبت ثلاث دقائق واحترمنا ذلك. تفضل السيد رضا الدلاعي.

**السيد رضا الدلاعي**

شكرا، نرحب بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

طبعا نحن في إطار نقاش مشروع القانون الأساسي عدد 88/ 2024 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والجهات والأهم في هذا القانون هو ما أعطي للمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم والجهات صفة الجماعة المحلية والشخصية القانونية والإدارية والمالية، كذلك أعطي هذا القانون فرصة لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل، والتداول في مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية في إطار وحدة الدولة. لكن المطلوب هو أن يقع تحديد دور هذه المجالس في علاقة بالبلديات خاصة ونحن مقبلون على انتخابات بلدية، علاقتهم بالمعتمد وعلاقتهم بالعمدة وهذا يجب أن يوضح في الفترة القادمة.

النقطة الثانية في خصوص مخططات التنمية في المحلي وفي الجهوي وفي مختلف المخططات التنموية العامة، فالمسألة كانت تقوم على التشاركية حتى من قبل، وتبدأ بالمحلي والجهوي وتصل إلى المستوى العام، لكن الإشكال القائم في أن هذه المخططات يجب أن تكون فعلا قابلة للتنفيذ هنا أعطيك مثال المخطط الثلاثي 23-25، وقد أُنجز بعد 25 جويلية ولم ينفذ وكل وزارة تنفذ حسب رغبتها، وهو تقريبا مخطط مهجور وكان المفروض أن يمرر على مجلس الجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب وهناك قروض تؤخذ وكل وزارة تمس من حقوق الجهات الداخلية وأتوجه بكلامي إلى السيد رئيس الجمهورية، فحتى بهذا المنوال وحتى الصلاحيات التي تعطونها للمجالس المحلية والجهوية إن لم يتغير هذا المنوال فستبقى الأمور على حالها ويجب أن تتغير هذه المسائل باتجاه إنصاف الجهات الداخلية، لأن منوالا من هذا النوع لا ينفذ...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ضحى السالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، لها أربع دقائق.

**السيدة ضحى السالمي**

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

سلاما واحتراما لسيادة وزير الداخلية ومرافقيك المحترمين،

لأن مشروع القانون المعروض علينا اليوم حسب تقديري قد استوفى الاقتراحات والآراء التي تفضلنا بعرضها في جلسات الاستماع، سأمر مباشرة إلى مطالب جهتي لأقف أمامكم اليوم حاملة مطالبهم وهي في الحقيقة مطالب لا تحتمل التأجيل لأنها تمس أمنهم وسلامتهم وحقهم في العيش الكريم في ظل دولة تحترم مواطنها وتوفر لهم حقوقهم.

أولا، على الرغم من التهميش والغياب الكلي للدولة في برج السدرية لا زال مواطنو برج السدرية يطالبون بحقهم في تركيز مركز أمني يحميهم من الاعتداءات والجرائم المتكررة، ويؤمن كذلك محيط المدرسة الإعدادية ببئر الباي المحايث لبرج السدرية الذي تعرض بدوره إلى اعتداءات وانتهاكات متكررة خاصة أن المنطقة عندها خصوصية تطل عليه غابة، وهي تهدد باستمرار سلامة التلاميذ والأولياء والمربين.

المشكلة أن الفضاء موجود، مركز الأمن موجود، ولكنه أُوصد لمبررات إلى اليوم أعتبرها مبهمة، نحن نطالبكم سيدي الوزير بفتح هذا المركز الأمني وتمكينه من الموارد البشرية واللوجستية اللازمة لحماية السكان.

ثانيا، في ظل تراجع العمل البلدي وفي ظل غياب تركيز المجالس البلدية هناك خطر داهم يستوجب تدخلا عاجلا في الحي البلدي في برج السدرية، إذ أن غياب شبكة الصرف الصحي في الحي اضطر المواطنين إلى حفر آبار لتجميع مياه الصرف الصحي، مما أدى إلى كارثة أكبر، إذ أن تسرب المياه تحت المنازل أدى إلى انجراف التربة وصارت منازلهم مهددة بالتهاوي في أية لحظة.

نحن لا نتحدث عن مجرد تحسين بنيتها التحتية، نحن نتحدث عن كارثة إنسانية يعيش تحت وقعها المواطنون باستمرار، وغياب شبكة الصرف الصحي لا تهدد السلامة العامة فقط، بل تهدد السلامة الصحية وتنذر بكوارث أو بأوبئة صحية غير محمودة العواقب، وعليه نطالبكم بتنسيق الجهود بين وزارتكم وبقية الوزارات لربط الحي البلدي بشبكة الصرف الصحي بشكل فوري.

ثالثا، مراجعة التقسيم الترابي في برج السدرية، إن سكان حي الرياض التابع لمعتمدية سليمان من ولاية نابل يشكون من تقسيم ترابي لا يتماشى مع التقسيم الإداري، يعني صحيح أنهم يتبعون ترابيا سليمان، ولكن إداريا فإن كل الخدمات العمومية والمرافق الإدارية في حمام الشط من ولاية بن عروس، يفرض عليهم هذا الوضع قطع عشرات الكيلومترات لقضاء مصالحهم والحال أنه يمكنهم أن يقضوها في بضع كيلومترات.

أيضا في علاقة هذا الملف بالمؤسسات التربوية هناك مشكل كبير يتمثل في توافد التلاميذ على المدرسة الابتدائية في برج السدرية حتى يضمنوا فيما بعد إلحاقهم بمؤسسات تربوية قريبة من مناطق سكناهم. هل يعقل سيدي الوزير أن يفصل طريق بعرض بعض أمتار بين الأحياء؟ ويطالب المواطنون بإزالة هذا الوهم، فهذه حواجز وحدود وهمية تشتت مصالح المواطنين، ودور الدولة أنها تقرب المصالح من المواطنين يعني العكس.

سيدي الوزير، تقاس الدولة بمدى قدرتها على حماية مواطنها وتوفير أبسط أساسيات العيش الكريم لهم، نحن نضع بين أيديك المسؤولية ونرجو أن تؤدوها على أكمل وجه وشكرا لكم.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

**السيد محمد بن سعيد**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة،

السيد الوزير، السؤال الأول: متى سيتم القضاء على التشغيل الهش للأعوان العاملين بنظام الاعتمادات المفوضة الذين طال انتظارهم؟

الموضوع الثاني، بخصوص تراخيص مسك بنادق الصيد، نطلب إجابة واضحة لهواة الصيد البحري وتسقيفا زمنيا واضحا لآجال تسوية هذه الملفات والنظر في تراخيص مسك بنادق الصيد.

بالنسبة إلى القانون المعروض أمامنا اليوم، قبل كل شيء، نتمنى النجاح والتوفيق والسداد لجميع أعضاء المجالس المحلية والجهوية في تأدية مهامهم ونؤكد على أن كل هذه المجالس جاءت لخدمة الصالح العام ولم تأت طمعا في السلطة، لأننا نرى بعض التجاذبات مع السلطة التنفيذية، فهم جاؤوا طمعا في تحسين وضعيات أحيائهم وسنسهل لهم الظروف إن شاء الله والتواصل مع السلطة التنفيذية وحقيقة انتظرنا مشروع قانون بأكثر قيمة وأكثر صلاحيات لهذه المجالس، لهذا نطالب على الأقل بتدارك ما يمكن تداركه خلال صياغة الأوامر الترتيبية لهذا القانون.

من جهة أخرى السيد الوزير، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فرضت على هذه المجالس برامج انتخابية في جميع المجالات وفي المقابل نعطيهم دورا استشاريا.

أيضا أقر الدستور سحب الوكالة لهؤلاء الأعضاء وأظن أنها لا تستقيم الأمور هكذا السيد الوزير، كيف لنا أن نسحب الوكالة من أعضاء مجالس يقتصر دورها على الاستشارة والاقتراح؟

ختاما، لا بد من توفير الإطار والظروف الملائمة لجميع أعضاء المجالس المحلية والجهوية بما في ذلك إسناد منح محترمة حتى يتمكن أعضاء هذه المجالس من تغطية نفقات ومصاريف التنقل للإدارات وللمعاينة وحضور الجلسات.

كذلك لا بد من تخصيص قاعات جلسات محترمة ولائقة لكل مجلس.

أيضا لا بد من تخصيص موظف عمومي قار لتحرير وحفظ محاضر جلسات كل مجلس من هذه المجالس.

كذلك السماح لجميع المجالس بعقد جلساتهم خارج أوقات العمل الإداري نظرا لانتماء عديد الأعضاء للقطاع الخاص.

وأخيرا لا بد لكل الوزراء من إرسال مناشير لجميع منظوريهم بالإدارات المحلية والجهوية لإلزامهم بالتفاعل الإيجابي مع جميع أعضاء هذه المجالس وتسهيل عملهم وتلبية دعواتهم لحضور الجلسات الرسمية، مع الشكر.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق.

**السيد عادل ضياف**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة إطارات الوزارة المرافقة،

في البداية، أؤكد على أن كل من يتربص بأمن تونس فهو واه، والشعب التونسي أعطى كلمته وكلمة الفصل يوم 6 أكتوبر 2024 وتونس كانت سباقة في تاريخها في مجال حقوق الإنسان وفي مجال الحريات وكل من يشكك في ذلك يعود إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها بلادنا.

ولذلك كل من أجرم في حق تونس وحق المواطن التونسي وهدد الأمن القومي القضاء هو الفيصل ولنا ثقة كبيرة في القضاء التونسي ولا عاش في تونس من خانها، لذلك أقول لمن يشكك في مسألة الحقوق والحريات في بلادنا أنه واهم ولن يصل إلى مبتغاه.

تعيش تونس منذ 25 جويلية على وقع تغير هام سياسي واجتماعي، وموضوع اللامركزية أثار عديد الكتابات وعديد الحبر ومن هذه الكتابات التي بدأت في نقد تجربة اللامركزية المحلية في تونس قبل أن تنجز على أرض الواقع، يعني بدأ الناس في نقد التجربة التونسية في موضوع المركزية والديمقراطية المحلية قبل أن نجربها، وهذا دليل على أن المسار والبناء القاعدي كمشروع وكفلسفة جاءت لتقرب الخدمة من المواطن عبر انتخابات تكون نابعة من المواطن.

هنا المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والمجالس الوطنية للجهات والأقاليم هي فلسفة ومقاربة جديدة لبناء اللامركزية والديمقراطية التشاركية الجديدة ونحن لا يجب أن نتسرع في الحكم عليها بل أن نترك لها المجال كي تنضج وتعطي ثمارها على أرض الواقع، وتونس أعطت كل الفرص لنجاح تجارب سابقة، لكن تجربتنا مع مجلة الجماعات المحلية كانت تجربة يشوبها عديد الإخلالات وعديد النقائص والثغرات، لذلك نؤكد في هذا المشروع على ضرورة دعم هذه المجالس المحلية والأخذ بيدها لأنها نابعة من المواطن الذي تم تفقيره، المواطن البسيط الذي يريد إيصال صوته ولم يصل صوته على مر السنوات.

يجب إعطاء ذوي الإعاقة فرصة وكافة الصلاحيات والتجهيزات وكافة اللوجستيك لكي يندمجوا ضمن هذه المجالس، كما يجب توفير مقرات للاجتماع لأننا نعرف أن جل المعتمديات لا توجد فيها قاعات اجتماعات كافية، يجب توفير قاعة اجتماعات للتشاركية ومشاركة المواطنين في التخطيط والتنمية ورسم مخططات التنمية، على سبيل المثال بعض المعتمديات الصغيرة التي ليس لها قاعات اجتماعات، كذلك أعوان وإطارات الوظيفة العمومية نعرف أن عندهم مشكلة في حضور الجلسات، هذه الجلسات في تضارب مع عملهم بالإدارة، فيجب أن نوجد لهم الحل لأنني عانيت منه عندما كنت عضوا في المجلس البلدي، كنت أعاني من مشاكل وعلى حساب العطلة السنوية، يجب أن ننظر في هذه المسألة.

نلاحظ كذلك أن المنح الممنوحة لأعوان الوظيفة العمومية يمكن أن تتضارب أيضا مع قانون الوظيفة العمومية، فيجب أن نجد لهم حلا.

السيد الوزير، نمر إلى المسألة المحلية، نود تسوية وضعية المساكن الاجتماعية في مدينة عمر المختار، فهم في معاناة وعندهم وضع الذمة ولكن لهم أكثر من 15سنة ويرغبون في تسوية الوضعية وأيضا تسوية وضعية المساكن الاجتماعية بحي 25 جويلية وهم تحت سلطة بلدية تونس، وتوفير مركز استمرار لأن المنطقة كبيرة تضم 300 ألف ساكن في مدينة عمر المختار ليعاضد مركز الاستمرار بمدينة العطار، لأن الجريمة متفشية والاعتداءات بين الأحياء والصراع الحاصل بين أحياء في المنطقة خاصة في الليل ونود أن يعاضد مركز الاستمرار هذا مجهود مركز العطار وأيضا تقسيم

المعتمدية إلى معتمديتين ضروري فهي لا تتحمل معتمدية واحدة، ويجب القضاء على الانتصاب الفوضوي ولدينا قسط جاهز...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عادل بوسالمي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

**السيد عادل بوسالمي**

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة للسيد وزير الداخلية والإطارات المرافقة له،

قبل أن أتطرق إلى مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، لا بد من التذكير حتى لا أكون شاهد زور لو قامت الوظيفة التنفيذية بواجبها لما أصبح واقعنا تعيسا ومخجلا وبائسا، ولذلك يجب على أي مسؤول يتفه المجالس المحلية أو المجالس الجهوية أن يعلم أنه يتفه مشروع سياسة الدولة، فعندما يقوم معتمد بدوره نقول له أحسنت ولك منا كل الشكر والتقدير والأمثلة عديدة مثلا معتمد سيدي البشير ومعتمد العمران ومعتمد ابن خلدون ومعتمد السيجومي لهم مني شخصيا ألف تحية، وأصبح عمل ولاية تونس ميدانيا وفي اتصال مباشر مع المواطن منذ إشراف السيد الوالي الحالي على ولاية تونس.

نعود إلى مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وبخصوص صلاحيات ومهام المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وفي علاقة بالصلاحيات تعرض عدد من السادة النواب إلى جملة الإشكاليات التي أفرزها الواقع والممارسات منذ تركيز هذه المجالس في غياب نص ينظم أعمالها ويحدد علاقتها ببقية السلط منها:

الإشكالية الأولى: ينص القانون على أن تنعقد الجلسات في مقر المعتمدية وفي نفس الوقت ينص على عدم التفرغ، هذه النقطة تمثل مصدر قلق كبير بالنسبة إلى الأعضاء الذين يعملون بالقطاع العام والخاص لصعوبة تمكنهم من حضور الجلسات بالتوقيت الإداري بمقر المعتمدية وطرحت هذا عليك سيدي الوزير سابقا في معتمدية باب بحر يغلق الباب حسب التوقيت الإداري.

الطلب هو إمكانية عقد الجلسات يوم السبت دون امتناع المعتمد لأنه في بعض الجلسات هنالك من يمانع وهنالك من لا يسمح لهم بذلك.

الإشكالية الثانية تخصيص قاعة جلسات ومكتب مجهز بالكامل ولائق بالمجالس المحلية، لأنه في باب بحر مثلا تم تخصيص قاعة الانتظار لهم وهي مفتوحة للعمو، وكما قلت لك في جلسة اللجنة سيدي الوزير السقف يقطر بمياه الأمطار...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

**السيد معز الرياحي**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي وزير الداخلية والوفد المرافق لكم،

تحية لأبناء وبنات دائرتي بمجاز الباب، تستور، قبلاط من ولاية باجة،

نثمن هذا المشروع المتعلق بالقانون الأساسي عدد 88 لسنة 2024 المتعلق بالمجالس المحلية والجهوية والأقاليم الذي يتنزل في إطار استكمال إرساء المؤسسات الدستورية للدولة وتمكين السادة والسيدات أعضاء هذه المجالس من الوسائل القانونية والتشريعات اللازمة للعمل بأريحية للنهوض بالجانب التنموي في البلاد، الذي هو مطلب أساسي، ولا بد من إنجاح هذا المشروع وإنجاح مسار 25 جويلية، كما أن هذا المشروع جاء متناغما مع تطلعات أعضاء هذه المجالس ومطالبهم في هذه المرحلة خاصة من ناحية الصلاحيات والدعم المادي من خلال المنحة الشهرية التي نرجو أن تصرف بشكل رجعي نظرا لأهمية الدور الذي سيلعبه هذا الهيكل المهم في التصدي لمشاكل التنمية بالوطن.

سيدي الوزير، لو تسمح هناك بعض النقاط المتعلقة بـ:

لا بد من توفير دورات تكميلية لمواكبة أعضاء هذه المجالس للمعرفة الخاصة بمجال التنمية وأساسياتها وجانبها العملي،

كما نرجو توفير وسائل الإدارة الرقمية للتنسيق بين هذه المجالس لربح الوقت استجابة لمطالب المواطنين والقاعدة.

كما نرجو مزيد تفعيل مكتوب السيد وزير الداخلية الصادر في ديسمبر 2023 المتعلق بالربط بالشبكات خاصة أن أبناء الأرياف ما زالوا يعانون من عدم حصولهم على الماء الصالح للشراب باعتبار مشكل الجمعيات المائية.

كما نرجو تمكين أبناء دائرتي من الرخص القانونية للعمل خاصة لمجابهة الفقر.

كما ندعو إلى دعم مراكز الأمن بالسيارات اللازمة لعملهم وكذلك الوسائل المكتبية نظرا لحجم العمل الكبير الذي يقومون به.

أخيرا، تحية لكل أعوان وزارة الداخلية من أمنيين وعسكريين وغيرهم وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق.

**السيد عماد أولاد جبريل**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، أول مداخلة معك منذ توليك هذه الوزارة، وخلاصة القول في القانون الموجود -قانون المجالس المحلية- نحن ككتلة وطنية مستقلة مع القانون وبدون أي نقاش، لكن سأتناول مسائل أخرى تهم جهتي وللأمانة تطرقت إليها مع كل السادة الوزراء من الحكومات السابقة إلى الآن وعود متكررة، إن شاء الله لا تكون وعودا هذه المرة وأجد الآذان الصاغية.

أولا، أول إشكال يمر به كامل تراب الجمهورية ولا أتحدث عن جهة المهدية، بل على تونس ككل، تراخيص الماء والكهرباء، فالإشكالية ليست من الكتاب العامين للبلديات ولا من الولايات إنما من الأمر الذي أفقد الصلاحيات للبلديات بأن تعطي وهناك حي فيه 50 منزلا وهو حي ابن خلدون 2 في السواسي، 50 عائلة، أساتذة ومعلمون ليس عندهم الماء والكهرباء البناءات جديدة وبقيت هكذا ونعرف أن الإشكال ليس على مستوى محلي بل الإشكال وطني، سيدي الوزير، الرجاء التعجيل به. سمعت أنكم اتخذتم القرار

وستصدرون استثناء فيفري ومارس لتسوية وضعياتهم ولم يحدث شيء إلى حد هذه الساعة.

حين أتحدث عن وزارة الداخلية وزارة سيادية، لكن حين نتحدث عنها الآن في المفهوم الجديد وزارة سيادية واجتماعية وتنموية، لأن لك صلاحيات وزارة الشؤون المحلية،

سأتحدث بشكل واضح، حين أرى اليوم الانتصاب الفوضوي والبناء العشوائي فهو يرجع لتطبيق وزارة الداخلية عن طريق السادة الولاة والسادة الكتاب العامين المحليين للبلديات، لكن ليست عندهم آليات التطبيق وتجد في معتمدية شرطة بلدية فيها عونان، فما الذي سيتبع حين يغادر الآخر؟ سيبني، فماذا سيفعل وهم لا يملكون حتى سيارة وأتحدث مثلا عن بلدية سيدي زيد وبلدية السواسي وبلدية كركر وبلدية بومرداس.

اليوم لدينا إشكالية كبيرة على مستوى قرب الخدمة للمواطن، التقسيم الإداري في ولاية المهدية خاطئ سيدي الوزير وأقدم لك اليوم مثالا بسيطا، من السواسي إلى شوربان تمر على عمادة أولاد الحناشي ترابيا تتبع شوربان وتتجاوز أولاد الحناشي تجد الزعيرات التي ترجع ترابيا للسواسي، أفهموني هذا، فالتقسيم الذي صار كان تقسيما سياسيا من قبل، فهؤلاء الناس ضدي وضد الحزب الموجود ولا أتحدث عن عشر سنوات و12 عاما إنما أتحدث حتى على ماقبل الحزب الدستوري الأول، فهذا تابع فلان وهذا لا وهؤلاء من اليوسفيين والآخرون من البورقيبيين وصار التقسيم بهذا الشكل، لجنة مركزية وغيره، فلا يكون الأمر هكذا، يعني اذهب لمكان يتبع المنطقة الفلانية وأمر إلى المنطقة الأخرى.

المسألة الأخرى: اليوم عندنا دائرة بلدية في الكساسبة معطلة، مكتوبة دائرة بلدية في الكساسبة وأوجد الناس المقر والسيد الوالي السابق والحالي يقول لا يمكنني أن أفعل، لماذا لا يمكنك أن تفعل؟ فهذا إحداث دائرة بلدية في الكساسبة؟ وأنا هنا لا أطالب بدائرة بلدية حيث أن لافتتها موجودة والكساسبة تعد عمادتين، ونحن وضعنا عمادة واحدة، الكساسبة في حد ذاتها تكون بلدية فيها معهد وكل المرافق الإدارية: مكتب البريد ومركز الصحة الأساسية، يعني من المفروض أن تكون عمادة الكساسبة وعمادة أولاد عبد الله والمسلان وتكون بلدية.

هنا ستقول القانون لا يسمح، أجيبك أننا قدمنا مبادرات تشريعية إلى حد الآن، ما وجدنا آذانا صاغية في هذا المجال وليس هي فقط فهناك في بومرداس بوهلال علي والرواضي قادرة أن تكون بلدية في شوربان النفاتية والقواسم، يمكن أن تكون بلدية وهي موجودة، وأنتم قمتم بإحداث معتمديات، ونحن نطلب معتمدية في كركر منذ مدة، وبعدها البرادعة ورجيش وكركر، إلى حد الآن ملفها متعطل، لماذا سيدي الوزير؟

لن أزيد في هذا المجال في التقسيم الترابي والإداري فهو سيقدم الخدمات للمواطن، وعوض أن يكون عندك عمدة لا يمكنه أن يغطي تلك المنطقة فتصبح عمادتان مثل الشريشيرة وتصبح السلامية عمادة لوحدها لأنها كبيرة جدا وأيضا حين تقسم الشريشيرة وحدها والسلايمية وحدها يصبح المواطن أقرب للإدارة وأقرب لهذا الشيء ونريد أن تنظروا لهذا حقا، ونريد وعودا صحيحة.

على المستوى الأمني بومرداس مدينة بدون مركز شرطة، ويقول لك مرجع النظر مركز الحرس ثم مرجع نظر الشرطة والسواسي بناية كاملة سيدي الوزير، أود أن تراها على ذمة وزارة الداخلية، فمرة يقولون منطقة حرس ومرة يقولون منطقة شرطة ولا نعرف متى يتم التفعيل، ومرة يقولون حماية مدنية وقد تمت الدراسات منذ مدة تفوق 12 عاما وكل عام يقولون في هذه السنة، إذن يجب تفعيل منطقة الأمن لأنه يجب أن يدعم الأمن في السواسي التي أصبحت منطقة ومدينة كبيرة ومتفرعة ولم يعد هذا المركز يضمها مع إحداث مركز حرس وطني أيضا في بلدية سيدي زيد، مع الشكر.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم السيد عمر البرهومي غير منتم، له ثلاث دقائق.

**السيد عمر البرهومي**

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

من الواضح والمتفق عليه أن مبدأ البناء القاعدي والتشريع في غرفتين هو النظام الأكثر ملاءمة ونجاعة لما يكرسه من عامل القرب والتعبير الديمقراطي المباشر للمواطن عبر نائبه المحلي ثم الجهوي ثم الوطني.

لكن يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار فئة يمثل عددها سدس التونسيين، وهذه الفئة هي التونسيون بالخارج، حيث أن شروط الترشح لهذه المجالس وخاصة شرط الإقامة والجنسية يقصي بصفة آلية ونهائية التونسيين بالخارج، ونجد حتى مجلسنا هذا هو ممثل فقط بحوالي ثلاثة نواب لحوالي 2,000,000 تونسي بالخارج.

وإذ أنوه بورود هذا المشروع الذي هو عبارة عن استكمال مؤسسات الدولة، ونحن حريصون على تمريره على مجلسنا الموقر، فإني أشدد على التفكير في تمثيلية التونسيين بالخارج عبر توحيد الهياكل المعنية ومراجعة هيكلتها وتنظيمها وخاصة تنقيح وتفعيل المجلس الوطني للتونسيين بالخارج في نقطة سلطة إشرافه وتركيبته ويكون على صورة البناء القاعدي بالاقتراع على الأفراد وسلطة إشراف على نفس المسافة من جميع الميزانيات المتداخلة في ملف التونسيين بالخارج، هذا المقترح حقيقة موجود في لجان مجلسنا ونأمل أن تتفاعل معه رئاسة الجمهورية والوظيفة التنفيذية إيجابيا، وشكرا لكم.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا الكلمة للنائبة المحترمة السيدة سنية بن مبروك، لها دقيقتان.

**السيدة سنية بن مبروك**

شكرا السيد الرئيس،

نرحب مجددا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

سأختصر مداخلتي في علاقة بمشروع القانون الأساسي عدد 88 لسنة 2024 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجلس الأقاليم. أنا أعتبر أن المصادقة على هذا القانون تمثل خطوة هامة نحو مزيد تعزيز الديمقراطية التشاركية التي تمثل كل الفئات والجهات، لذلك أعتبر أن هذا اليوم يمثل حدثا تاريخيا هاما.

هذا القانون يعتبر خطوة هامة نحو البناء والتشييد، نحو مزيد تركيز السيادة للشعب وخلق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد وكما قال أرسطو "دستور قرطاج يمثل الشعب".

إن البناء والتشييد يقتضي وحدة وطنية والتفافا حول مشروع وطني ينطلق من القاعدة باعتبار أن نجاح البناء القاعدي هو نجاح لكل مؤسسات الدولة.

نحن اليوم نعيش تجربة غير مسبوقة في تاريخ تونس نظام الغرفتين، وهنا أتوجه برسالة إلى كل أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم بأن نجاح مجلسهم من نجاح مجلسنا ولا عزاء لكل من يروم بث الفتن.

سيدي الوزير، إن العدالة الاجتماعية هي الأساس الرئيسي لهذه المرحلة الهامة، مرحلة البناء والتشييد.

في ختام مداخلتي أتوجه بتحية إكبار وتقدير لإقليم الأمن الوطني بقرطاج على الحملات المكثفة التي قاموا بها في الأونة الأخيرة للتصدي للمجرمين ومكافحة الجريمة في الكرم والضرب بيد من حديد على مروجي المخدرات وهو ما لاق استحسانا من كافة الأهالي. وفي ختام مداخلتي، أريد أن أقول لبعض الولاة لو كانت أفعالكم بحجم الصور التي تنشر، لكانت تونس بخير وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

رجاء عندما نعين التوقيت، نعين التوقيت المرة الأولى دون اللجوء إلى إضافات فيما بعد، بالنسبة إلى السيد عزيز بن الأخضر، في المرة الأولى وقع تعيين التوقيت بثلاث دقائق ومسجل عندي ثلاث دقائق، بعد ذلك يلحق طلب رئيس الكتلة، تحديد التوقيت ينتهي في النقاش العام، بصورة استثنائية نمنحك الدقيقتين.

الكلمة للسيد عزيز بن الأخضر، دقيقتان.

**السيد عزيز بن الأخضر**

شكرا السيد الرئيس على رحابة الصدر،

السيد الوزير، لم أكمل كلمتي منذ حين، ندرك جيدا اليوم أن رجال الأمن في ولاية بن عروس يقضون أكثر من 12 ساعة عمل في المباريات في ظروف صعبة تتطلب تركيزا عاليا وجهدا بدنيا ونفسيا كبيرا. لذا، وبهدف دعمهم وتحفيزهم، هل حان الوقت اليوم لدعم تعداد الأمنيين في بن عروس؟ وتعرف السيد الوزير أن هذا كله يأتي على حساب الأمن العام، حتى الشرطة البلدية وهم مشكورون في ولاية بن عروس استعانوا بهم في الملاعب.

السيد الوزير، اليوم لا بد من تحفيزات للأمنيين. هذه التحفيزات يجب أن تراعي التضحيات التي يقدمونها، سواء من خلال منح مالية إضافية أو إجراءات تحفيزية مثل أيام راحة تعويضية وتحسين ظروف العمل الميداني بما يضمن استمرارية هذا الأداء المتميز.

السيد الوزير، حقيقة، يوم السبت والأحد وحتى الأربعاء، بالنسبة إلى المسؤولين العاديين تعتبر عطلة أسبوعية ولكن بالنسبة إليهم يعتبر جحيما وهذه حقيقة، شرطي يقضي يقضون 12 أو 13 ساعة ونعرف جيدا ماذا يعانون في هذه المباريات. آن الأوان لوضع رؤية أخرى ونحفز هؤلاء الأمنيين، حتى بتحفيز مالي لأن هذا حقهم وشكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله.

ورد علينا مكتوب من السيد يوسف التومي نائب رئيس الكتلة يقول فيه بالحرف الواحد:

من نائب رئيس كتلة الأحرار، إلى السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

الموضوع: إضافة دقيقتين للنائب طارق المهدي وإلغاء دقيقتين للنائبة هالة جاب الله.

تحية طيبة وبعد، إني الممضي أسفله نائب كتلة الأحرار، أطلب من سيادتكم إضافة دقيقتين لمداخلة النائب طارق المهدي لتصبح سبع دقائق وإلغاء مداخلة السيدة هالة جاب الله.

بالرغم من ذلك تفضلي لديك ثلاث دقائق.

**السيدة هالة جاب الله**

شكرا السيد الرئيس، صار خطأ بسيط في التنظيم وشكرا على رحابة صدرك.

مرحبا السيد الوزير والإطار المرافق،

في مشروع القانون المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية، في الفصل السابع يكون مقر المعتمدية مقرا للمجلس المحلي ومقر الولاية مقرا للمجلس الجهوي لمجلس الإقليم.

الإشكال هنا في معتمدية سوسة الرياض لا نملك معتمدية داخل حدودنا الترابية. أعلم أنني أكرر نفس الإشكالية، في الحقيقة منذ سنتين لم نر تفاعلا إيجابيا في خصوص نقل مقر معتمدية سوسة الرياض.

اليوم هذا المجلس المحلي كيف سيقوم بعمله على أكمل وجه إذا كان موجودا خارج معتمديته؟

مفهوم المجالس المحلية أن يكونوا قريبين من المواطنين وأن يكونوا في اتصال مباشرة، كيف هذا والمواطن يضطر إلى التنقل عبر سيارة "لواج" أو تاكسي دون أن نذكر إشكال النقل الذي تطرقنا له أكثر من مرة، يضطر للذهاب إلى معتمدية أخرى لإيصال مشكلته، كيف سيجتمعون وهم يعملون خارج أوقات عملهم وفي عطلتهم الأسبوعية؟ يقدمون تضحيات وفي الأخير لا يجدون مكتبا وسط المعتمدية. نحن نريد تقريب العمد والمعتمد ونريد تقريب الخدمات، فنبعد المجلس المحلي؟

إشكال آخر، إشكال بلدية سوسة، في معتمدية سوسة الرياض دائرة بلدية هي دائرة الرياض عليها اليوم أن تصبح بلدية مستقلة بذاتها، أي مشاريع تحدث في بلدية سوسة، أي برمجة نظافة، تنوير، تشجير، تشوير للطرقات، كل شيء يبقى متعلقا ببلدية سوسة وتبقى سوسة الرياض في مرتبة ثانوية، أصبحنا نعاني من التمييز السلبي على منطقتنا...

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

ثلاث دقائق للزميلة، إضافة دقيقة لها، تفضلي.

**السيدة هالة جاب الله**

هناك إشكال آخر: اليوم لدينا مشكلة في التعيينات المحلية والتعيينات الجهوية من وزارة الداخلية، في ولاية سوسة وفي معتمدية سوسة الرياض.

نقول هذا للمصلحة العامة وليس لدينا مشكلة مباشرة أو شخصية مع أي إنسان، لكن سوسة تستحق الأفضل وحي الرياض يستحق الأفضل.

اليوم عندما نبلغ عن ملف فساد وسط المعتمدية وتكون الإجابة على أن الأمر لا يعنيك ولس عملك، أنا لا أتدخل في القضاء ولا أتدخل في السلطة التنفيذية خارج صلاحيات الرقابة، لكن من واجب المسؤول أن يسمعني ويتحرّى في هذا الأمر، نحن محلفون وأقسمنا على القرآن ونعرف ما نقول.

عبث كبير يحدث في الجهات، ونتمنى مراقبة ومتابعة وزيارة ميدانية، ولا ننسى كذلك الملفات التي أرسلناها لك حتى فيما يخص الرخص وما إلى ذلك، شكرا.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق، إثرها نحيل الكلمة إلى السيد وزير الداخلية ليتولى تقديم ردوده على كل المداخلات.

(كانت الساعة الرابعة والنصف مساء)

## استئناف الجلسة
## ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي

(كانت الساعة الخامسة وعشر دقائق مساء)

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

نستأنف الجلسة والآن أحيل الكلمة إلى السيد خالد النوري، وزير الداخلية للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

**السيد خالد النوري، وزير الداخلية**

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب الموقر،

السادة أعضاء مجلس النواب المحترمين،

في البداية أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن شرف الحضور معكم في هذا اليوم بمجلس نواب الشعب الموقر رفقة الوفد المرافق لي لمناقشة مبادرة سيادة رئيس الجمهورية بخصوص مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والمحال إلى مجلسكم بتاريخ 31 ديسمبر 2024 تحت عدد 88 لسنة 2024.

وأريد أن أتقدم إليكم جميعا بأسمى عبارات الشكر على تفاعلكم الإيجابي مع المقترح وأتوجه بتحية تقدير إلى كل من السيد رئيس لجنة التشريع العام والسيد رئيس لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية لما بذلوه من جهد لاستكمال النظر في مشروع القانون الأساسي المذكور، مثمنا المسار التشاركي المعتمد من قبل اللجنتين سواء من خلال جلسات الاستماع التي تمت برمجتها لجهة المبادرة بتاريخ 31 جانفي 2025 و6 فيفري 2025، إلى جانب تنظيم جلسات استماع لوزارة المالية بتاريخ 3 فيفري 2025 وللسيد وزير الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 4 فيفري 2025.

كما نثمن مبادرة مجلس نواب الشعب في تنظيم يوم دراسي برلماني بتاريخ 12 فيفري 2025 والذي مثل إطارا للحوار والنقاش حول مشروع هذا القانون ومثل فرصة هامة لمزيد التعمق والإلمام بأحكامه، في ضوء مختلف استفسارات السادة النواب وممثلي المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.

أثمن أيضا بهذه المناسبة التعديلات المدرجة على مشروع النص من قبل اللجنتين المذكورتين بهدف مزيد تدعيم الحقوق المكفولة لأعضاء المجالس المنتخبة من ذوي الإعاقة، بإدراج أحكام إضافية للفصل 2 من المشروع تكرس الالتزام المحمول على السلطات العمومية لتوفير الآليات ووسائل العمل المناسبة لهم مراعاة لوضعياتهم الخصوصية، بما يكفل ممارسة أعمالهم في أحسن الظروف طبقا لأحكام الدستور وخاصة الفصل 54 منه.

هذا بالإضافة إلى مزيد تكريس الحق المكفول للأعضاء لمواكبة أشغال هذه المجالس والانتفاع بالتكوين، بما يضمن توفير الحماية القانونية لممارستهم لمهامهم على أحسن وجه من خلال تدقيق صياغة الفصل 6 من المشروع وذلك بالتنصيص على الواجب المحمول على المؤجرين لتمكين الأجراء من التراخيص اللازمة لحضور الاجتماعات والدورات التكوينية.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يعتبر مشروع القانون الأساسي المعروض على مجلسكم الموقر ترجمة لمرحلة تاريخية هامة ويعد من أهم النصوص ذات الأولوية استجابة لإرادة الشعب التونسي في تحقيق العدالة الاجتماعية وحقه في التوزيع العادل للثروات الوطنية ويندرج في إطار استكمال مسار تنزيل أحكام دستور 25 جويلية 2022 وخاصة الفصل 133 منه وهو يمثل النص الإطاري المنظم للمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم بصفتها جماعات محلية.

ويتضمن مشروع القانون الأساسي تحديد صلاحيات المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم بعد استكمال مسارها الانتخابي وذلك تقيدا بروح الدستور وتأصيلا لنظام البناء القاعدي القائم على ضمان مشاركة فعلية للمواطن في صياغة القرار وتحديد الأولويات التنموية والاقتصادية عبر ممثليه بالمجالس المذكورة، وصولا إلى المؤسسة التشريعية والمتمثلة في المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وحرصا على تحقيق المعادلة المنشودة ستعمل هذه المجالس على ضمان دمج مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وتمكينها من إعداد التصورات والمقترحات والتداول بشأنها، على أن ينطلق ذلك من المجلس المحلي ويمر إلى المجلس الجهوي ثم إلى مجلس الإقليم ويتم التأليف بين مختلف التصورات والمقترحات لينتهي المسار بعرضها على المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي يقرر ما يراه في شأنها من خلال المصادقة على المخطط التنموي في كنف احترام مقتضيات وحدة الدولة وضمان التوازن بين الجهات والأقاليم طبقا لمقتضيات الدستور وأهداف التنمية المستدامة 2030 التي صادقت عليها بلادنا وتعهدت بتحقيق غاياتها.

ومن شأن مصادقة مجلسكم الموقر على المشروع المعروض أن يساهم في توفير التأطير القانوني اللازم للشروع في متطلبات إعداد مشروع المخطط 2026-2030 ليكون أول مخطط وطني للتنمية نابعا من إرادة الشعب، طبقا للتوجهات المرسومة من قبل سيادة رئيس الجمهورية الذي أكد أن هذا المخطط سيهدف إلى وضع حد

للإقصاء والتهميش، متسقا في ذلك مع الانفجار الثوري يوم 17 ديسمبر 2010.

كما شدد على التزام الدولة بمرافقة المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم وبتوفير الوسائل الضرورية لأداء مهامها حتى تتحقق مطالب الشعب المشروعة.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء مجلس النواب،

استمعت بانتباه إلى مختلف تدخلات السادة النواب في شتى المجالات، عديدة هي التساؤلات والاستفسارات الصادرة عن السادة النواب المحترمين.

فبخصوص التساؤل حول اتسام مشروع القانون الأساسي المعروض بالعمومية والضبابية وعدم الدقة، أود التأكيد هنا على أن مشروع القانون الأساسي المعروض هو نص قانوني إطاري يتضمن القواعد العامة والخطوط الكبرى وبالتالي فإن النصوص التطبيقية المتمثلة في الأوامر الترتيبية هي التي ستضبط جميع الإجراءات والآليات الكفيلة بتطبيقه على أرض الواقع، من خلال تحديد طرق سير وعمل هذه المجالس وتنظيم اجتماعاتها وتحديد النصاب القانوني لعقد جلساتها وأيضا المنح المسندة لأعضائها.

بخصوص التساؤلات حول مدى أهمية الدور الاستشاري لأعضاء المجالس المحلية والجهوية والأقاليم دون تمكينهم من السلطة التقريرية، هنا وجب أن نذكر السادة النواب الأفاضل أن هذه المقاربة الجديدة في تركيز هذه المجالس تكرس المشاركة الفعلية للمواطن في أخذ القرار من خلال ضمان مشاركته في بلورة التصورات والمقترحات والمخططات التنموية ولا يتم إسقاطها عليه كما كان الأمر في السابق من الإدارة المركزية.

وبالتالي فإن التداول في مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية، والتصعيد التدريجي وفقا لمقاربة تشاركية من المحلي إلى الجهوي والإقليمي وصولا إلى الوطني على مستوى المجلس الوطني للجهات والأقاليم للمصادقة عليه يمثل شكلا من أشكال السلطة التقريرية، باعتبار أن التأليف بين مختلف المخططات التنموية لتصبح في النهاية مشاريع مخططات بعد المصادقة عليها نابعة من إرادة الشعب الممثل في أعضاء المجالس المحلية وأعضاء المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وهو ما من شأنه أن يمكنه من تحقيق أهم مطالبه التي قامت عليها الثورة من عدالة اجتماعية ونمو اقتصادي وعدم التفاوت بين الجهات والتوزيع العادل للثروات الوطنية.

هناك أيضا عديد التساؤلات في خصوص تحديد الصلاحيات في علاقة المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم بالوظيفة التنفيذية.

الفصل 133 من الدستور واضح وصريح في هذا المجال إذ نص على أن تمارس المجالس البلدية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلية المصالح المحلية والجهوية حسب ما يضبطه القانون.

وبالتالي فإن الدستور قد أسند صراحة صفة الجماعة المحلية للمجالس المذكورة وأكسبها بهذا العنوان الشخصية القانونية والاستقلال الإداري والمالي، بالإضافة إلى إسناد مهمة تسييرها إلى هيكل تداولي منتخب.

وهذه المجالس الثلاثة إلى جانب الوظيفة التنفيذية تعمل في تناغم وانسجام في إطار وحدة الدولة ونقصد هنا بوحدة الدولة أن إعداد المخططات التنموية سواء المحلية الجهوية الإقليمية يتم وفق منهجية محددة وذلك بالاستناد إلى مبادئ ومعايير تراعي الأولويات الاستراتيجية للدولة والتزاماتها المالية.

وتتمثل المراحل الرئيسية لإعداد المخطط التنموي 2026-2030 في أن إعداده يمر عبر مرحلة تمهيدية ثم مرحلة التقييم والتشخيص وتحديد الأولويات تليها مرحلة اقتراح السياسات والبرامج والمشاريع فمرحلة التنسيق بين المخططات والتأليف والمصادقة ليصبح قانونا من قوانين الدولة.

هذا وقد انطلقت الوظيفة التنفيذية في تنفيذ الأشغال التمهيدية لانطلاق المخطط من خلال إنجاز التعداد العام للسكان سنة 2024 والشروع في تحيين رؤية تونس 2035 وأيضا الانطلاق في تحديد قائمة المشاريع العمومية المتواصلة وضبط المعايير الموضوعية لاختيار المشاريع وترتيبها.

كما أنه بالنسبة إلى المرافقة من قبل الوظيفة التنفيذية فقد تم توجيه منشور إلى السادة الولاة ينص على ضرورة توفير كل الوسائل اللازمة لممارسة هذه المجالس لمهامها في أحسن الظروف.

كما تم تخصيص مركز تكوين لفائدة أعضاء هذه المجالس لحسن تأطيرهم في مجال التصورات والمقترحات التنموية، فضلا عن تعهد وزارة الاقتصاد والتخطيط بتوفير الدليل الإجرائي للتخطيط التنموي وتوفير المرافقة الفنية من خلال الوضع على ذمة أعضاء المجالس جميع الدراسات والإحصائيات لاستغلالها عند التداول في مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية.

وفي هذا السياق أفتح قوسا لأقول أنه يوجد فرق كبير بين المجالس المحلية والمجالس البلدية على مستوى الصلاحيات وأيضا على مستوى الإشراف والتسيير، فبالاستناد إلى مقتضيات الدستور ومشروع القانون الأساسي المعروض تم تحديد صلاحيات المجالس الثلاثة المنتخبة والتي تتمثل في تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والتداول في بلورة محاور المخطط الوطني للتنمية وليس تسيير المرافق العمومية، في حين أن البلدية كجماعة محلية تتميز بممارسة صلاحيات ذاتية مبنية على قاعدة القرب والتي تعنى بتقديم الخدمات الأساسية للمتساكنين بمرجع النظر الترابي على غرار النظافة، التنوير، الطرقات، الاعتناء بالحدائق.

فضلا عن ذلك فإن الدستور في فصله 88 قد أسند دورا للمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في تكوين المجلس الوطني للجهات والأقاليم كغرفة تشريعية ثانية إلى جانب مجلس نواب الشعب.

بخصوص التساؤل حول المنحة المسندة لأعضاء المجالس، أريد أن أطمئن السادة النواب أن هناك مشروع أمر يضبط بالتشارك مع مصالح رئاسة الحكومة ومصالح وزارة المالية وسيقع عرضه قريبا على مجلس الوزراء للمصادقة عليه.

في الختام، أرجو أن أكون قد أجبت على أهم وأبرز التساؤلات ووضحت المقاربة والفلسفة التي انبنى عليها مشروع القانون الأساسي المعروض على جنابكم للمصادقة عليه.

أما بخصوص جميع التساؤلات والطلبات ذات الشأن الأمني البلدي وتدعيم مراكز الأمن بالدعم اللوجستي والبشري وصيانة

مقرات المعتمديات وسد الشغورات في الكتاب العامين للبلديات والكتاب العامين للولايات وإحداث وحدات أمنية جديدة ومراكز أمن ومراكز حرس ومقرات للحماية المدنية ومزيد توفير الأمن في بعض المناطق بالجهات الداخلية والحدودية ومكافحة الجريمة بشتى أنواعها، كلها طلبات مشروعة وتم تسجيلها وسيقع متابعتها والتفاعل معها وايلائها الأهمية المستحقة حسب الإمكانيات المتوفرة.

هنا أفتح قوس بالنسبة إلى الوضع الأمني العام، عندما نقول الأمن فهو يتعلق بالإرهاب، هجرة غير شرعية، مخدرات، الأمن العام، السرقات، أريد أن أقول بالنسبة إلى الإرهاب أن مقاربتنا كانت من البداية محاربة الإرهاب، ونحن الآن في مرحلة أخرى هي التوقي والاستباق وذلك من خلال تكثيف العمل الاستعلامي والإرشادي.

أريد أن أتوجه بالشكر لكل وحداتنا الأمنية وحتى العسكرية لأن هناك مجالات تعمل فيها فرق مشتركة.

أيضا لاحظنا رفع درجة اليقظة والانتباه خاصة على الشريط الحدودي البري والبحري، هناك تكثيف للدوريات ومنع كل محاولات التسلل والاجتياز خاصة المتعلقة بظاهرة تواجد الأفارقة وحققنا نجاحات كبيرة، مثلا إحصائيات شهر جانفي تقلص عدد المتسللين بأكثر من 90% وهذا نجاح نثمنه ونشكر جميع وحداتنا الأمنية.

بالنسبة إلى الأمن العام، الحمد لله، يمكن القول أن هناك استقرارا في الوضع الأمني العام مع تسجيل -وهذا نراه على شاشات التلفزة ووسائل التواصل الاجتماعي-بعض التحركات الاحتجاجية ذات الصبغة المطلبية.

كما تعلمون توجد حملات أمنية يومية بكافة الولايات، البارحة فقط إلى حدود ساعات الفجر في ولاية نابل وسوسة وستتواصل هذه الحملات بإذن الله، نحدد أهدافنا بدقة وفي سرية تامة ونسبة النجاح تجاوزت أكثر من 80 %.

فيما يتعلق بالمخدرات في نفس الإطار، السيد النائب المحترم أشار إلى المقابلات الرياضية والجمعيات وكما ترون في البطولة احتد التنافس وهناك أحداث كثيرة وكما تعلمون استنزفنا كثيرا أعوان الأمن، حيث يتم تجنيد تقريبا في كل مقابلة أقصى قوات الأمن مثلما ذكر السيد النائب وكلامه صحيح مائة بالمائة حتى الشرطة البلدية تذهب إلى الملاعب لتفادي أي إشكال.

نفتح قوسا لإعطاء بعض الإحصائيات، في شهر جانفي تم تسجيل انخفاض بنسبة 12% من مجموع القضايا خاصة السرقات وأبرزها تتعلق بالسرقات سواء داخل المحلات المسكونة حيث سجلنا انخفاضا بنسبة 19% وانخفاضا بنسبة 26% في السلب باستعمال العنف أو السلاح.

بالنسبة إلى السرقات بالنطر سجلنا انخفاضا بنسبة 18%، السرقة داخل السيارة سجلنا انخفاضا بنسبة 14%، بالنسبة إلى السرقات بالنشل للأسف سجلنا ارتفاعا نسبيا ولكن في المقابل ارتفاع نسبة النجاح لتبلغ أكثر من 55% في شهر جانفي وأول شهر فيفري. نحن في استعدادات شهر رمضان بطبيعة الحال.

بالنسبة إلى البلديات وسد الشغورات، لا يوجد شغورات حيث يوجد مكلف بالتسيير، لا يمكن أن تبقى بلدية ساعة بدون كاتب عام أو مكلف بتسيير البلدية، حيث يوجد ميزانية وأعوان ومعدات.

نحن وضعنا خطة، هناك خطة على المدى القريب المستوى العاجل، مرحلة أولى انطلقت من شهر جانفي حتى فيفري بالاعتماد على المقترحات الواردة من بعض السادة الولاة مثل ولايات تونس، منوبة، سوسة، نابل، القصرين ووضعنا قائمة في إطارات راغبين في الالتحاق بسلك الكتاب العامين للبلديات وتم إجراء مقابلات مع 40 إطارا وتمت إحالة ملفات المعنيين بالأمر لاستكمال الإجراءات بهم والبحوث الأمنية وتم تعيين 13 كاتبا عاما إلى حد الآن.

في مرحلة ثانية، خلال شهر مارس سيتم إعلان سد الشغورات عبر النقلة أو الإلحاق من إدارات أخرى. تم الحصول على الترخيص من رئاسة الحكومة لنشر البلاغات لسد الشغورات ومكتوب الحكومة صدر في 18 فيفري.

على المدى الآجل من 2025 إلى 2027 شرعنا في عقد جلسات عمل مع رئاسة الحكومة لبرمجة انتداب إطارات عبر مناظرة خارجية لانتداب إطارات من صنف "أ 1" و "أ 2" لفائدة البلديات، حيث سيتم تكوينهم بالمدرسة القومية للإدارة وتوظيفهم بعد ذلك يكونوا أصحاب اختصاص وتلقوا التكوين اللازم وتتوفر لديهم المؤهلات القانونية والفنية والمعارف التي تؤهلهم لخطة كاتب عام.

أشكركم على تفاعلكم وأنا على ذمتكم، شكرا وبارك الله فيكم.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا للسيد خالد النوري وزير الداخلية على كل هذه البيانات والإفادات القيمة.

نمر الآن إلى التصويت والانتقال لمناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين. الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت الإلكتروني.

الموافقون 112، محتفظ وحيد، لا يوجد رافض.

الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الرافضون برفع الأيدي؟

إذن التصويت النهائي: الموافقون 113 ومحتفظ وحيد ولا يوجد رافض. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنتين لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 81 عضوا، المصدح للجنة تفضل.

**السيد رئيس لجنة التشريع العام**

شكرا السيد الرئيس،

قبل المرور إلى تقديم العنوان وعرضه على التصويت فإنه يهم لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي أن تعلم الجلسة العامة وتعلم الزملاء أنه تقدمت لها مجموعة من مقترحات التعديل وتم التواصل مع الزملاء أصحاب هذه المقترحات، كما تم التواصل بين أصحاب المقترحات وجهة المبادرة وتم التوصل إلى صياغة توافقية برفع الأيدي وعليه يتم سحب جميع المقترحات التي تقدم بها السادة النواب لفائدة المقترحات التي سيتم عرضها من طرف جهة المبادرة.

شكرا السيد الرئيس وأحيل الكلمة إلى الزميل مقرر اللجنة لعرض عنوان مشروع القانون.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا السيد رئيس اللجنة،

إذن الكلمة للسيد مقرر لجنة النظام الداخلي ليتولى تلاوة عنوان المشروع.

**السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية**

شكرا سيدي الرئيس،

أقرأ على مسامعكم العنوان:

**مشروع قانون أساسي**

**يتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم**

تفضل السيد الرئيس.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

الموافقون 111 محتفظ وحيد ولا يوجد رافض.

الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الرافضون برفع الأيدي؟

إذن النتيجة النهائية: موافقون 111 ومحتفظ وحيد ولا يوجد رافض.

تمت المصادقة على العنوان، نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الأول بنفس الأغلبية المطلوبة، تلاوة الفصل تفضل.

**السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية**

شكرا السيد الرئيس،

**الفصل الأول:**

تعتبر المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم جماعات محلية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية.

تعمل هذه المجالس على تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل وتتدأول في مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية في إطار وحدة الدولة.

تنظم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها بمقتضى أمر.

تفضل سيدي الرئيس.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الأول.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 104 محتفظان اثنان ورافض واحد.

الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الرافضون برفع الأيدي؟

إذن تبقى النتيجة النهائية على حالها: 104 موافقون محتفظان اثنان ورافض واحد. تمت المصادقة على الفصل الأول في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثاني بنفس الأغلبية، تلاوة الفصل، تفضل.

**السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية**

شكرا السيد الرئيس،

**الفصل 2:**

ترافق السلطات العمومية المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في أداء مهامها وتوفر لها الوسائل الضرورية لذلك كما تسعى إلى توفير آليات ووسائل العمل المناسبة لأعضاء المجالس من ذوي الإعاقة.

تفضل السيد الرئيس.

**السيد رئيس مجس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثاني.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 105، محتفظون 4، رافضان اثنان.

الموافقون برفع الأيدي؟ المحتفظون برفع الأيدي؟ الرافضون برفع الأيدي؟

إذن تبقى نفس النتيجة: موافقون 105، محتفظون 4، ورافضان اثنان. تمت المصادقة على الفصل الثاني.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثالث بنفس الأغلبية المطلوبة، تفضل اللجنة.

**السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية**

شكرا السيد الرئيس،

**الفصل 3:**

يعقد المجلس المحلي والمجلس الجهوي ومجلس الإقليم وجوبا دورة على الأقل كل شهر وكل ما اقتضت الحاجة ذلك بدعوة من رئيسه أو بطلب من أغلبية أعضائه.

توجه الدعوة سبعة أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاد المجلس وتكون مرفقة بجدول أعمال محدد.

ينعقد المجلس المعني بحضور أغلبية أعضائه وفي صورة عدم اكتمال النصاب يدعى المجلس للانعقاد بعد ثلاثة أيام على الأقل على أن لا يقل عدد الحضور عن الثلث.

تفضل السيد الرئيس.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثالث.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 108، محتفظ وحيد، رافضان اثنان.

إذن أصبح التصويت الإلكتروني هو المحدد. تمت إذن المصادقة على الفصل الثالث في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الرابع بنفس الأغلبية. تفضل الكلمة للجنة.

**السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية**

شكرا السيد الرئيس،

**الفصل 4:**

تسند للأعضاء المنتخبين للمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم منحة شهرية يُضبط مقدارها وشروط إسنادها بأمر.

تفضل السيد الرئيس.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الرابع.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 105، محتفظ واحد فقط، رافضون 4. تمت المصادقة على الفصل الرابع في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الخامس بنفس الأغلبية، المصدح للجنة، تفضل.

**السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية**

شكرا سيدي الرئيس،

**الفصل 5:**

تخضع المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم لأحكام القانون الأساسي المتعلّق بميزانية المجالس المذكورة والقانون المتعلّق بالمحاسبة العمومية.

يُعتبر رئيس المجلس آمر قبض وصرف الميزانية وفقا لمقتضيات التشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الخامس.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 102، محتفظون 9، رافضان اثنان. تمت المصادقة على الفصل الخامس.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل السادس بنفس الأغلبية المطلوبة، تفضل الكلمة للجنة.

**السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية**

**الفصل 6:**

على المؤجّرين أن يُرخّصوا للأعوان العموميين والأجراء أعضاء المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم للحضور والمشاركة في اجتماعات المجالس ودورات التكوين.

باستثناء حالات التأكّد، يتعيّن على عضو المجلس المعني إعلام مُؤجّره بتاريخ الاجتماعات ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقاد الجلسات أو تنظيم الدورات، وإيداع نظير من الدعوة إليها.

في صورة التقيّد بأحكام الفقرة الثانية من هذا الفصل من قِبل عضو المجلس المعني، لا يُمكن أن يكون تغيّب الأعوان والأجراء لحضور جلسات أو دورات سببا في الطرد أو في فسخ عقد الشغل.

كما لا يُمكن أن ينجرّ عن الغيابات لحضور جلسات أو دورات أي إجراء تأديبي أو تعطيل ترقية مهنية أو الحرمان من الانتفاع بأيّ امتياز اجتماعي.

سيدي الرئيس، بخصوص هذا الفصل، هنالك مقترح وارد من جهة المبادرة وأطلب من سيادتكم التفضل بإعطاء الكلمة لجهة المبادرة لتقرأ علينا مقترح التعديل.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

تفضل الكلمة إلى السيد وزير الداخلية باعتباره يمثل جهة المبادرة، تفضل.

**السيد وزير الداخلية**

شكرا سيدي الرئيس،

عملا بالنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وتفاعلا مع المقترح التعديلي المعروض بخصوص إقرار التسهيلات اللازمة لفائدة الطلبة والتلاميذ للحضور بجلسات المجالس ودورات التكوين، تقترح جهة المبادرة صيغة معدلة لهذا المقترح والمتضمنة إضافة فقرة أخيرة لأحكام الفصل 6 من مشروع القانون الأساسي كما يلي نصها:

**الفصل 6:**

إضافة فقرة أخيرة:

على مديري ومسيري مؤسسات التعليم والتكوين أن يمكّنوا التلاميذ والطلبة والمتكونين أعضاء المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم من تسهيلات للحضور والمشاركة في اجتماعات المجالس ودورات التكوين.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

إذن حسب الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي والتي تقول: "لا يجوز تقديم مقترحات التعديل بانقضاء الآجال المحددة وتبقى لجهة المبادرة إمكانية تقديم مقترحات التعديل في صيغة مضبوطة ومكتوبة.

وتوزع على جميع النواب بالجلسة وتعرض التعديلات على التصويت دون نقاش".

هل تم توزيع مقترح التعديل على السادة النواب؟

تم توزيع مقترح التعديل على السادة النواب.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على مقترح التعديل.

**السيد رئيس لجنة التشريع العام**

سيدي الرئيس، هنالك طلب من بعض النواب في تدقيق لغوي بخصوص الفقرة.

النائب صالح السالمي، لو سمحت.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

التدقيق يقتصر فقط على ما تفضل به السيد سيبويه رحمه الله فقط لا ندخل في المضمون، تفضل السيد صالح سالمي.

**السيد صالح سالمي**

شكرا سيد الرئيس،

ثمة خطأ في الصياغة، لا يجوز في اللغة العربية أن نقول "على مديري ومسيري مؤسسات التعليم والتكوين"، بل الأصح أن نقول "على مديري مؤسسات التعليم ومسيرها والتكوين" وبقية الفقرة صحيحة.

هذا الخطأ لا يمكنني المرور عليه دون تعليق.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

هذه مدرسة سيبويه، أظن مدرسة الخليل بن أحمد تختلف.

تفضل السيد مقرر اللجنة.

**السيد مقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية**

سيدي الرئيس، أتلو المقترح بعد التعديل اللغوي.

على مديري مؤسسات التعليم والتكوين ومسيريها أن يمكّنوا التلاميذ والطلبة والمتكونين أعضاء المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم من تسهيلات للحضور والمشاركة في اجتماعات المجالس ودورات التكوين.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

أنتم كلجنة تتبنون التصحيح اللغوي؟

**السيد رئيس لجنة التشريع العام**

نعم.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

نمر إلى التصويت على التعديل.

**السيد رئيس لجنة التشريع العام**

نمر إلى التصويت على التعديل ونشكر الأخ صالح.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء من السادة الزملاء الاستعداد للتصويت على هذا التعديل.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 83، محتفظون 8، ورافضون 24.

لديك الحظ الأستاذ صالح سالمي، نمر إلى التصويت على الفصل في صيغته المعدلة.

الرجاء تلاوة الفصل السادس في صيغته المعدلة وبعد ذلك يتم عرضه على التصويت.

**السيد رئيس لجنة التشريع العام**

إذن أتلو الفصل السادس كاملا بعد التعديل.

**الفصل 6:**

على المؤجّرين أن يُرخّصوا للأعوان العموميين والأجراء أعضاء المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم للحضور والمشاركة في اجتماعات المجالس ودورات التكوين.

باستثناء حالات التأكّد، يتعيّن على عضو المجلس المعني إعلام مُؤجّره بتاريخ الاجتماعات ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقاد الجلسات أو تنظيم الدورات، وإيداع نظير من الدعوة إليها.

في صورة التقيّد بأحكام الفقرة الثانية من هذا الفصل من قِبل عضو المجلس المعني، لا يُمكن أن يكون تغيّب الأعوان والأجراء لحضور جلسات أو دورات سببا في الطرد أو في فسخ عقد الشغل.

كما لا يُمكن أن ينجرّ عن الغيابات لحضور جلسات أو دورات أي إجراء تأديبي أو تعطيل ترقية مهنية أو الحرمان من الانتفاع بأيّ امتياز اجتماعي.

على مديري مؤسسات التعليم والتكوين ومسيريها أن يمكّنوا التلاميذ والطلبة والمتكونين أعضاء المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم من تسهيلات للحضور والمشاركة في اجتماعات المجالس ودورات التكوين.

تفضل السيد الرئيس.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل السادس في صيغته المعدلة.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 90، محتفظون 12، رافضون 6. تمت المصادقة على الفصل السادس في صيغته المعدلة.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل السابع بنفس الأغلبية المطلوبة، تفضل اللجنة.

**السيد رئيس لجنة التشريع العام**

أحيل الكلمة إلى زميلي مقرر لجنة التشريع العام.

**السيد مقرر لجنة التشريع العام**

شكرا زميلي.

**الفصل 7:**

يكون مقر المعتمدية مقرا للمجلس المحلّي ومقر الولاية مقرا للمجلس الجهوي ولمجلس الإقليم.

تفضل السيد الرئيس.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل السابع،

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 104، محتفظون 10، رافض واحد. تمت المصادقة على الفصل السابع في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثامن بنفس الأغلبية المطلوبة، تفضل المصدح للجنة، تفضل.

**السيد مقرر لجنة التشريع العام**

**الفصل 8:**

تخضع قواعد وصيغ إعداد ميزانية المجلس المحلي والمجلس الجهوي ومجلس الإقليم والمصادقة عليها لأحكام القانون الأساسي عدد 35 لسنة 1975 المؤرّخ في 14 ماي 1975 المتعلّق بالقانون

الأساسي لميزانية الجماعات المحلية ما لم تتعارض مع أحكام هذا القانون.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثامن.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 109، محتفظان اثنان، رافض واحد. تمت المصادقة على الفصل الثامن في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل التاسع بنفس الأغلبية، تفضل اللجنة.

**السيد مقرر لجنة التشريع العام**

**الفصل 9:**

تُحال الممتلكات والمكاسب والمساهمات والاعتمادات المرصودة للمجلس الجهوي على معنى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرّخ في 4 فيفري 1989 المتعلّق بالمجالس الجهوية إلى الدولة وتُوضع تحت تصرّف الوالي.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل التاسع.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 99، محتفظون 5، رافضون 4. تمت المصادقة على الفصل التاسع في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل العاشر بنفس الأغلبية المطلوبة، تفضل.

**السيد مقرر لجنة التشريع العام**

**الفصل 10:**

تُلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون خاصة منها الأحكام المتعلّقة بالجهة والإقليم الواردة بالقانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرّخ في 9 ماي 2018 المتعلّق بمجلة الجماعات المحلية والقانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرّخ في 4 فيفري 1989 المتعلّق بالمجالس الجهوية والقانون عدد 87 لسنة 1994 المؤرّخ في 26 جويلية 1994 المتعلّق بإحداث المجالس المحلية للتنمية.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل العاشر.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 107، محتفظون 4، رافضان اثنان. تمت المصادقة على الفصل العاشر في صيغته الأصلية.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 109، محتفظون 4، رافضان اثنان فقط وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم عدد 88 لسنة 2024 في صيغته المعدلة.

الكلمة للسيد وزير الداخلية الذي طلبها، تفضل.

**السيد وزير الداخلية**

شكرا،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب الموقر،

السادة النواب المحترمون،

أتقدم إليكم جميعا بأسمى عبارات الشكر على تفاعلكم الإيجابي مع مقترح مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والمصادقة عليه وهذه النقاشات التي شهدتها الجلسة العامة اليوم تبرهن على أن تونس تسير على المسار الصحيح وفقا لمقاربات السيد رئيس الجمهورية المكرسة بدستور 25 جويلية 2022.

وإن اختلفت الآراء والمواقف وتباينت الأصوات بين مؤيد ومعارض ومحتفظ على مشروع هذا القانون الأساسي، فهذه هي الديمقراطية الحقيقية التي ننشدها جميعا، الاختلاف ظاهرة طبيعية صحية منشودة ومحمودة.

عاشت تونس حرة مستقلة ومنيعة أبد الدهر.

أتمنى رمضان مبارك على الجميع، كل عام وأنتم بخير والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، شكرا بارك الله فيكم.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

زميلاتي زملائي الأعزاء،

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، يسرني وباسمكم جميعا أن أتقدم بخالص التهاني وأطيب الأمنيات إلى سيادة رئيس الجمهورية وإلى السيد رئيس الحكومة وجميع أعضائها وإلى كافة أفراد الشعب التونسي، سائلا العلي القدير أن يجعله شهر خير وبركة وأن يعيده علينا وعلى بلادنا باليمن والبركات ونحن متفائلون بإذن الله بأن القادم أفضل وبأن المستقبل واعد ومبشر بالخير والنماء وعلينا في هذا الشهر الكريم وفي قادم الأيام أن نشمر السواعد ونضاعف الجهد في جميع ميادين العمل من أجل خوض معركة البناء والتشييد والتصدي لمختلف المعضلات والتحديات التي تواجه وطننا بروح وطنية مسؤولة تضع مصلحته العليا فوق كل اعتبار.

الشكر موصول لكل من لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية، الشكر وبالغ التقدير للسيد خالد النوري وزير الداخلية وكافة أعضاء الوفد المرافق له، متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق كي نتمكن من توديع السيد وزير الداخلية والوفد المرافق له، على أن تستأنف الجلسة للاستماع إلى مداخلات الزملاء طبقا للفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة السادسة والربع مساء)

## استئناف الجلسة
## ومداخلات السيدة والسادة النواب
## على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة السادسة والنصف مساء)

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نستأنف الجلسة، لدينا قائمة في تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 والكلمة الأولى للنائب المحترم عماد أولاد جبريل، فليتفضل.

**السيد عماد أولاد جبريل**

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة وجدت نفسي اليوم مضطرا للتدخل على معنى الفصل 108 للوضعية البائسة بولاية المهدية على مستوى النقل.

السيد وزير النقل، أريد أن أذكرك بأن ولاية المهدية ولاية داخلية ذات شريط ساحلي ولم تتحصل على حظوظها في كل شيء، في أي شيء حتى في النقل، اليوم نرى أن كل ولايات الجمهورية وأغلب ولايات الجمهورية لديها إدارات تابعة لها، أي عندما أقول الإدارة الجهوية للنقل بنابل، الإدارة الجهوية للنقل بالكاف، الإدارة الجهوية للنقل بسليانة.

اليوم شركة النقل بالساحل تضم ثلاث ولايات والمهدية ليس لها أي نصيب من شركات النقل الموجودة، الحافلات غير متوفرة، نحن اليوم في سنة 2025 خطوط النقل لشركة النقل بالساحل بولاية المهدية تشهد نقصا وليس زيادة، لم أفهم هل عدد السكان انخفض؟ هل المدن انخفض عدد سكانها؟ ألم يعد لدينا سكان بالمنطقة؟ أليس من المفروض أن يتم الترفيع في وسائل النقل لأن عدد السكان يتزايد ولأن مشاغل الناس كثرت؟

فلكي تذهب من هبيرة إلى المهدية يجب أن تستيقظ على الساعة الرابعة صباحا لتركب خطا واحدا وهذا الخط لا يعود إلا في المساء، يا أخي لقد قلنا لكم من المرة الفارطة نريد شركة وطنية للنقل بالمهدية واليوم وصلت دفعة من الحافلات لشركة النقل بالساحل، ولكن لم يتم إضافة شيء لولاية المهدية، لم يتم إضافة ولا حافلة لولاية المهدية، ماذا يفعل السيد الوزير هذا؟

لقد جئت السيد الوزير لولاية المهدية وتنقلت لهبيرة ولأولاد الشامخ لحل إشكالية تلاميذ، التلاميذ يعيشون يوميا نفس الإشكال، التلاميذ لا يذهبون لمدارسهم، أبناء الأرياف لا داعي أن يدرسوا، لم يتم بناء مدارس في الريف ولم توفروا لهم النقل،

يا أخي بما أنك غير قادر على هذا الشيء والدولة لا تتوفر لديها الإمكانيات نحن لا نريد حافلات يا سيدي، أعطونا رخصا، اليوم الرخص في ولاية المهدية معطلة واليوم من معتمدية السواسي إلى معتمدية الجم ترى الناس يتضاربون ليستطيعوا ركوب الحافلة للذهاب لقضاء شؤونهم، ترى منظرا لا يمكن للعقل استيعابه، لا أدري التخلف في إفريقيا الوسطى ولو أن إفريقيا الوسطى لم تعد متخلفة بقينا نحن المتخلفين حاليا.

بالنسبة إلى السيد رئيس الحكومة والسيد وزير النقل، عليكم إيجاد حل جذري لرخص النقل الريفي وتصنيف الرخص، اسمحوا للناس الذين يريدون الحصول على رخص للنقل الجماعي بالحصول عليها ليعملوا، أنتم لم تعملوا ولم تتركوا الناس يعملون...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم عادل ضياف، تفضل.

**السيد عادل ضياف**

شكرا سيدي الرئيس،

رسالة سأتوجه بها لوزارة أملاك الدولة.

السيد وزير أملاك الدولة، لدينا في منطقة سيدي حسين أحياء تتطلب التسوية، هؤلاء الناس يعانون من فقدان الماء الصالح للشراب والكهرباء، هذه الأحياء تم بناؤها على أملاك الدولة منذ سنوات وأصبحت أحياء قائمة الذات كحي المستيري، حي القناطسي، حي بن ونيس وحي بن الأسود، وجزء من حي الأنس وغيره. لذلك الرجاء بناء وتجسيما لقرار السيد رئيس الجمهورية، بأنه ستقع التسوية لهذه العقارات بالمليم الرمزي، نرجو تجسيم هذا على أرض الواقع.

كذلك طلبنا جردا للعقارات الراجعة للدولة وكما تعلمون بأن هناك شباب يريد بعث شركات أهلية، هناك مقتضيات، جميع القطاعات لبناء فضاءات وإدارات عمومية بالمنطقة، ولكن تم مدنا بجرد للعقارات دون رسوم عقارية وطلبت منكم في تذكير منذ سنة ونصف وأنا أؤكد على هذا منذ سنة ونصف، ليتم مدنا بالرسوم العقارية وتم تقديم وعود لنا في هذا الخصوص ولكن إلى حد هذه اللحظة لم تفوا بوعودكم وهذا يثير الريبة ويثير العديد من نقاط الاستفهام ويدل على أنه داخل وزارة أملاك الدولة هناك ما يدعو إلى الريبة. لذلك الرجاء إرسال الرسوم العقارية لهذه العقارات.

بالنسبة إلى وزارة التجهيز، الرجاء التركيز على التنوير العمومي في الطرقات المرقمة لأنه في منطقة سيدي حسين الحالة مزرية إلى الغاية.

بالنسبة إلى وزارة الداخلية، منطقة بيرين هذه المنطقة ليست منطقة نائية، هذه المنطقة يوجد بها 25 ألف ساكن، مركز أمن ضروري ومن أوصل المعلومة لوزارة الداخلية بأن هذه المنطقة ليس بها سكان هذا غير صحيح، هي منطقة تعج بالسكان وفيها السرقات وفيها الجريمة، لذلك فإن إحداث مركز أمن ضروري.

كذلك نرجو مقرا لأعوان مركز الأمن بحي 25 جويلية وإسناد رخص الماء والكهرباء للأحياء التي تفتقر إلى الماء والكهرباء لأن الناس هناك يعانون، الناس مفقرة، مهمشة بالإضافة إلى عدم وجود الماء والكهرباء تصبح معاناة ومأساة.

نطلب بكل لطف من وزارة الداخلية النظر في هذا الموضوع ويجب التسريع ببناء منطقة الأمن بسيدي حسين وتوفير كافة الوسائل والتجهيزات واللوجستيك لعمل كافة الأسلاك الأمنية، شكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم علي بوزوزية، ثلاث دقائق تفضل.

**السيد علي بوزوزية**

شكرا سيدي الرئيس،

سأتحدث عن إضراب أساتذة التعليم الثانوي الذي تم القيام به بالأمس وأدعو وزير التربية إلى التجاوب وفتح حوار جدي مع هذا القطاع وأنا أستغرب من هذا التجاهل واللامبالاة الذي تتعامل به سلطة الإشراف مع جيش الطباشير، مع المربين.

ومن خلال هذا الاستهتار واللامبالاة هذه، أود أن أتوجه برسالة إلى زملائي أساتذة التعليم الثانوي ولكل العاملين بقطاع التربية، أطلب منهم أن يغيروا بعض الشيء من أشكال النضال القديمة وبأن يقع توحيد كل الصفوف من أساتذة ومعلمين وإداريين وقيمين وعملة، كل العاملين بقطاع التربية عليهم بتوحيد الصفوف من أجل مطالبهم المشروعة لأن هذه الوزارة التي تضرب عرض الحائط بحقوق الأساتذة والمربين، حقوق كل العاملين فيها، هذا يعود في الحقيقة إلى شيئين:

وزير التربية بصدد توتير الوضع ودفع الأساتذة الذين عددهم بالآلاف إلى التصعيد وإدخال البلاد في حالة من الفوضى أو أن السيد الوزير سيذهب وينتظر وقت خروجه من الوزارة، لذلك يقول لا داعي من التفاوض مع الأساتذة، الأساتذة درسونا وقاموا بتربيتنا وبهم يمكننا صناعة أجيال تكون لها قيمة في البلاد، إن ما يحصل يعد مهزلة في حق تونس، هؤلاء هم المربون الذين كانت قيمتهم سابقا في عهد بورقيبة أكبر من قيمة القضاة والمحامين.

أدعو من هذا المنبر، إما أن تلتزم يعني الحكومة بتعهداتها وبفتح حوار جدي مع قطاع التربية عموما أو أنني أدعو من هنا كل العاملين بقطاع التربية إلى توحيد الصفوف والنزول إلى ساحة القصبة للدفاع عن مطالبهم المشروعة، أقول هذا بكل صدق وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ياسين مامي، تفضل.

**السيد ياسين مامي**

شكرا سيدي الرئيس،

لدي اليوم رسالة أريد أن أتوجه بها إلى مؤسسة رئاسة الجمهورية:

في الحمامات لدينا نقطة سوداء منذ عقود اسمها "الانتزاع من أجل المصلحة العامة"، تم انتزاع أراضي أشخاص بدعوى أنه سيتم بعث سياحة وبدعوى المصلحة العامة وبعض الناس ماتوا قهرا وظلما وبعد أن كانت ظروفهم جيدة أصبحوا في أضعف حال، في حين تبين بعد ذلك بأن أغلب هذه الانتزاعات كانت من أجل المصلحة الخاصة والدليل على ذلك أراضي شيدت عليها فيلات وتم بيعها للخواص وللأعيان، هؤلاء الناس من سيعيد لهم اليوم حقوقهم؟

وهناك أراضي أخرى بقيت أراضي مكتنفة أي أن أصحابها لا يعرفون كيف يدخلونها لأراضيهم لا كيف يخرجون منها، لا يعرفون هل يمكنهم كراؤها أو بيعها ولا يستطيعون استثمارها بالرغم من أن لديهم شهائد ملكية، ذنب هؤلاء الناس الوحيد ومتساكني الحمامات بأن أراضيهم مجاورة للقصر الرئاسي بالحمامات، سابقا كان كل ما يهم الرئاسة أو كل ما يهم رئاسة الجمهورية هو موضوع "tabou" ولا يمكن لأي شخص أن يتحدث فيه واليوم لم يعد هناك أي موضوع "tabou" في البلاد، لذلك نتساءل هؤلاء الناس لديهم أراضي محيطة بالقصر الرئاسي ولديهم شهائد ملكية فيها، نريد توضيح وضعيتهم القانونية والعقارية والواقعية لهم ولأراضيهم وهذا حق دستوري فيما يتعلق بحق الملكية.

اليوم الدولة ترفع شعار العدل ودولة القانون قولا وفعلا، لذلك يجب أن نعطي لكل ذي حق حقه، إذا كنا نريد تصحيح المسار الإنساني في هذه الدولة التي ضاعت فيها حقوق الناس علينا أن نبدأ بإرجاع حقوق هؤلاء، هذا الموضوع موجود منذ عقود من الزمان في الحمامات واليوم يجب أن يأخذ المسار التاريخي الصحيح ويعاد تقييمها وهذه المواضيع يجب أن تفتح وأعيد وأؤكد وأقول: هذه الأراضي الراجعة للعديد من العائلات ولدي ملفاتهم جميعا، عائلات عديدة متعددة تنظر لأراضيها ولا تقدر أن تفعل شيئا، في حين كان بإمكان من يريد أن يبني فوق هذه الأرض لابنه أو من يريد أن يبيع أو يستثمر أو من يريد الفلاحة في هذه الأراضي ولكن ربما حتى دخوله لهذا العقار فيه إشكاليات، حتى دخوله لهذا العقار يخضع لمضايقات أو إلى ترتيبات معينة.

لا بد من فتح هذا الملف وإعطاء كل ذي حق حقه حتى يتبين الغث من السمين وليتم وضع هذا الملف على الطاولة بكل جدية...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد العزيز شعباني، تفضل.

**السيد عبد العزيز شعباني**

شكرا سيدي الرئيس،

كم هو جميل الحديث عن الكرامة وكم هو مؤلم الحديث عن الكرامة المصادرة والمهضومة، أتحدث عن أصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل، عمن ضاقت بهم كل السبل، نخبة تونس التي تنسى قسرا، في كل مرة نمر على هذا الملف مرور الكرام وننسى أن لهؤلاء أحلام كبيرة، أحلام بترت للأسف وآمال تتلاشى في غياهب الوعود، هذه الفئة التي طالما حرمت من فرصة العيش بكرامة، تصارع من أجل إحياء أمل ضاع في زخم التصريحات وغياب الحلول ولا نكاد نسمع صوتهم حتى تنقض عليه نبرة التخاذل والتجاهل.

اليوم نحن أمام مسؤولية تاريخية لا يمكن تجاهلها أكثر، فقد آن الأوان لنرفع الظلم عن هذه الفئة المنسية ولنعمل معا على إيجاد حلول حقيقية لمشكلتهم المزمنة المتواصلة، كفاهم سنوات من المعاناة والانتظار، فلنكن الصوت الذي يعيد لهم الأمل ولنحارب الجحود واللامبالاة بكل ما لدينا من إمكانيات بعيدا عن الخطابات الإنشائية ووضع حلول عملية وعاجلة لهؤلاء دون تمييز ودون إقصاء، حتى لا نجد أنفسنا في المستقبل أمام شيوخ آخرين من المعطلين عن العمل.

يجب القطع مع هذا الواقع المأساوي الذي ضرب أهم أعمدة الدولة وهو التعليم العمومي باعتباره مصعدا اجتماعيا يحقق من خلاله المتعلم كرامته، لا يمكن الحديث عن دولة عادلة أو عن دولة اجتماعية وهي تضع نخبها على الهامش وخارج تغطية حساباتها.

واجب على الحكومة أن تعطي لملف المعطلين عن العمل أولوياتها ضمن مشروع الميزانية القادم.

السيد رئيس الجمهورية، نخب تونس الذين عانوا الويلات والبطالة والتهميش هم صمام أمان هذا المجتمع، ثقتي كبيرة في أن

ينالوا منكم الأهمية البالغة كما عودتمونا على حل جل الملفات الكبرى...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ عبد السلام الدحماني.

**السيد عبد السلام الدحماني**

بسم الله،

مداخلة موجهة إلى السيد وزير الفلاحة مرة أخرى، لن أتحدث عما أحدثه مشروع تحلية مياه البحر بالزارات من استياء في جهتي لأنه لم يراع مبدأ المقبولية الاجتماعية بقدر ما استعدى جميع القطاعات بدون استثناء، إذ أنه اعتدى على جمالية الشاطئ وعمق مشكلة الترمل وحرم صائدة "القفالة" المحار من ممارسة نشاطهم واغتصب حق البحارة في الصيد.

لن أتحدث عن الغايات الخفية التي دفعت لإنجاز هذا المشروع وأشير فقط إلى مساعدة المجمع الكيميائي التونسي في التفصى والإفلات من وعده بإحداث محطة تحلية خاصة به من جهة، ومن جهة أخرى إلى تخصيص إنتاج محطة تحلية مياه البحر بجربة للنزل السياحية الفخمة ومسابحها الشاسعة، عوض أن تخصص للمواطنين بمدنين وتطاوين.

أمران فقط سأكتفي بعرضهما هنا الأول يتعلق بالظلم المائي الذي ما زال يسلط على ولاية قابس وهو ظلم آخر يضاف إلى قائمة المظالم الأخرى، تم حرمان مارث من الاستفادة من مياه آبار ظهرة الطيور وتحويل أغلبها إلى جهة أخرى، وحين أثرت الموضوع مع السيد الرئيس المدير العام السابق للشركة الوطنية لاستغلال المياه وتوزيعها تلقيت وعدا بالحصول على حصة قارة من مياه محطة تحلية مياه البحر بالزارات تخصص لجهة مارث مع إمكانية وضع بئر على ذمة المنطقة الجبلية.

يتدخل سراق الماء للتلاعب بهذه الحصة فينقصون منها ويقطعونها أحيانا، جهة مارث اليوم تشهد انقطاعات متكررة بجميع عماداتها ومعنى ذلك أن المحطة التي توجد في الزارات ومواطني الزارات ومارث وقابس عامة يعيشون وضعية غياب مياه الشرب جراء عبث بعض المسؤولين، لأن ولاءهم لجهاتهم ولمصالحهم الخاصة أكثر من ولائهم للمصلحة العليا للوطن وعليهم أن يتوقفوا عن هذا العبث.

ثانيا، مشكلة التشغيل في محطة تحلية مياه البحر، حيث يتم العمل على حرمان أبنائنا وبناتنا هناك من حقهم في فرص عمل لا تتطلب اختصاصات استثنائية أو إضافية، تتجه النية اليوم إلى تعويم الانتدابات وتغطيتها بغطاء المناظرات والهدف معلوم:

والماءُ مالحُ والغيم فولاذٌ.

وهذا النجمُ جارحْ

وعليك أن تحيا وأن تحيا

وأن تعطي مقابلَ حبَّةِ الزيتون جِلْدَكْ

عذرا محمود درويش، الحقيقة مالحة جدا أكثر من ملوحة البحر، فهل يجب علينا أن نطبع مع الملوحة أم علينا أن نترك أبناءنا يركبون البحر هربا من الملوحة القاتلة؟ وعد سندافع عنه.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم وليد الحاجي ثلاث دقائق كالعادة، تفضل.

**السيد وليد الحاجي**

شكرا سيدي الرئيس،

الماء الصالح للشراب حق دستوري على معنى الفصل 48 من الدستور نذكر به: " على الدولة توفير الماء الصالح للشراب للجميع على قدم المساواة وعليها المحافظة على الثروة المائية للأجيال القادمة".

سيدي الرئيس، السادة الزملاء،

مأساة حاجب العيون في الماء الصالح للشراب متواصلة إلى يومنا هذا، من المفترض إن تكون محطة معالجة المياه في حاجب العيون جاهزة في أكتوبر 2023 ولكن للأسف وصلنا إلى أكتوبر 2024 وتجاوزناه واليوم سنودع فيفري 2025 وما زال المشروع متعطلا وسيتواصل تعطيله على حسب الموجود الآن وعلى حسب التواصل مع السيد المدير العام لـ "SONEDE" سيتعطل عاما آخر أو أكثر، لأنه تم إلغاء الصفقة مع المقاول وهم يبحثون الآن عن حلول أخرى ومن المفروض في الاتفاقية هناك مقاولان إثنان، اذا أخل المقاول الأول بالتعهد يمرون مباشرة إلى المقاول الثاني.

هذا كله لا يعنيني، ما يعنيني هو معاناة أهالي حاجب العيون منذ 2019 إلى يومنا هذا، هناك ضرر بدني وضرر معنوي وضرر مادي وهناك إحساس بالظلم والقهر وهناك عقاب جماعي نحمل فيه المسؤولية إلى السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الفلاحة والسيد المدير العام لـ "SONEDE" وأدعو السيد رئيس الجمهورية إلى التدخل الفوري لحل هذه المشكلة، أزمة كبيرة يعاني منها أهالي حاجب العيون.

إلى جانب مشكل الماء وفي نفس الإطار نطالب وزارة الفلاحة والإدارة العامة لـ "SONEDE" بتوفير إطار إداري للإدارة المحلية المحدثة منذ أكثر من سنة بمعتمدية حاجب العيون، هناك إدارة لأن هناك فقط وحدة أشغال لتوفير شباك استخلاص، ولكن للأسف اليوم ما زال الأهالي يتنقلون إلى ولاية القيروان.

معتمدية العلا التي لا توجد فيها أية إدارة تقريبا إضافة إلى البلدية والمعتمدية فليس فيها "SONEDE" ولا "STEG"، راسلت وزارة الفلاحة والإدارة العامة لـ "SONEDE" كي يتم إحداث وحدة محلية أو إدارة محلية لـ "SONEDE" حتى لا يتنقل المواطن إلى حفوز وولاية القيروان، لكن للأسف ما من مجيب، فمن حق أهالي العلا مثل بقية المناطق في خدمات إدارية وحياة كريمة وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

أظن أن السيد أحمد سعيداني تنازل للسيد محمد ماجدي، إذن الكلمة للنائب المحترم محمد ماجدي، تفضل.

**السيد محمد الماجدي**

شكرا سيدي الرئيس،

هذه رسالة لرئاسة الحكومة لنذكر بالوضع السوداوي في المتلوي والرديف وأم العرايس والمظيلة وسيدي بوبكر، جهة الحوض المنجمي تعاني الويلات في كل الميادين.

الصحة، مشاريع معطلة بالمليارات، عيادات خارجية، مخابر تحاليل، "SMUR"، مطبخ، مراكز تصفية الدم، أقسام النساء والتوليد ونسعى إلى إيجاد سرير إنعاش في جهة أخرى وينتظر المرضى أكثر من عامين لإجراء عملية على القلب أو من أجل جرعة دواء السرطان.

سيدي رئيس الحكومة، في خصوص النقل، متى ستتسلم الشركة الجهوية للنقل القوافل الـ 63 حافلة المبرمجة في 2025، فأهالينا يعانون من حذف الخطوط والسفر على متن حافلات مهينة.

قطار يتيم ومذل، على الشركة الوطنية للسكك الحديدية أن تتحمل مسؤوليتها، أهالي أم العرايس ليس لهم دخل في كون الشركة الوطنية للسكك الحديدية ليس لها عمال لفتح محطة وأهالينا في توزر أيضا لا يتحملون مسؤولية التراخي في وضع السكة لأن المقاول أنهى عمله ولا تتعللون بقلة "les rampes" وليست لنا قطارات ومن حق أهالي توزر أيضا نقل لائق وإرجاع القطار.

الفلاحة: مشاريع سقوية معطلة، محطة تحلية متعثرة، المراعي العامة مهدورة، أعطوا الشباب الآبار والتراب وسيصنعون العجب، أحياء دون ماء، سكدود أنهكهم العطش ولا يملكون أي بئر تابع لـ "SONEDE".

برج العكارمة، الخزان الموجود فيها قديم، متى يتم تغييره؟ وخزان شركة فسفاط قفصة وسط البلاد، متي يتم تحويله من هناك؟

التجهيز: الطرقات محفرة ويجب إعادتها، كل الأحياء من تراب فيجب تعبيدها أو إطلاقها مثل الجهات الأخرى، جسور خارجة عن التغطية ومخربة، فمتى تتدخل الوزارة لتعالج المشكل؟

الطاقة والمناجم، الناس معطلون عن العمل في انتظار المناظرة، السيدة الوزيرة في زيارتها الأخيرة لولاية قفصة قالت في القريب العاجل، فلا أفهم متى هذا القريب العاجل؟

المناطق الصناعية معطلة، ألا يوجد استثمار لهذه الدرجة؟ من حق شركة البيئة والغراسة قانون أساسي ومن حقهم تفعيل النشاط، فلماذا كل هذا التراخي في التعاطي مع الموضوع؟

السيد رئيس الحكومة، في كل الميادين ولا يمكن أن أعددها نظرا إلى ضيق الوقت، في كل مرة سنتطرق إلى مشكل على معنى 108 وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم مختار عبد المولى، تفضل.

**السيد مختار عبد المولى**

شكرا، أتساءل اليوم لماذا نسيت هذه الحكومة أو تناست أهم مطلب للشعب التونسي ألا وهو التشغيل وأخص بالذكر أصحاب الشهائد العليا في المناطق الحدودية وخاصة في رمادة وذهيبة، أين هي الحكومة من هذه المسألة؟ أليست المناطق الحدودية ذات أولوية في التشغيل وفي دعم المشاريع؟ ألا تعتبر تطاوين من المناطق التي تتذيل الترتيب في التنمية على المستوى الوطني؟ ألا تتصدر تطاوين نسبة البطالة على المستوى الوطني كذلك؟

للأسف نسبة البطالة على المستوى الوطني أعلى بكثير من عديد المناطق، لا المرافق الاجتماعية من نقل وصحة وتعليم أصلحت ولا تحقق النمو ولا الإقلاع الموعود تجسم في تطاوين.

لعل هذا الكلام بمثابة صرخة للضمائر الحية وأمام تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسبة البطالة وغياب الحلول الجذرية، فإنه لا يجب علينا أن نبقى مكتوفي الأيدي ويجب على الحكومة التحرك والوقوف على الخلل.

من غير المعقول ولاية تعد ربع الجمهورية فيها ثاني أكبر مخزون جبس في العالم وأكبر مخزون مائي نشترك فيه مع دول مجاورة انطلقت في استغلاله منذ سنين وجعلت من صحرائها جنة خضراء، ولاية فيها أرض شاسعة خصبة وفيها أكبر الشركات البترولية وغيرها والبطالة في تزايد.

صراحة، ليس لدينا الحق أن نكون فقراء في ولاية تطاوين، أين الدعم على المستوى الفلاحي؟ أين الجهات المانحة في المشاريع؟ أين دور الشركات المنتصبة في صحراء تطاوين؟ أين المسؤولية المجتمعية للشركات البترولية التي تستفيد من الموارد الطبيعية في المنطقة سواء في قطاع الطاقة أو غيرها؟

عليها أن تتحمل مسؤولياتها وليس من المنطقي ولا من العدل وإننا نطالب الحكومة اليوم أن تتحمل مسؤولياتها الحقيقية، ويجب أن تضع قوانين صارمة تجبر الشركات على توظيف أبناء الجهة، وتراقب هذه الشركات وتفرض عليها المساهمة في تحسين البنية التحتية، وتوفر الخدمات الأساسية التي تفتقر إليها المنطقة والكل يعرف أن آخر مساهمة قدمتها الشركات في تطاوين هي مجرد كمية من مضخمات الصوت والمسؤولون فرحون بهذه المساهمة، لا نريد أن تتراجع الثقة في الدولة ولا نريد أن تضرب العزائم في غياب منوال تنموي عادل وغياب الحق في تطاوين وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي، تفضلي.

**السيدة بسمة الهمامي**

شكرا سيدي الرئيس،

أنا اليوم أتدخل على معنى الفصل 180 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب لأخاطب وأُسائل رئاسة الحكومة عن تسوية وضعية عمال الحضائر.

إن ما يحدث لعمال الحضائر هو عبارة على تنكيل وعقاب وليست تسوية وضعيات، عقاب انجر عنه عدم التوازن المادي والنفسي والاجتماعي للعائلات، ما الإضافة التي يقدمها المشمولون بتسوية الوضعيات من عمال الحضائر في تحويلهم من ولايات إلى ولايات أخرى؟ ينقلونهم إلى ولايات أخرى بعيدة عن الولايات التي يقيمون فيها ومما يتطلب المزيد من المصاريف، لماذا؟

في مسألة تسوية الوضعيات فلن يتحصلوا على أموال كثيرة، فما الإضافة التي تحصلها الدولة ككل في نقلة عون حضيرة من برقو سليانة يعمل عون حراسة في الغابات وتلقى أكثر من تكوين من الإدارة الجهوية للفلاحة في هذا الشأن لإعداده حتى يتمكن من أن يكون حارسا مجديا وفعليا للغابات؟ في تسوية الوضعية نجد أن هذا الحارس عوض أن يرسم ويبقى مكانه وتستفيد منه الدولة

والغابات والفلاحة تتم نقلته ليعمل كحارس في مدرسة حدودية في بن قردان، وعليه حسب القانون أن يلتحق بمكان العمل أو يقع فصله واستثناؤه، أي يقيلونه من العمل.

ما هي الإضافة التي ستحصل للدولة وللوزارات في نقلة هذا السيد من ولاية إلى ولاية أخرى حدودية، في حين أنه حارس حضيرة في الغابات؟ لماذا ينقل إلى حارس مدرسة؟

حارس مدرسة وسط مدينة سليانة تم نقله إلى حارس في إدارة جهوية للثقافة في باب الخضراء في تونس وهو رب عائلة والعائل الوحيد لعائلته وأبواه مسنان في مسؤوليته، فهل يواصل ويلتحق أو يستقيل من العمل؟ وإن لم يلتحق سيتم استثناؤه وعزله.

جاءتنا كنواب سليانة شكوى مكتوبة من عمال الحضائر من سليانة الذين وقعت تسوية وضعيتهم على أساس أنه سيتم إلحاقهم بحراسة مقر رئاسة الحكومة، ليست لهم لا تتبعات عدلية ولا عندهم قضايا، فلم يجدوا أسماءهم في القائمة ووقع شطبهم واستثناؤهم وقد سألنا عن ذلك وتأكدنا أنه ليست لهم تتبعات قضائية وحتى حراسة رئاسة الحكومة "c'est un privilège" لا تعطى لكل الولايات ولا حتى لكل عمال الحضائر، هذه من المضحكات المبكيات ونطالب السيد رئيس الحكومة بالتثبت فيما يحدث لعمال الحضائر الذين تمت تسوية وضعياتهم وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم محمد أمين مباركي، تفضل.

**السيد محمد أمين مباركي**

شكرا سيدي الرئيس،

أبدأ مداخلتي "حقي نخدم حقي نعيش" هذا شعار التنسيقية الوطنية لخريجي الجامعات ومن طالت بطالتهم، ولاية القصرين، كل الدعم والمساندة لهؤلاء الشبان المعطلين عن العمل والذين طالت بطالتهم على آمال أنهم سيفرحون أولياءهم بعملهم وان شاء الله نجد التجاوب من الحكومة ومن رئاسة الجمهورية وكذلك من مجلس نواب الشعب الذي له دور كبير في هذا.

نحن مع المعطلين عن العمل ومع من طالت بطالتهم خاصة أنهم رواد هذا الوطن درسوا وتعبوا، كما تعب أولياؤهم من أجل مواصلة دراستهم وحصولهم على الشهادة، رغم هذا كله هناك من بلغ من العمر 33 و40 و45 سنة وهناك من تجاوز السن القانوني للوظيفة العمومية وإن شاء الله نجد حلا لهؤلاء المعطلين عن العمل لأنهم لهم حق في بلادهم ومن حقهم العمل، وهذا حق دستوري.

سأتحدث كذلك عن ملف المرشدين والقيمين المتعاقدين المتعارضين وأين وصل هذا الملف الذي طال، خاصة أن القيمين والمرشدين المتعارضين ناجحون ونجحوا بمجموع ممتاز ومعدلات ممتازة للغاية، طال هذا الملف كثيرا، ونود من سيادة رئيس الجمهورية أن يتدخل ويصدر الأمر ونحن في انتظار هذا الأمر، ولنا ثقة في الحكومة وفي رئاسة الجمهورية من أجل حل هذا الملف.

للأمانة، صعب الملف على هؤلاء المتخرجين الذين نجحوا في المناظرة منذ 2017، خاصة أن هناك لجنة تحرّت في هذا الملف وأفضت إلى أن هناك ملف فساد وتحققت منه وخرج حتى لرئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية، لكن إلى حد هذا اليوم ينتظرون إصدار الأمر المتعلق بهم ليبعث آمالا وروحا جديدة في هؤلاء الشبان وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم عصام الجابري البحري.

**السيد عصام الجابري البحري**

شكرا سيدي الرئيس،

رسالتي موجهة إلى السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الفلاحة والسيدة وزيرة الطاقة خاصة بعد المجلس الوزاري في حوكمة التصرف في الموارد المائية، هل آن الأوان الآن لأن تكون لولاية قابس محطة تحلية للمنطقة الصناعية بعد 40 سنة من نهب لثرواتها المائية؟ أظن أن من حقها أن تكون لها محطة تحلية للمنطقة الصناعية، خاصة أن 30 مليون متر كب مياه شرب تصب في المنطقة الصناعية، بينما يشتكي المواطنون من نقص مياه الشرب والانقطاع المتكرر للماء، وحتى كاتب الدولة للمياه الذي زار ولاية قابس مع السفيرة في إطار الاستثمارات الأجنبية كان بودنا أن يعاين انقطاع الماء على الأهالي والفلاحين التونسيين الذين تنقصهم الآبار وإعانة الاستثمارات التونسية وليس فقط الأجنبية.

رسالتي كذلك إلى السيد وزير النقل ووزير التجارة، هناك ميناء مهيأ تقريبا هو ميناء ولاية قابس، إذا لم تكن الدولة في حاجة له فلتقم بلزمة في شأنه، فلماذا يكون ميناء رادس والمشاكل والخطايا ولك ميناء يمكن أن يكون موردا من الموارد المادية العمومية؟

رسالتي كذلك إلى السيد وزير السياحة، وتعرف الجانب المشرق لولاية قابس من حيث ارتفاع المؤشرات السياحية، فما هو برنامج الوزارة والدعم المركزي لولاية قابس خاصة بعد إدراجها البرنامج الوطني للسياحة الصحراوية؟ نريد بعد زيارتك لولاية قابس قرارات مركزية لدعم الولاية، وصراحة الجميع فرحون حيث أن لهم وجه مشرف وجميل جدا وإن شاء الله يتغير منوال التنمية في ولاية قابس وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائب المحترم محمد زياد الماهر، تفضل.

**السيد محمد زياد الماهر**

شكرا سيدي الرئيس،

سأتكلم في موضوع محلي وحديث اليوم موجه رأسا إلى السيد رئيس الجمهورية، موضوع الأملاك المصادرة في جمال، موضوع مسكوت عنه، معمل الآجر الاتحاد بجمال ملك مصادر إلى الأبد، فلا بقي مصنعا ولا عاد إلى أهله وهم مواطنو جمال، هذا الموضوع المسكوت عنه، موضوع المصالح الضيقة واللوبيات القديمة والحديثة، مظلمة تاريخية وما أكثر المظالم في تونس وعلى دائرتي في جمال وان كنت سأسمي سترون ما أطول قائمة المظالم التاريخية.

سيدي رئيس الجمهورية وأنتم مهتمون بهذا الموضوع أدعوكم أن تطلبوا ملف معمل الآجر الاتحاد بجمال وأنا متأكد أنكم ستجدون فيه ما تشيب له الرؤوس وستجدون الغبن والتواطؤ والاستخفاف بالدولة وبالشعب، عصابات وأصحاب مصالح يستخفون بالدولة وبالشعب وكيف تدار مصالح الدولة لخدمة مصالح ضيقة ويقع اغتصاب ملك عام والتستر على فعل مشين وفعل متوحش في حق أهالي جمال؟ ويبقى الموضوع دون حل عشرات السنين.

بالنسبة إلينا لم يعد الموضوع مقلقا فقط ويحدث الغبن فقط، كما قلت، بل هو موضوع ذو أولوية، إذا لم يتحرك الموضوع -

وخطابي هنا موجه إلى السيد وزير أملاك الدولة الذي يعتبر مسؤولا عن هذا الوضع- باعتبار أن الملف عنده وأمامه ويمكن أن يطلع عليه، واجبه أن يحل هذا المشكل، سيصبح هؤلاء الناس من هنا فصاعدا مسؤولين ويجب أن يتحمل السيد وزير أملاك الدولة مسؤوليته في هذا الملف الكبير والجسيم...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا النائب المحترم محمد شعباني، تفضل.

**السيد محمد الشعباني**

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

بداية أوجه كلامي إلى السيد رئيس الحكومة: متى ستصدرون الأوامر في وحدة تصرف مشروع جنوب الولاية المندمج؟ ومتى سيبدأ تجسيم مشروع جنوب الولاية المندمج على أرض الواقع؟

ثم أتوجه إلى وزير الفلاحة: إذا لم يكف هذا المشروع ولم تغط عناصره كل الناس في شرب الماء فإنه لزاما على الدولة أن تزودهم بالماء الصالح للشراب وتحفر "les sondages" وتوزع عليهم الماء وحق الماء الصالح للشرب ليس برنامج سنين، بل يجب أن يتوفر في عام.

مسألة أخرى السيد وزير الفلاحة، حين نقول منطقة فريانة وماجل بالعباس منطقة حمراء ويبقى الشباب الراغب في العمل وبعث المشاريع العقارية والفلاحية ونبقى نتعلل بمسألة المنطقة الحمراء ونترك شبابنا معطلا، فإنه غير مقبول ومرفوض ويجب أن يعطي وزير الفلاحة في أقرب وقت الترخيص للشباب.

مسألة أخرى بالنسبة إلى الفضيحة بخصوص خطين لشركة "سيرغاز" التي تنتصب بمعتمدية ماجل بالعباس، حيث يمر منها خطان للغاز ولا يتم تزويدها بـ "gaz de ville" وهنا أدعو وزيرة الطاقة إلى فتح هذا الملف الفضيحة.

أيضا في بلدي تلابت المنطقة الأثرية، لا بد أن يتحمل معهد التراث ووزارة السياحة مسؤولياتها في خصوص اللوبيات المسيطرة عليها وتمنع أن تكون منطلق سياحة ومنطقة سياحية، لا بد اليوم أن يتوقف هذا الشيء وتصبح تلابت بلدية سياحية. متى ستنفذ منطقة السوق الحرة في تلابت؟

أيضا على مستوى المسالك الريفية ووصلت نسبة تعبيدها في بعض الولايات إلى أكثر من 90%، في ولاية القصرين ذات التضاريس الجبلية لم تصل حتى 40%، طرقات وطنية بقيت إلى اليوم مجرد حفر.

على رئيس الحكومة ورئيس الدولة في كلمة البنية التحتية في ولاية القصرين تستحق الملف الأحمر لرئيس الجمهورية وكل مسؤول يتحمل مسؤوليته في تأخير إنجاز ما تتطلبه البنية التحتية...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، النائبة المحترمة ألفة المرواني، تفضلي.

**السيدة ألفة المرواني**

شكرا السيد رئيس الجلسة،

سأبدأ مداخلتي اليوم بالتفكير بالفصل 48 من دستور 25 جويلية 2022: "على الدولة توفير الماء الصالح للشراب للجميع على قدم المساواة وعليها المحافظة على الثروة المائية للأجيال القادمة".

وعليه ستكون مداخلتي موجهة إلى السيد وزير الفلاحة والسيد مدير عام الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه حول الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب بين عروس والمدينة الجديدة والياسمينات خاصة، في كل مرة ينقطع الماء فأتصل بالمسؤولين يقولون لي أنه عطب، فأجيب المواطن حتى أصبحت أخجل حتى من الإبلاغ عن الأسباب والمسببات في كل مرة نظرا إلى الانقطاعات المتكررة كل أسبوع.

في كل مرة أتصل يقولون لي إصلاح عطب مفاجئ وطبعا حين يكون مفاجئا لا يتم إعلام المواطن حتى يأخذ احتياطاته، بما في هذه الاحتياطات من استنزاف للماء، لكن على الأقل يأخذ المواطن احتياطاته ويملأ الماء.

نحن مقبلون على شهر رمضان الفضيل، شهر الصيام وعلى فصل الصيف ولا يقبل اليوم استمرار الوضع بهذه الطريقة، فيتواصل انقطاع الماء أربعة أو خمسة أيام دون سابق إعلام والآن الماء منقطع في منطقة من الياسمينات منذ أسبوع وكل مرة يقال بأن الانبوب انفجر ويحضر المقاول للإصلاح، وأفادني المواطنون أن المقاول يحفر ويضع حلولا ترقيعية وبعد مدة يتكرر نفس العطب في نفس المكان، ألا يمكن أن تقوم "SONEDE" بحل جذري وعمل جيد.

"إنَّ اللهَ تعالى يُحِبُّ إذا عمِلَ أحدُكمْ عملًا أنْ يُتقِنَهُ" ويجب أن تفهموا بشركة "SONEDE" أنه لا تقبل هذه الانقطاعات المتكررة للماء، أحسوا قليلا بالمواطن وكفى حلولا ترقيعية وعبثية في تقديري.

ثانيا، مداخلتي هي طلب ملح للسيد وزير الداخلية وكنت طلبت منه هذا في جلسة سابقة، معتمدية المدينة فيها أكثر من 70,000 نسمة وعندنا مركز أمن وحيد يقوم بكل شيء: إدارة، تأمين مباريات في ملعب رادس كل أسبوع واليوم مع تفاقم ظواهر السرقات إلى آخره ومنسوب الجريمة لا يمكن أن نبقى بمركز أمن وحيد، طالبنا منذ سنوات بمركز أمن وطني في منطقة الياسمينات فالمقر موجود وهو مقر الدائرة البلدية السابقة وهو مقر شاغر في منطقة سيدي مصباح وتم التداول فيه وهو طلب ملح السيد وزير الداخلية بتسريع إحداث مركز الأمن الوطني بمنطقة الياسمينات...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حمادي العوشاري له ثلاث دقائق، تفضل.

**السيد حمادي العوشاري**

شكرا، رسالة أولى إلى السيد رئيس الحكومة في خصوص المستشفى الجهوي صنف "ب" بعد فسخ الصفقة بتاريخ 9 ديسمبر 2024 مع المقاول وقيام اللجنة الفنية المختصة بجرد الأشغال المنجزة وتحديد الكمية المتبقية وتحضير ملف الصفقة الجديد، نطلب من السيد رئيس الحكومة أن يصنف هذا المشروع من المشاريع المعطلة ذات الأولوية لاستئناف الأشغال فيه واستكمال بنائه، خاصة بعد التعطيل الذي شهده أكثر من خمس سنوات.

نقطة ثانية هي رسالة إلى السيد وزير الفلاحة وسأخاطبك بلغة أهالي ولاية القصرين خاصة سبيطلة، قطرة الماء، هناك إشكاليات كبيرة خاصة في المشاريع المعطلة، لم نفهم إلى حد الآن كيف يحفر بئر فيه اعتمادات من 2017 هو بئر هنشير القصعة الموجه لأولاد عمر

الوسعية 2 والكوندويل وما إلى ذلك؟ ولا تنجز ويخرج إعلام طلب عروض وتتخلى عنه الإدارة وتعيد الإدارة بإرباك كبير وتحاول أن تضعه على المجلس الجهوي أو مشروع جنوب الولاية وما إلى ذلك.

سيدي الوزير، غير مقبول وغير معقول بالنسبة إلى العبيدات بعد أن ننجز الخزان و"conduite et branchement" لا تقع الكهربة منذ 15، هذا من غير المقبول.

أيضا بالنسبة إلى قطرة الماء بعمادة سمامة، يخرج إعلام طلب عروض لبئر الفرايجية واتخذت كل الإجراءات، نود أن يقع استكماله في نفس الإجراءات وبنفس الطريقة، وغير معقول أيضا أن نفكر في إلغاء طلب العروض بعدما أخذه مقاول ونفكر ونستغرب من هذه التعطيلات الكبيرة خاصة غياب التنسيق بين الإدارات، مثلما تحدثت عن كهربة بئر معمر والتنسيق بين وزارة الفلاحة و"STEG" هي مشكلة كبيرة.

بالنسبة إلى وزارة التجهيز، الطريق الرابطة بين سبيطلة وبلدية الرخمات، صحيح لنا علم أن الملف عرض على القضاء، لكن إلى متى يبقى الطريق معطلا للسير والاستعمال؟ وكيف يمكن أن نجد الحل رغم أن هذا الملف عند القضاء ويقع استئناف الأشغال.

سأختم خاصة أن شهر رمضان على الأبواب وتزويد الأرياف بالماء الصالح للشرب خاصة الآبار المحفورة، فلا يمكننا قبول هذا التأخير وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أحمد بنور، ثلاث دقائق تفضل.

**السيد أحمد بنور**

شكرا سيدي الرئيس،

بعجالة نطالب الخزينة العامة للجمهورية التونسية بأن تمكن أصحاب الأراضي المنتزعة في المهدية من الأموال بعنوان التعويض عن حوزة مشروع سبخة بني غياضة.

كذلك قطار تونس المهدية، أتصور أن السيد وزير النقل لم يجبني إلى الآن عن سؤالي الكتابي وهذا على خلاف تصريحه في وسيلة إعلامية أنه سيرجع القطار تونس الساحل وهذا الأمر أصبح مشكوكا فيه.

كذلك نسأل أين وصل جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف البيومترية؟

كذلك ضرورة تسريع رئاسة الحكومة بإصدار القانون المنقح لاستغلال الملك العمومي البحري.

كذلك نتساءل عن أعوان وموظفي المجالس الجهوية العاملين بمقر الولاية والمعتمديات، يتبعون أية وزارة؟ ونطالب بإدماجهم بسلك أعوان وإداري وزارة الداخلية.

كذلك نطالب وزارة النقل بتمكيننا من حافلات جديدة في إطار النقل المدرسي بين وسط مدينة المهدية ومحيطها المتمثل في خط المهدية وأولاد الذوادي والمهدية الحكايمة والسعد.

كذلك أين المسبح الأولمبي بالمهدية الذي تم إقراره من وزارة الشباب والرياضة؟ وهنا نوجه السؤال للسيد وزير الشباب والرياضة.

أخيرا ملف المبلغين عن الفساد، وهنا أتوجه إلى الشعب التونسي بالكف عن التبليغ عن الفساد حتى تكون الإدارة التونسية والحكومة صادقة لحمايتهم، لا تبلغوا عن الفساد إلى حين يتوضح موقف الحكومة والوزرات، فالناس قابعة في السجون.

أخيرا، أذكر السيدة وزيرة العدل والسيد وزير الصحة بوجود حوالي 50 مسجون في السجون التونسية لهم أحكام بالإيواء الوجوبي في الرازي، إلا أنهم تم إيداعهم بالسجن، وهذا مخالف حتى للحكم القضائي،

هنا أتوجه للسيد وزير الصحة بالنظر بعين الرحمة وتوزيعهم على المستشفيات الجامعية التي تتوفر فيها أسرة للأمراض العقلية والعصبية، وهذا نداء ملح، وهناك من أمضى عامين وثلاث سنوات حيث يقضي الحكم بإيواء وجوبي في المستشفيات والمصحات العقلية مثل الرازي، إلا أنهم مودعون في السجن، وهذا لم أفهمه للآن، وشكرا سيدي الرئيس.

## رفع الجلسة

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم، وعليه ترفع الجلسة، تصبحون على خير.

(كانت الساعة السابعة والنصف مساء)